الموسم الثاني
للانصات المركزي

لعنة التاريخ.. لمستقلون الجدد... حين تباع الأصوات باسم الديمقراطية!

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الخميس
2026/11/08
No. : 8134

الانسحاب من هذه الحكومة الفاشلة

أنتم بدأتم هذا.. وأنا سأكمل



الرئيس بافل ردا على التحركات الاحادية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

اخبار العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل جلال طالباني: أنتم بدأتم.. وأنا سأكمل ولكل فعل رد

تأكيدات على تنفيذ قرارات الرئيس بافل والمجلس القيادي للاتحاد الوطني

وشنطن : نشجع جميع الأطراف للعمل لتعزيز مؤسسات الإقليم

فيكتوريا تايلور : هذه الأنباء مخيبة للامال وعلى واشنطن ان تتدخل

التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي: مع موقف الاتحاد الوطني ورئيسه

باكرهان قلق من اوضاع الاقليم ويدعو الى اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة

المؤتمر الوطني الكردستاني : الوحدة هو السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات

حزب الاتحاد الديمقراطي : نحو توافق سياسي كردي وتشكيل حكومة وحدة وطنية

خطاب الرئيس بافل طالباني في مرآة الإعلام الدولي..

رئاسة البرلمان بلا مباركة دبلوماسية

مراقب سياسي: سياسات الديمقراطي فرضت ضرورة إعادة صياغة نظام الحكم

د.فيصل علي: المستقلون الجدد... حين تُباع الأصوات باسم الديمقراطية!

لقاءات الفخامة..تكثيف الحوارات لبحث أولويات المرحلة وتعزيز التفاهم الوطني

الزيدي وترامب يتباحثان تعزيز العلاقات و الأوضاع في المنطقة

رؤى حول القضايا الكردستانية

عماد أحمد: من سرية التنظيم إلى علنية المسؤولية

لطيف نيرويي: متحف الثورة الجديدة

د.مسلم عبد طالاس: ركائز المصلحة القومية الكردية

رؤى حول قضايا العراق

د. مظهر صالح : الهبة الديمغرافية العراقية: تكامل الوعي والتنمية في بناء الدولة

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

صلاح الدين دميرتاش كأول زعيم مدني للحركة الكردية

باكرهان: عملية السلام مدخل لحل الأزمات وتحقيق الديمقراطية

البرلمان التركي يقر اتفاقية مكة للدفاع المشترك

د.محمد نور الدين: تركيا بعد خسارة ترامب: عودة الفتور؟

المـرصد الايراني

إيران وامريكا... تفاوض بنبرة عسكرية وصراع الشروط وحسابات القوة

مايك بومبيو: الأمن المستدام يعتمد على هزيمة إيران

افتتاحية: التغيير جاء في واشنطن وليس في طهران

رؤى حول قضـايـــا عالميـــــة

ترينذز: مستقبل الشرق الأوسط بعد حرب إيران

مركز دراسات : خروج المينورسو من الصحراء.. الدلالات والانعكاسات

الاخيرة... لعنة التاريخ



الرئيس بافل جلال طالباني:

أنتم بدأتم.. وأنا سأكمل ولكل فعل رد

الانسحاب من الحكومة الفاشلة وعدم الاعتراف بالجلسة الاحادية ومخرجاتها

اعلن السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٦/١١/٥ في رسالة مصورة عن الانسحاب من حكومة اقليم كوردستان وعدم الاعتراف بماحدث في اربيل قبل ايام فيما يأتي نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الرفاق الأعزاء

لقد بذل الاتحاد الوطني الكوردستاني جهودا حثيثة لتشكيل الحكومة، حكومة مختلفة، حكومة تخدم جميع أبناء شعب كوردستان، وتصالح دول الجوار، وتعزز العلاقات مع بغداد، حتى نتمكن من ضمان حقوق مواطنينا.

لقد قمت شخصيا بزيارة أربيل أكثر من ١٥ مرة، وعقدت اجتماعات مع العديد من الإخوة هناك، كما بادروا هم أيضا إلى إيفاد عدد من الأشخاص للقائي والتباحث معي. ورغم تعدد هذه اللقاءات واستمرار محاولاتنا للتوصل إلى تفاهم، فإننا، مع الأسف، لم نتمكن من تحقيق أي نتيجة ملموسة؛ إذ كلما أحرزت المباحثات تقدما واقتربنا من التوصل إلى اتفاق، كانوا يعمدون إلى عرقلتها وإفشالها، مستندين في كل مرة إلى ذرائع ومبررات مختلفة.

ما أقدموا عليه في خطوتهم الأخيرة، كان بإمكاننا الإقدام على مثله، لكننا لم نلجأ إلى ذلك .

يقولون لي ان البرلمان اجتمع، ولكن ما حدث في برلمان كوردستان ليس اجتماعا، بل هو اجتماع لأقلية داخل الحزب الديمقراطي واثبتوا بانهم يجهلون الديمقراطية ولايحترمون ارادة الناخبين كما اثبتوا بانهم يجهلون كيف يكون الحكم في بلدنا، واثبتوا ايضا انهم يستطيعون استخدام اموال الشعب بشكل جيد لشراء ذمم البرلمانيين وتهديدهم افضل منا. ونحن أيضا كنا قادرين على الإقدام على الخطوة ذاتها، ولو كان الأمر يتعلق بالخوف،فالخوف لا يسكن صدري، بل يسكن جيبي ، لكننا لن نقدم على تلك الاساءة إليكم أبدا، ولن نمد ايدينا لاصواتكم.

لقد أخبرتهم مرارا وتكرارا، دعونا لانرتكب هذا الخطأ،لانه إذا حدث شيء كهذا، فلن نعترف به ولن نتعامل معه.

اليوم وبعد اجتماع المجلس القيادي تم منحي كل الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذا الأمر دون الرجوع إلى القيادة ، وهنا نعلن باننا لن نعترف بهذه الخطوة التي اتخذت في برلمان كوردستان واي شيء ينتج عنها .

هذه الحكومة هي تصريف اعمال منذ اكثر من عامين، ومع ذلك لم تستطع انجاز ابسط شيء للمواطنين، لا الرواتب تاتي كما هي، انظروا إلى سعر النفط عندنا، انظروا إلى سعر النفط في بغداد، انظروا إلى سعر البنزين عندنا، انظروا إلى سعر البنزين في بغداد.

هناك أمثلة كثيرة تثبت ان هذه الحكومة فشلت لذلك فان القرار الاول لقيادة الاتحاد الوطني بعد هذه الخطوة الاحادية هو الانسحاب من هذه الحكومة الفاشلة التي تُسمي نفسها حكومة كوردستان منذ هذه اللحظة.

ماذا يعني هذا؟

يعني هذا أننا سنبذل قصارى جهودنا لتوفير ما يحتاجه شعبنا في منطقتنا، وسنعمل على توفير متطلبات مواطنينا وكل مايريدونه.

لقد رأيتم بأم أعينكم، فالجميع يعلم أن هذا الشيء (الاجتماع الاحادي)لن ينجح، وأن هذا البرنامج لن يُفلح، لقد رأيتم! كم من الأحزاب والدول هنأتهم!.

نحن على استعداد لتقديم أي تضحية من أجل أمتنا.

ففي الوقت الذي أنتم منهمكون بهذا الشيء(الاجتماع الاحادي)، نحن، الاتحاد الوطني الكوردستاني، نتصدى ونعمل على حل مشاكل غربي كوردستان.

أنتم منشغلون بهذا الشيء(الاجتماع الاحادي) و نحن نقوم بالعمل على انجاح عملية السلام في شمال كوردستان.

أنتم تقومون بهذا الشيء(الاجتماع الاحادي)، ، ونحن نعمل لدعم إخواننا في شرقي كوردستان لنيل حقوقهم.

أنتم تقدمون على هذا الشيء(الاجتماع الاحادي)، نحن في بغداد يوما بعد يوم لتهدئة الأوضاع حتى يتمكن شعبنا من العيش بكرامة، وتوفير رواتبهم، وحماية حقوقهم.

لديّ رسالة إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

لقد اتخذتم قرارا تعلمون أنه خاطئ، ولكن أقدم لكم نصيحة اخوية، لاتُرهبوا جماهيرنا، فالجميع يعرف الاتحاد الوطني الكوردستاني، لقد عاهدنا الله لسنوات طويلة ألا نسمح بإراقة قطرة من دماء اي شخص في كوردستان.

لذا، أطلب منكم وقف هذه التحركات العسكرية التي بدأتموها بالامس فلن يمسكم أحد بسوء، ولن يؤذيكم أحد. فعندما تتخذون قرارا كهذا(الاجتماع الاحادي) ، لاينبغي ان تخافوا بعد ذلك، لكنني أريدكم أن تعلموا ذلك. وأكرر، نحن لن نعترف بهذا الشيء(الاجتماع الاحادي)، لن نعترف بأي حكومة أو منصب ينتج عن هذه الخطوة، ونحن لانعترف بكم.

لاتجبرونا على رد الفعل، فما تفعلونه هناك، سنقدم عليه هنا. تعيّنون رئيس إقليم كوردستان، نحن ايضا سنعين رئيسا للاقليم، تعيّنون الوزراء، ونحن ايضا سنُعيّن الوزراء، تعيّنون رئيس مجلس الوزراء، ونحن ايضا سنُعيّن رئيس مجلس الوزراء.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يعتبر نفسه مؤسسا ومسؤولا عن هذا الاقليم الذي تاسس بدماء شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني.

«هذا ما أقوله لكم، وأقسم بحق الباري عز وجل: أنتم بدأتم هذا، وأنا سأكمل».



تأكيدات على تنفيذ قرارات الرئيس بافل والمجلس القيادي للاتحاد الوطني

أكد بورد الحكومة للاتحاد الوطني الكوردستاني، على تنفيذ قرارات السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والمجلس القيادي للاتحاد الوطني، بشأن حكومة الاقليم.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده بورد الحكومة والمجالس المنتخبة والجامعات، السبت ٢٠٢٦/١١/٧، بإشراف سمير هورامي مسؤول البورد وحضور أعضائه.

وبحث الاجتماع آخر مستجدات الأوضاع السياسية والإدارية في اقليم كوردستان، حيث تم التأكيد على اتخاذ الاستعدادات اللازمة لتنفيذ قرار الرئيس بافل جلال طالباني والمجلس القيادي للاتحاد الوطني، فيما يتعلق بحكومة الاقليم.

هذا وقد عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا الخميس ٢٠٢٦/١١/٥، في مقر المكتب السياسي بالسليمانية، برئاسة السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني، وحضور السيد نزار آميدي رئيس جمهورية العراق وأعضاء المكتب السياسي والمجلس الوطني وكبار المسؤولين في الاتحاد الوطني.

وبحث الاجتماع موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني من التطورات الأخيرة، من اجتماع احادي في البرلمان و خول المجلس الرئيس بافل طالباني كامل الصلاحيات للتعامل مع هذه الخطوة الاحادية والذي اعلن في خطاب له في بداية الامر عن الانسحاب من هذه الحكومة الفاشلة .



واشنطن : نشجع جميع الأطراف للعمل لتعزيز مؤسسات الإقليم

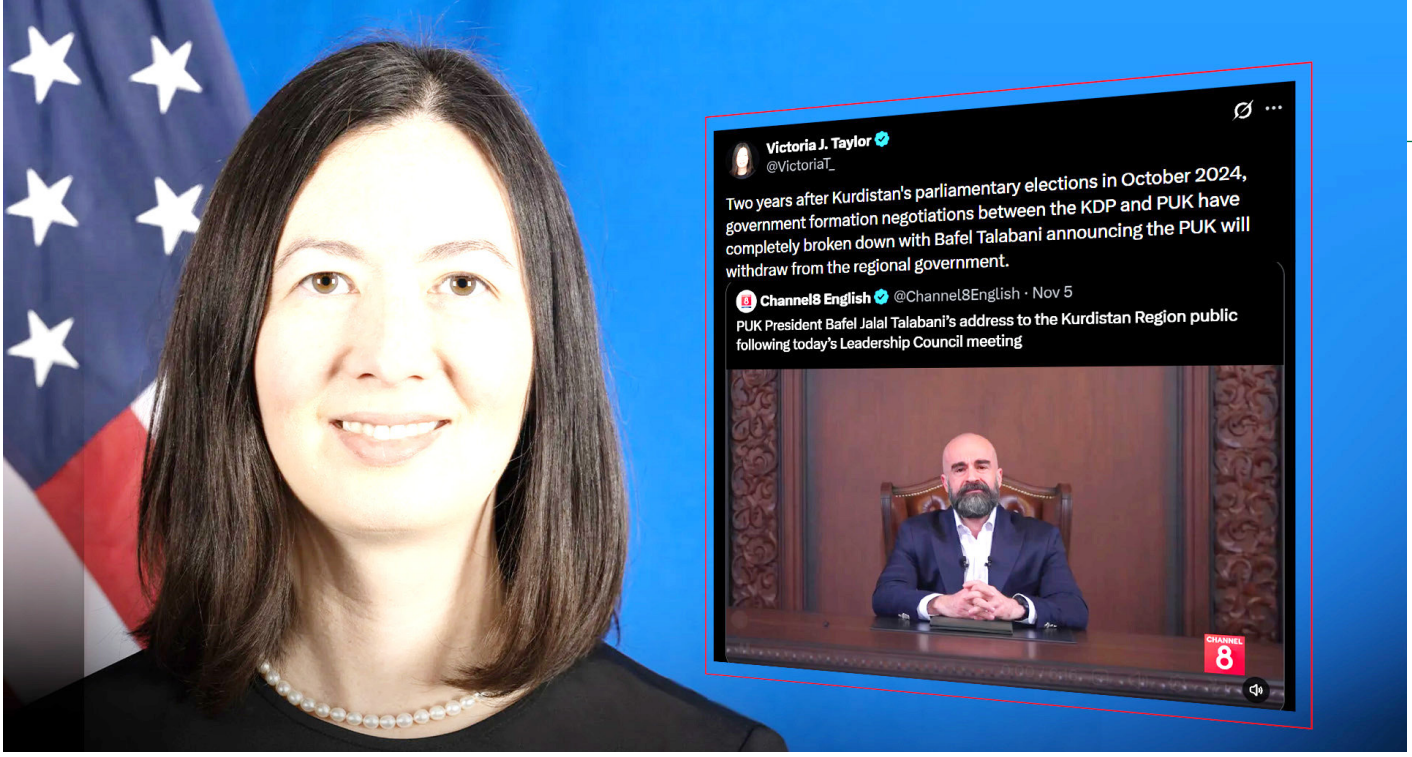
*المرصد-خاص

جددت الولايات المتحدة، يوم السبت، تأكيد دعمها لإقليم كردستان «القوي والقادر على الصمود»، في ظل تصاعد التوترات السياسية بين الحزبين الرئيسيين الحاكمين في الإقليم، على خلفية الاجتماع الاحادي للبارتي في البرلمان دون التوافق والاتفاق والتنسيق مع الاتحاد الوطني .

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية لمؤسسة «رووداو» الإعلامية: «تدعم الولايات المتحدة إقليم كردستان العراق القوي والقادر على الصمود، والذي لا يزال يشكل ركنا أساسيا في العلاقات الأوسع بين الولايات المتحدة والعراق».

وأضاف المتحدث: «نشجع جميع الأطراف على العمل بسرعة وبروح بناءة بشأن القضايا التي من شأنها تعزيز مؤسسات الإقليم»، مؤكدا مجددا التزام واشنطن بشركائها في مختلف أنحاء العراق.

وقال المتحدث: «تلتزم الولايات المتحدة بدعم شركائها في مختلف أنحاء العراق، ممن يعملون على بناء دولة تتمتع بسيادة حقيقية، وتنعم بالاستقرار والازدهار».



فيكتوريا تايلور : هذه الأنباء مخيبة للامال وعلى واشنطن ان تتدخل

*المرصد-خاص

نشرت فيكتوريا تايلور، رئيسة مبادرة العراق في المجلس الأطلسي والنائبة السابقة لمساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون العراق وإيران في صفحتها على منصة (x) صورة لرئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني وهو يقدم خطابه الاخير و كتبت مايأتي :

بعد مرور عامين على الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، التي جرت في تشرين الأول ٢٠٢٤، وصلت مفاوضات تشكيل الحكومة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى طريق مسدود تماما، مع إعلان بافل طالباني انسحاب الاتحاد الوطني من حكومة الإقليم.

وخلال العامين الماضيين، أجريت نقاشات عديدة مع قيادات الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، سواء عندما كنت أعمل في وزارة الخارجية الأمريكية، أو لاحقا في المجلس الأطلسي.

وفي مراحل مختلفة، بدا أن الجانبين باتا قريبين من التوصل إلى تسوية وتفاهم مشترك ومع ذلك، وخلال جميع زياراتي إلى هناك، لم أشهد سوى زيارة واحدة فقط لم يبادر خلالها الطرفان إلى تقديم شكاوى حادة ومتبادلة بشأن الطرف الآخر وباختصار، فإنهما لا يثقان أحدهما بالآخر.

ومع ذلك، أعتقد أن هناك عاملا آخر حال حتى الآن دون الوصول إلى قطيعة كاملة بين الجانبين، وهو التدخل الأمريكي الكبير والمؤثر فقد كانت إدارة ترامب أقل استعدادا، أو أقل اهتماما، بالاضطلاع بدور الوسيط بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني.

أما الإدارات الأمريكية السابقة، فقد كانت تتعامل مع تدخلها في تفاصيل الخلافات السياسية الداخلية لحكومة إقليم كردستان باعتباره أمرا مقبولا، بل كانت مستعدة، عند الضرورة، إلى ممارسة ضغوط مباشرة على الطرفين لحملهما على تجاوز خلافاتهما.

ولنتذكر أن الولايات المتحدة أدت دورا مهما في التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات تشرين الأول ٢٠٢٤، بعد تأجيلها لفترة طويلة.

أتفهم الدافع الذي تنطلق منه إدارة ترامب: لماذا ينبغي للولايات المتحدة أن تتدخل؟ ولماذا تتحمل مسؤولية هذه المشكلة؟ ومع ذلك، فإن الانقسامات داخل إقليم كردستان تقوض قوة أحد أقوى شركاء الولايات المتحدة في العراق.

إنني أشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء هذه الأنباء. فهذا التطور يضر بالكرد، ويضر بكردستان، كما يضر بالمصالح الأمريكية.





التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي: مع موقف الاتحاد الوطني ورئيسه

أهمية تصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة إصلاح وطني

أعلن التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي تأييده لموقف الاتحاد الوطني الكوردستاني، الذي أعلنه الرئيس بافل جلال طالباني بشأن الانسحاب من حكومة إقليم كوردستان.

وجاء في بيان للتحالف الاجتماعي الديمقراطي في العالم العربي:

يعلن التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي تأييده لموقف الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي أعلنه رئيسه الرفيق بافل طالباني بشأن الانسحاب من حكومة إقليم كردستان، تأكيداً لضرورة احترام الشراكة السياسية والتوافق بين مختلف القوى والمكونات، وصون التعددية الديمقراطية في مؤسسات الإقليم.

ويؤكد التحالف دعمه لموقف المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، وما طرحه من رؤى ومواقف تستهدف تعزيز الممارسة الديمقراطية، وترسيخ نزاهة العملية الانتخابية، وتطوير الحياة السياسية بما يستجيب لتطلعات شعب كردستان.

كما يشدد التحالف على أهمية تصحيح مسار الحكم وتشكيل حكومة إصلاح وطني، تضع العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود والطبقة العاملة والفئات الكادحة، في صلب أولوياتها، وتعمل على تطوير العلاقة البناءة بين الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد، بما يعزز وحدة العراق واستقراره ويحمي تجربته الديمقراطية.

ويجدد التحالف تضامنه مع الاتحاد الوطني الكردستاني، انطلاقاً من إيمانه بأن ترسيخ الديمقراطية يتطلب احترام التعددية والإرادة الشعبية، وتعزيز الشراكة الوطنية، وتغليب المصلحة العامة على الاعتبارات الحزبية الضيقة.



باكرهان قلق من اوضاع الاقليم ويدعو الى اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة

***المرصد-خاص**

عقد مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب اجتماعه في المقر العام للحزب، برئاسة الرئيس المشترك العام للحزب تونجر باكرهان،يوم الجمعة حيث تصدّرت التطورات المتعلقة بعملية السلام والمجتمع الديمقراطي جدول أعمال الاجتماع.

اضافة الى المسائل المتعلقة بعملية السلام (التفصيل في المرصد التركي) تحدث باكرهان عن الخلافات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، واعرب عن قلقه من غياب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد عن جلسة البرلمان التي عُقدت مؤخرا بعد انقطاع دام عامين، محذرا من مخاطر تشكيل إدارتين منفصلتين في الإقليم.

وقال : ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى توقيع اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة،نعم، ربما تختلف الظروف الراهنة في الشرق الأوسط عما كانت عليه عام ٢٠٠٦، ونحن نحترم ذلك. ولكن، ما الذي ينبغي فعله في هذه الحالة؟

ربما تكون شروط الاتفاق قد تغيرت اليوم، ولذلك ينبغي إبرام اتفاق جديد. ومن هنا، نوجه، من خلال اجتماع مجلس حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (DEM)، نداءنا إلى إدارات وأطراف إقليم كردستان الفيدرالي، ونقول: إذا لم يعد الاتفاق القائم مواكبا للظروف الراهنة، ولم يعد يلبي احتياجاتكم، فعليكم إبرام اتفاق جديد، وتوقيع اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة.

وأود أن أؤكد أننا، بوصفنا حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (DEM)، سنؤدي ما يقع على عاتقنا من مهام ومسؤوليات في هذا الشأن.

إن الشعب الكردي ينتظر منكم الجلوس إلى طاولة الحوار، وينتظر منكم التحدث والتوصل إلى تفاهم وتسوية. وهذا أيضا ما يراه رفاقنا في مجلس الحزب.

ونحن نؤمن بأن إقليم كردستان الفيدرالي سيتمكن من إيجاد مخرج، بما يضمن حماية المصالح والقيم المشتركة للشعب الكردي ولسكان المنطقة.

وبهذه المشاعر، أجدد تحياتي لكم جميعا، وأتمنى لنا جميعا التوفيق والنجاح.



المؤتمر الوطني الكردستاني :

الوحدة هو السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات

أصدر المؤتمر الوطني الكردستاني، بيانا إلى الرّاي العام، بصدد التّطوُّرات الأخيرة الّتي شهدها جنوب كردستان عقب استئناف برلمان حكومة إقليم كردستان أعماله، بعد نحو عامين، وسط عدم مُشاركة الاتّحاد الوطني الكردستاني، ومن ثمَّ الانسحاب من حكومة الإقليم، جاء في نصه:

«أيُّها الكردستانيون الأعزاء، أيُّها المواطنون الكرام؛

يمرُّ إقليم كردستان حاليا بمرحلةٍ حساسةٍ ومعقَّدةٍ، إنَّ استمرار الخلافات السّياسيَّة وتعميق الانقسامات بين مؤسَّسات إدارة إقليم كردستان يؤثِّران بشكلٍ مباشرٍ على السَّلام، وحماية المُكتسبات الدُّستوريَّة، وحياة شعب كردستان، وهذا الوضع غير المرغوب فيه يعرِّض المصالح العليا لشعبنا لخطرٍ جسيمٍ وكبيرٍ.

عمل المؤتمر الوطني الكردستاني (KNK) منذ تأسيسه وبشكلٍ متواصل، كمظلَّة وطنيَّة وقوميَّة، من أجل جعل الحوار والتَّفاهم وسيلة لحلّ الخلافات الدَّاخليَّة، ونؤمن بأنَّ المصالح العليا لوطننا وشعبنا

تمثّل الرَّكيزة الأهم للمسؤوليَّة الوطنيَّة والقوميَّة، وينبغي أنْ تعلو على جميع المصالح الحزبيَّة لدى الأطراف كافّة.

عقب انتخابات الدَّورة السَّادسة لبرلمان إقليم كردستان الّتي جرت في تشرين الأول ٢٠٢٤، طالب المؤتمر الوطني الكردستاني جميع الأطراف، من خلال بياناته المتعدِّدة ووفوده الرَّسميَّة، بهذا الأمر، وشدَّد على ضرورة تفعيل البرلمان بشكلٍ عاجلٍ وتشكيل حكومة قويَّة، كما حلّل، خلال لقاءاته واجتماعاته، المخاطر بعيدة المدى لاستمرار حالة الجمود السّياسي، وأعلن استعداده للاضطلاع بدور الوساطة والعمل من أجل التَّهدئة.

وفي هذا السّياق، ومن أجل حماية الأمن القومي والاستقرار في المنطقة، يطلق المؤتمر الوطني الكردستاني النِّداء العاجل الآتي:

أولا- من الضّروري لقيادتي الحزب الدّيمقراطي الكردستاني (PDK) والاتِّحاد الوطني الكردستاني (YNK)، وكذلك جميع القوى السّياسيَّة، العودة فورا وبروح المسؤوليَّة والجديَّة إلى طاولة حوارٍ شاملٍ من أجل التَّوصُّل إلى توافق وطني وقومي.

ثانيا- ينبغي لجميع الأطراف المعنيَّة إلى جانب شعب كردستان بأسره، ومنظَّمات المجتمع المدني، والوطنيين الحريصين على مصلحة الشَّعب، توحيد جهودهم من أجل إرساء إدارة رشيدة، وسيادة القانون، وتعزيز المؤسَّسات الوطنيَّة، وجعل خدمة المواطنين الهدف الأساسي لهذه المرحلة.

ثالثا- يبذل المؤتمر الوطني الكردستاني كلَّ ما في وسعه للقيام بدور الوساطة وتحقيق التَّقارب والتَّفاهم بين الاتِّحاد الوطني الكردستاني والحزب الدّيمقراطي الكردستاني، بهدف حماية مكانة الإقليم ومصالح شعب كردستان.

ويؤكِّد المؤتمر الوطني الكردستاني مُجدَّدا أنَّ التَّوجُّه نحو الوحدة هو السَّبيل الوحيد لتجاوز الخلافات وضمان السَّلام والاستقرار لشعبنا.

النَّصر للنِّضال الوطني والوحدة الدَّاخليَّة.



حزب الاتحاد الديمقراطي :

نحو توافق سياسي كردي وتشكيل حكومة وحدة وطنية

دعا المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الأطراف الكردية إلى تجاوز خلافاتها السياسية والتوصل إلى توافق يضمن استمرارية المؤسسات الدستورية والديمقراطية في إقليم كردستان، مؤكدا ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، للحفاظ على مكتسبات الشعب الكردي واستقرار الإقليم.

بيان بشأن التطورات السياسية في جنوب كردستان

تابعنا في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، يوم أمس، مجريات انعقاد جلسة برلمان إقليم كردستان، وما رافقها من ردود فعل وتصريحات. وفي الوقت الذي نؤكد فيه أهمية انعقاد جلسات البرلمان وتشكيل الحكومة، ندرك حجم التأخر الذي شهدته العملية السياسية، وما رافقه من مخاوف بشأن

حدوث فراغ دستوري وقانوني قد ينعكس سلبا على مكتسبات شعبنا الكردي في جنوب كردستان، وذلك رغم المبادرات والمساعي التي بذلتها الأطراف الكردستانية للوصول إلى التوافق بين الطرفين.

إن ما شهدته الساحة السياسية يضع الطرفين الكرديين أمام مسؤولية تاريخية مشتركة في حماية مكتسبات شعبنا الكردي، والحفاظ على استقرار الإقليم ومكانته السياسية والدستورية.

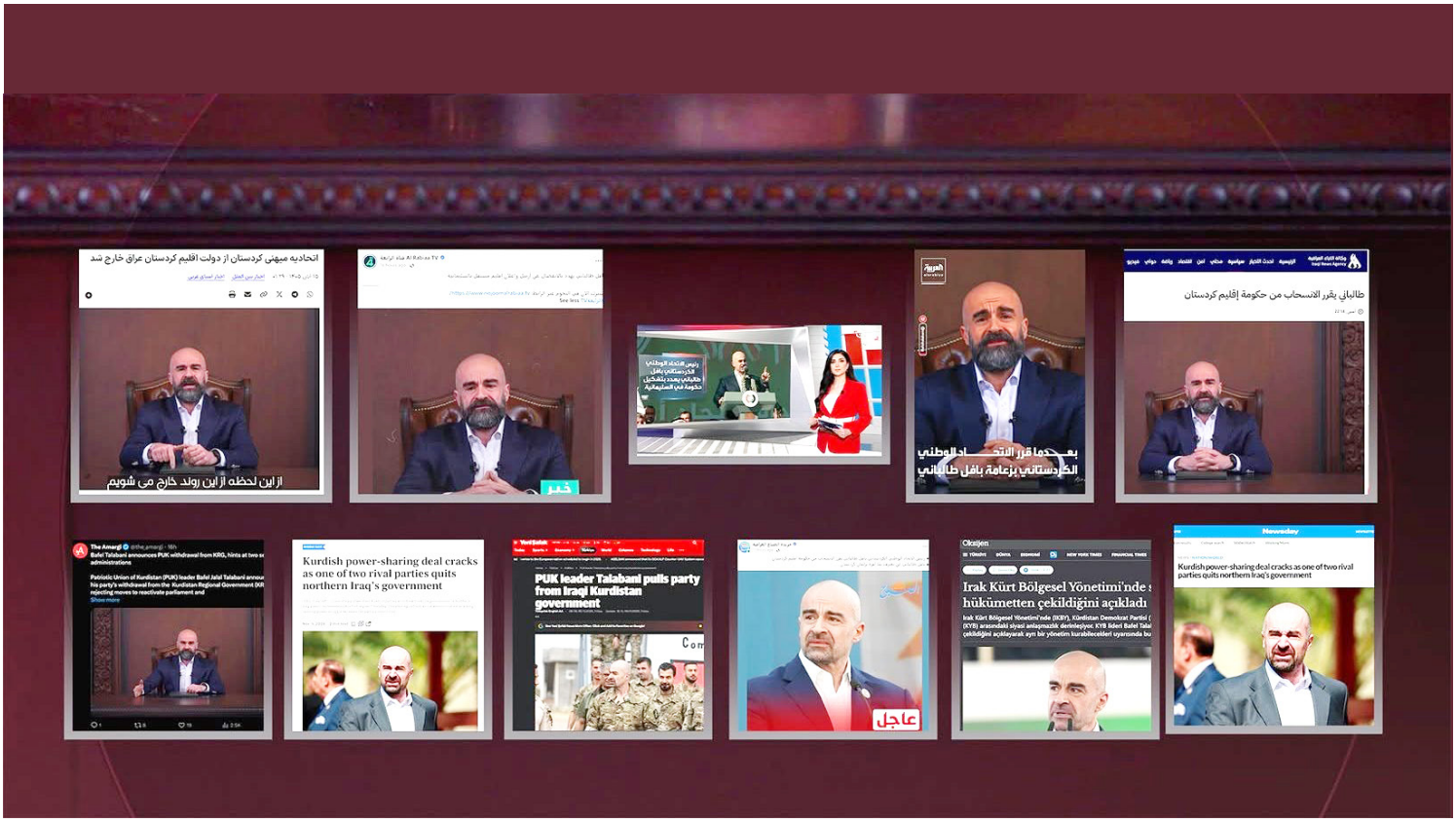
وانطلاقا من حساسية المرحلة التاريخية التي تمر بها كردستان والمنطقة، وفي ظل الأزمات والحروب والتحديات المتصاعدة، نؤكد أن الوحدة الوطنية الكردية وتغليب لغة الحوار والتفاهم والتوافق تمثل ضرورة وطنية وتاريخية، وأن أي تطورات أو خطوات سياسية غير متفق عليها لا تخدم تطلعات شعبنا، بل قد تؤدي إلى إضعاف الموقف الكردي في الإقليم والعراق وعموم كردستان.

وإذ نأمل من جميع الأطـراف الكردية العمل بروح وطنية عالية واستشعار حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها، فإننا ندعو إلى تغليب لغة الحوار والتفاهم والأخوة، والعمل المشترك من أجل تجاوز الخلافات والوصول إلى توافق سياسي يضمن استمرارية المؤسسات الدستورية والديمقراطية، ويحافظ على وحدة الإقليم، بما يتيح عقد الجلسات الاعتيادية للبرلمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع القوى السياسية، تعبر عن إرادة وتطلعات شعب إقليم كردستان وتحافظ على مكتسباته.

ونؤكد في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD استعدادنا لبذل كافة الجهود والمبادرات الرامية إلى التقارب والاتفاق، إيمانا منا بأن وحدة الصف الكردي والتفاهم بين القوى السياسية يشكلان أساسا لحماية المكتسبات ومواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

٦ تشرين الثاني ٢٠٢٦



خطاب الرئيس بافل طالباني في مرآة الإعلام الدولي..

من أزمة البرلمان إلى مستقبل الشراكة ووحدة إقليم كردستان

*المرصد -خاص

شهدت الأزمة السياسية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تطورا لافتا بعد جلسة احادية عقدت في أربيل يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦، بمشاركة ٥٢ نائبا من أصل ١٠٠، وانتخاب هيئة رئاسة جديدة للبرلمان، وسط مقاطعة الاتحاد الوطني وعدد من القوى السياسية.

وفي اليوم التالي، الخميس ٥ تشرين الثاني، أعلن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، في خطاب متلفز، انسحاب حزبه من حكومة الإقليم، وعدم الاعتراف بالجلسة البرلمانية ومخرجاتها، محذرا من اعتماد سياسة المعاملة بالمثل إذا مضى الحزب الديمقراطي في تعيين مؤسسات الإقليم بصورة منفردة.

اللافت أن الخطاب لم يبق في إطار التغطية الإعلامية الكردستانية والعراقية، بل انتقل بسرعة إلى وسائل إعلام عربية ودولية، وأصبح موضوعا لتقارير تناولت مستقبل الشراكة السياسية في الإقليم، واحتمالات عودة الانقسام الإداري بين أربيل والسليمانية.

وفيما يلي أبرز ما رصدته التغطية الإعلامية.

أولا: الإعلام العربي.. من خبر الانسحاب إلى التحذير من انقسام الإقليم

١.قناة العربية – الحدث

تناولت قناة العربية، عبر موقعها الإلكتروني، خطاب بافل طالباني تحت عنوان:«الاتحاد الوطني ينسحب من حكومة كردستان ويرفض البرلمان»

ونشرت تقريرها مساء ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٦.

ركز التقرير على ثلاثة محاور أساسية:

- إعلان الاتحاد الوطني الانسحاب من حكومة إقليم كردستان.
- رفض الاعتراف بأي حكومة أو منصب ينتج عن قرارات البرلمان.
- تصاعد الخلاف مع الحزب الديمقراطي حول شرعية إعادة تفعيل البرلمان وتشكيل مؤسساته.

كما أشارت إلى أن الاتحاد الوطني دعا القوى السياسية والشخصيات الوطنية إلى مقاطعة الجلسة، محذرا من أن عقدها يمثل محاولة لفرض إرادة طرف سياسي بعينه.

الدلالة الإعلامية:

قدمت العربية الحدث باعتباره تصعيدا سياسيا يتجاوز الخلاف على رئاسة البرلمان إلى أزمة تتعلق بشرعية المؤسسات وآلية إدارة الإقليم.

٢. صحيفة الشرق الأوسط

جاءت تغطية الصحيفة أكثر اتساعا من مجرد نقل خطاب الانسحاب، وظهر ذلك في تقريرها المنشور يوم ٦ تشرين الثاني تحت عنوان:«اتصالات لمنع انفصال الإدارتين في كردستان العراق»

ركز التقرير على التداعيات المحتملة للخطاب، ولاسيما احتمال العودة إلى نموذج الإدارتين في أربيل والسليمانية.

ومن أبرز ما أورده:

- انسحاب الاتحاد الوطني من الحكومة احتجاجا على انعقاد البرلمان في غياب نوابه.
- التوجه نحو إخراج ممثلي الحزب من مواقعهم الحكومية.
- التحذير من انعكاسات سياسية وإدارية قد تصل إلى استقلال الإدارة في السليمانية عن أربيل.
- وجود اتصالات سياسية لمنع تفاقم الأزمة.

ونقلت الصحيفة عن القيادي في الاتحاد الوطني محمود خوشناو أن الخطوة الأولى ستكون انسحاب ممثلي الحزب من مكاتبهم الحكومية مع بداية أسبوع العمل.

الدلالة الإعلامية

: نقلت الشرق الأوسط النقاش من مضمون خطاب بافل إلى مستقبل وحدة المؤسسات الإدارية والسياسية في إقليم كردستان.

وهذا تطور مهم في طبيعة تناول القضية؛ لأن الموضوع لم يعد مجرد خلاف بين حزبين، بل أصبح مرتبطا بمستقبل تجربة الحكم في الإقليم.

٣.صحيفة النهار اللبنانية

نشرت الصحيفة تقريرا بعنوان:«طالباني يعلن انسحاب الاتحاد الوطني من حكومة إقليم كردستان»

ركز التقرير على مضمون خطاب بافل، ونقل عبارته المتعلقة بالرد بالمثل على أي تعيينات منفردة.

ومن أبرز ما نقلته الصحيفة:

«إذا عيّنتم رئيسا للإقليم فسنعيّن رئيسا للإقليم، وإذا عيّنتم رئيسا للحكومة فسنعيّن رئيسا للحكومة، وحتى إذا عيّنتم أي وزير فسنعيّن وزيرا مقابلا له».

كما تناولت مقاطعة الاتحاد الوطني وحراك الجيل الجديد والاتحاد الإسلامي الكردستاني وبعض الكتل الأخرى للجلسة.

الدلالة الإعلامية:

أبرزت النهار التهديد المتبادل بالتعيينات الموازية باعتباره جوهر التصعيد السياسي الجديد.

٤.شبكة الشرق الإخبارية

نشرت الشبكة تقريرا بعنوان:«الاتحاد الوطني يغادر حكومة كردستان العراق ويرفض مخرجات جلسة البرلمان»بتاريخ ٥ تشرين الثاني.

ركز التقرير على إعلان الانسحاب، وموقف بافل من شرعية الجلسة، وانتقاداته للحزب الديمقراطي.

ومن النقاط التي أبرزها:

- زيارة بافل أربيل أكثر من ١٥ مرة في إطار محاولات التوصل إلى اتفاق.
- اتهامه أطرافا داخل الحزب الديمقراطي بعرقلة التفاهمات.
- اعتراضه على استخدام الأموال العامة، بحسب اتهامه، للتأثير على مواقف بعض النواب.
- إعلان عدم الاعتراف بالنتائج المترتبة على الجلسة.

كما أورد التقرير أن بافل أعلن امتلاك الاتحاد الوطني تفويضا من المجلس القيادي لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأزمة.

ثانيا: الإعلام الدولي.. الأزمة الكردستانية تصل إلى المنابر العالمية

١. وكالة أسوشيتد برس AP

تعد تغطية وكالة أسوشيتد برس من أبرز التغطيات الدولية التي تناولت الحدث.

نشرت الوكالة تقريرا بعنوان:«اتفاق تقاسم السلطة الكردي يتصدع مع انسحاب أحد الحزبين المتنافسين من حكومة شمال العراق».ركز التقرير على أن انسحاب الاتحاد الوطني يمثل تصعيدا في الصراع السياسي الطويل مع الحزب الديمقراطي.

ومن أبرز النقاط التي تناولتها الوكالة:

١. إعلان بافل طالباني انسحاب الاتحاد الوطني من حكومة الإقليم.
٢. تهديده بتشكيل إدارة موازية إذا مضى الحزب الديمقراطي في إجراء تعيينات منفردة.
٣. انعقاد البرلمان بحضور ٥٢ نائبا من أصل ١٠٠.
٤. انتخاب فالا فريد رئيسة للبرلمان.
٥. مقاطعة الاتحاد الوطني وحلفائه للجلسة.
٦. استمرار الخلاف حول تشكيل الكابينة الحكومية العاشرة.

كما وضعت الوكالة الأزمة في سياق تاريخي، مستعيدة الحرب الداخلية بين الحزبين في تسعينيات القرن الماضي، واتفاق واشنطن عام ١٩٩٨، ثم إعادة توحيد الإدارتين رسميا عام ٢٠٠٦.

وأشارت إلى أن الانقسام السياسي لم يؤد إلى إنهاء جميع مظاهر الانقسام في المؤسسات السياسية والأمنية.

الدلالة الإعلامية: تعاملت أسوشيتد برس مع الحدث باعتباره أزمة في نظام تقاسم السلطة، وليس مجرد خلاف برلماني عابر.

٢. صحيفة واشنطن بوست

نشرت الصحيفة تقريرا حول الأزمة في ٥ تشرين الثاني وأعادت التركيز على تهديد الاتحاد الوطني بتشكيل إدارة موازية، بعد انسحابه من الحكومة.

وأبرز التقرير أن الجلسة البرلمانية جاءت بعد قرابة عامين من الجمود السياسي، وأن مقاطعة الاتحاد الوطني وحلفائه لم تمنع انعقادها، إذ حضر ٥٢ نائبا، وهو عدد يتجاوز النصاب المطلوب.

كما تناولت الصحيفة جذور الخلاف التاريخي بين الحزبين، وتقاسم النفوذ السياسي في الإقليم.

الدلالة الإعلامية

: إدراج الأزمة في صحيفة أمريكية واسعة الانتشار يعكس انتقالها إلى دائرة الاهتمام السياسي والإعلامي الدولي، خصوصا في ضوء انعكاساتها المحتملة على الاستقرار في العراق.

٣. موقع المونيتور Al-Monitor

قدمت الصحفية أمبرين زمان تقريرا تحليليا بعنوان:«زعيم الاتحاد الوطني طالباني ينسحب من حكومة الإقليم، ».

هذا التقرير من أكثر المواد التحليلية أهمية في التغطية التي رصدتها، لأنه تجاوز نقل تفاصيل الخطاب إلى مناقشة التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة.

وتناول عدة محاور:

أ. مستقبل الكيان الدستوري للإقليم

أشار التقرير إلى أن إقليم كردستان يتمتع بوضع اتحادي معترف به في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وأن أي تفكك في بنيته السياسية قد يضعف موقعه السياسي.

ب. احتمالات عودة الإدارتين

نقل التقرير عن فيكتوريا تايلور، المسؤولة الأمريكية السابقة عن ملف العراق ونائبة مساعد وزير الخارجية سابقا، تحذيرها من احتمال أن تعمل أربيل والسليمانية كحكومتين منفصلتين إلى حد كبير إذا استمر الانسداد.

ج. الدور الأمريكي

ناقش التقرير تراجع الانخراط الأمريكي في الوساطة بين الحزبين، معتبرا أن ضعف الدور الأمريكي في تقريب وجهات النظر أحد العوامل التي ساهمت في استمرار الأزمة.

د. التداعيات الإقليمية

تناول انعكاسات الخلاف على العلاقات مع بغداد وتركيا وإيران، وعلى قدرة القوى الكردية على الحفاظ على مصالحها الدستورية والسياسية.

الدلالة الإعلامية:

انتقل التقرير من توصيف قرار بافل إلى بحث أثر الأزمة على مستقبل التجربة الفيدرالية الكردستانية وعلاقات الإقليم الإقليمية والدولية.

٤. وكالة الأناضول التركية

نشرت الوكالة تقريرا في ٦ تشرين الثاني وركزت على إعلان الانسحاب، وانتقادات بافل للحزب الديمقراطي، وتحذيره من القرارات الإدارية والسياسية المنفردة.وأبرزت الوكالة تحديدا:

- اتهام بافل أطرافا في الحزب الديمقراطي بعدم احترام الديمقراطية وإرادة الناخبين.
- اتهامه باستخدام الأموال العامة للتأثير على النواب.
- رفض الاتحاد الوطني الاعتراف بالجلسة ومخرجاتها.
- تحذيره من تداعيات التعيينات المنفردة.

كما نشرت الوكالة نسخة باللغة العربية، بما يعكس اتساع انتشار الخبر في المجالين الإعلاميين التركي والعربي.

٥. صحيفة سعودي جازيت Saudi Gazette

نشرت الصحيفة في ٦ تشرين الثاني تقريرا وأبرزت أن الانسحاب من الحكومة ترافق مع تحذير من اتخاذ خطوات سياسية وإدارية مقابلة في السليمانية إذا استمر الحزب الديمقراطي في قراراته المنفردة.

كما نقلت أبرز عبارات بافل بشأن تعيين رئيس للإقليم ورئيس للحكومة والوزراء بصورة مقابلة.

وأشارت إلى أن الأزمة جاءت بعد أول جلسة برلمانية لانتخاب هيئة الرئاسة منذ قرابة عامين.

ثلاث ملاحظات مهمة:

١. تحول الخطاب إلى حدث سياسي دولي

لم تقتصر التغطية على إعلان انسحاب حزب من الحكومة، بل تناولت المؤسسات الإعلامية الدولية احتمالات تأثير ذلك على وحدة المؤسسات الكردستانية ومستقبل الحكم الفيدرالي.

٢. التركيز على احتمال عودة الانقسام الإداري

كان هذا الموضوع من أكثر المحاور حضورا في تقارير الشرق الأوسط والمونيتور وأسوشيتد برس.

٣.الاهتمام بالبعد التاريخي

استعادت بعض وسائل الإعلام تاريخ الانقسام بين الحزبين في تسعينيات القرن الماضي، واتفاق واشنطن ١٩٩٨، وإعادة توحيد الإدارتين عام ٢٠٠٦، لتفسير حساسية التطورات الحالية.

ثالثا: ما الذي لم تتناوله التغطية الإعلامية بما يكفي؟

ثمة جوانب مهمة لا تزال بحاجة إلى تحقيق إعلامي وتحليل أعمق، ولا يمكن اعتبارها محسومة بمجرد

التقارير المنشورة.

١. الأساس القانوني للجلسة: مدى استيفائها جميع المتطلبات الدستورية والنظام الداخلي للبرلمان، وهي مسألة تحتاج إلى الرجوع إلى الوثائق القانونية وأي أحكام قضائية ذات صلة.

٢. طبيعة التفاهمات السابقة: ما الذي جرى الاتفاق عليه فعليا بين الحزبين، وما أسباب تعثر التفاهمات رغم الزيارات والاجتماعات المتكررة؟

٣. موقف القوى السياسية الأخرى: ما مواقف الأحزاب والكتل التي لم تشارك في الجلسة، وما أسباب مشاركة بعض النواب بصورة فردية؟

٤. موقف بغداد: كيف ستتعامل الحكومة الاتحادية مع احتمال تعمق الخلاف بين أربيل والسليمانية، خصوصا في الملفات المالية والنفطية والرواتب؟

٥. الموقف الأمريكي والدولي: هل ستتجه واشنطن إلى التدخل للوساطة، أم ستترك للقوى الكردستانية معالجة الأزمة داخليا؟

٦. التنفيذ الفعلي لقرار الانسحاب: هل سيقتصر على الإعلان السياسي أم سيتحول إلى انسحاب مؤسسي وإداري كامل؟

رابعا: الخلاصة الإعلامية

يمكن استخلاص نتيجة مهمة من متابعة التغطيات المنشورة بين ٥ و٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦:

إن خطاب بافل طالباني لم يُقرأ إعلاميا باعتباره مجرد رد فعل على عقد جلسة برلمانية دون مشاركة الاتحاد الوطني، بل باعتباره نقطة تحول في أزمة الشراكة السياسية بين القوتين الرئيسيتين في إقليم كردستان.

فالإعلام العربي ركز على الانسحاب من الحكومة واحتمالات انقسام الإدارة، بينما توسعت بعض المنابر الدولية في تحليل تداعيات الأزمة على التجربة الفيدرالية الكردستانية، وعلى علاقات الإقليم ببغداد وواشنطن والقوى الإقليمية.

وتبرز أهمية الخطاب في أنه تضمن ثلاثة مواقف سياسية مترابطة:

- عدم الاعتراف بالجلسة ومخرجاتها.
- الانسحاب من الحكومة القائمة.
- التلويح بتشكيل مؤسسات موازية إذا استمر الطرف الآخر في التعيينات المنفردة.

لكن من المهم التمييز بين إعلان هذه المواقف وبين تحقق نتائجها على أرض الواقع؛ فالتقارير المنشورة حتى ٧ تشرين الثاني لا تثبت بعد قيام إدارة موازية مكتملة أو حسم الوضع القانوني للانسحاب.

والاستنتاج الأبرز إعلاميا أن الأزمة انتقلت من خلاف حول استكمال المؤسسات الدستورية إلى نقاش دولي حول مستقبل الشراكة السياسية ووحدة الإدارة في إقليم كردستان.



رئاسة البرلمان بلا مباركة دبلوماسية

أخفقت تحركات مسؤولي الحزب الديمقراطي في بغداد وأربيل في الحصول على تهاني من البعثات الدبلوماسية الأجنبية بشأن انتخاب هيئة رئاسة جديدة للبرلمان، رغم الجهود التي بذلوها لاستحصال مواقف مباركة من ممثلي الدول، في وقت أكدت فيه أطراف سياسية دعمها لمواقف الاتحاد الوطني الكردستاني بشأن الأزمة السياسية في إقليم كوردستان.

مسؤولو الحزب الديمقراطي يفشلون في استحصال التهاني

كشف الصحفي والمراقب السياسي هيمن مامەند، في مقطع فيديو نشره عبر صفحته على فيسبوك، أن وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، ومسؤول دائرة العلاقات الخارجية السابق فلاح مصطفى، والمسؤول الحالي سفين دزيي، إلى جانب جوتيار عادل، أجروا زيارات إلى عدد من السفارات والقنصليات بهدف الحصول على تهاني ممثلي البعثات الدبلوماسية بشأن انتخاب هيئة رئاسة البرلمان، وإضفاء غطاء دبلوماسي على هذه الخطوة.

وأوضح مامەند أن تلك التحركات لم تحقق أهدافها، إذ لم يبدِ أي ممثل دبلوماسي استعدادا لتقديم التهاني، الأمر الذي دفع مسؤولي الحزب الديمقراطي إلى توجيه دعوات رسمية إلى البعثات الدبلوماسية لحضور اجتماعات.

البعثات الدبلوماسية تنتقد آلية تفعيل البرلمان

وبحسب مامند، فإن حضور ممثلي البعثات الدبلوماسية جاء استجابة للدعوات الرسمية، وليس بغرض تقديم التهاني، مشيرا إلى أن اللقاءات شهدت انتقادات بشأن آلية إعادة تفعيل البرلمان، مع طرح تساؤلات حول كيفية استئناف عمل المؤسسة التشريعية في ظل غياب عدد من الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية.

وأضاف أن مواقف الدبلوماسيين خلال تلك اللقاءات لم تكن بمثابة مباركة للخطوة، بل تضمنت ملاحظات وانتقادات تتعلق بضرورة مشاركة مختلف الأطراف السياسية في العملية البرلمانية.

القنصل الفرنسي ينفي تقديم التهاني

وفي سياق متصل، نفى القنصل العام الفرنسي في إقليم كوردستان، إيمانويل مينييه، أن تكون مشاركته في الاجتماع مع مسؤولي الحزب الديمقراطي قد جاءت لتقديم التهاني.

وقال مينييه، في توضيح نشره بهذا الشأن، إنهم تلقوا دعوة للمشاركة في اجتماع لتبادل المعلومات، مؤكدا أن حضورهم لم يكن بغرض المباركة بانتخاب هيئة رئاسة البرلمان، وهو ما يضع حدا للتأويلات التي ربطت مشاركته بتقديم التهاني.

غياب التهاني من الأطراف العراقية والدولية

ولم تصدر، وفق ما أورده النص، مواقف تهنئة من البعثات الدبلوماسية أو القوى السياسية العراقية بشأن الخطوة، كما لم يعلن مسؤولون في حكومة إقليم كوردستان أو مجلس النواب أو الأحزاب السياسية مباركتهم لها.

ويعكس هذا المشهد استمرار الخلافات السياسية بشأن آلية تفعيل البرلمان وانتخاب هيئة رئاسته، وسط اعتراضات على تجاوز مبدأ التوافق والشراكة بين القوى السياسية، خصوصا في ظل غياب أطراف رئيسية عن العملية.

أطراف سياسية تعلن تضامنها مع الاتحاد الوطني

في المقابل، أعلن التحالف الديمقراطي الاشتراكي في العالم العربي دعمه لمواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه بافل طالباني، ولا سيما موقف الاتحاد بشأن الانسحاب من حكومة إقليم كوردستان، مؤكدا ضرورة احترام مبدأ الشراكة السياسية الحقيقية.

وأكد التحالف، في بيان، دعمه لمواقف مجلس قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ورؤاه السياسية، مشددا على أهمية تعزيز العملية الديمقراطية وضمان إجراء الانتخابات بنزاهة وشفافية، بما يسهم في تطوير المسار السياسي والاستجابة لمطالب وتطلعات المواطنين في إقليم كردستان.

مقاطعة سياسية لسيناريو الحزب الديمقراطي

وتأتي هذه التطورات في وقت قاطعت فيه غالبية الأطراف السياسية في إقليم كوردستان سيناريو الحزب الديمقراطي بشأن البرلمان، على خلفية الخلافات المتعلقة بآليات إدارة العملية السياسية وتفعيل المؤسسة التشريعية.

وترى الأطراف المعترضة أن المضي في هذه الخطوات من دون توافق سياسي شامل من شأنه تعقيد الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة شراكة حقيقية وحكومة خدمية، في وقت لا تزال فيه أزمة الثقة بين القوى السياسية تلقي بظلالها على مستقبل العملية السياسية في الإقليم.



مراقب سياسي:

سياسات الديمقراطي فرضت ضرورة إعادة صياغة نظام الحكم

حمّل مراقب سياسي الحزب الديمقراطي الكوردستاني مسؤولية تعميق الأزمات السياسية والمؤسساتية في إقليم كوردستان، معتبرا أن نهجه في إدارة السلطة وفرض إرادته على مناطق لا تحظى فيها سياساته بالقبول الشعبي، ساهم في إضعاف مؤسسات الإقليم وتعطيل دوره، وأوجد مبررات لإجراء تغييرات جذرية في بنية الحكم، بما ينهي ما وصفه بالعقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على هذه المناطق.

وقال المراقب السياسي بيار عمر عبدالله، إن «ممارسات الحزب الديمقراطي الكوردستاني وفرت أرضية لإعادة النظر في منظومة الحكم»، داعيا «الاتحاد الوطني الكوردستاني، والجيل الجديد، وحركة الموقف، والجماعة الإسلامية، والاتحاد الإسلامي، إلى جانب بعض المكونات، إلى استثمار هذه الفرصة والعمل على إعادة بناء هيكلية الحكم على أسس أكثر انفتاحا وعدالة، تضمن لسكان كل محافظة ومنطقة حق اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومعيشتهم واقتصادهم»، بعيدا عن الارتهان لما وصفه بـ «برلمان كرتوني».

وانتقد بيار عمر عبد الله التباين بين خطاب الحزب الديمقراطي الكوردستاني وممارساته، موضحا أنه يقدم نفسه في الخطاب السياسي بوصفه حاميا للقومية الكوردية وكيان إقليم كوردستان، في حين يرى أن ممارساته على أرض الواقع أسهمت في تقويض الإقليم وإضعاف مؤسساته.

وأضاف، أن «النهج السياسي للحزب أدى إلى تجريد البرلمان والحكومة من سلطاتهما الفعلية وتحويلهما إلى مؤسستين شكليتين، فضلا عن فتح المجال أمام تدخلات أوسع من دول المنطقة، بما انعكس سلبا على مكانة الإقليم وقوته».

وفي سياق طرحه للبدائل، دعا المراقب السياسي إلى «إعادة تنظيم العلاقة بين المناطق والمحافظات ضمن صيغ إدارية وسياسية جديدة، تشمل اعتماد منطقتين ضمن إقليم واحد، أو إقليمين في إطار كونفدرالي، أو منح كل محافظة صلاحيات إدارية واقتصادية كاملة تتيح لها إدارة شؤونها بنفسها».

وأكد عبدالله، أن «جوهر التغيير لا يرتبط بالتسمية أو الشكل الدستوري للنموذج المعتمد، بقدر ما يتعلق بتغيير فلسفة الحكم وإنهاء مركزية القرار، وفتح المجال أمام المحافظات والمناطق والإدارات المستقلة لتولي إدارة شؤونها بحرية، وفقا لاحتياجات سكانها ومصالحهم».



د.فيصل علي

المستقلون الجدد...
حين تُباع الأصوات باسم الديمقراطية!

ما حدث في برلمان كوردستان ليس مجرد انشقاق نواب عن أحزابهم، ولا مجرد خلاف سياسي حول عقد جلسة برلمانية، بل هو مشهد يفتح الباب أمام واحدة من أخطر الظواهر التي يمكن أن تصيب الحياة الديمقراطية: تحويل الإرادة الانتخابية إلى سلعة في سوق المصالح السياسية.

لقد وصل هؤلاء النواب إلى البرلمان عبر أصوات ناخبين منحوهم ثقتهم من خلال قوائم وأحزاب سياسية محددة، ورفعوا شعارات وبرامج انتخابية يعرفها جمهورهم جيدا. لكن ما إن جاءت لحظة الاختبار السياسي حتى أعلن بعضهم استقلاله عن أحزابه، ثم وجدناهم يصطفون في جلسة انتخاب رئاسة البرلمان إلى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ويساهمون في تأمين الأغلبية التي احتاج إليها لتمرير مرشحته.

والأكثر إثارة للاستغراب أن هذا التحول جرى تسويقه تحت عناوين براقة، مثل الدفاع عن الديمقراطية، وحماية إقليم كوردستان، والحفاظ على مؤسساته!

وهنا يحق لنا أن نسأل: هل أصبحت الديمقراطية تعني أن يتخلى النائب عن الجهة التي أوصلته إلى البرلمان، ثم يمنح صوته لمعسكر سياسي آخر، ويكتفي بتبرير ذلك بأنه يعمل من أجل المصلحة العامة؟

نحن لا نعترض على استقلال النائب عن حزبه إذا كان ذلك نابعا من قناعة حقيقية، ولا ننكر حقه في مخالفة قرار كتلته. لكننا نعترض على تحويل الاستقلال إلى مظلة سياسية لتغطية انتقال الولاءات، وعلى أن تصبح الشعارات الوطنية وسيلة لتجنب الإجابة عن الأسئلة الحقيقية.

أما إذا كانت هناك أموال أو مناصب أو امتيازات قد قُدمت مقابل تغيير المواقف، فالأمر لا يعود مجرد خلاف سياسي أو حرية في اتخاذ القرار، بل يصبح قضية فساد سياسي وأخلاقي تستوجب التحقيق والمحاسبة. وقد أثارت أحزاب وقوى سياسية بالفعل اتهامات من هذا النوع، وهي اتهامات تستحق التحقيق الجاد بدلا من الاكتفاء بتبادلها إعلاميا.

إن أخطر ما في هذه الواقعة ليس عدد الأصوات التي حصلت عليها مرشحة الحزب الديمقراطي، بل الرسالة التي قد تصل إلى الناخب الكوردستاني: صوّت لمن تشاء في الانتخابات، لكن لا تستغرب إذا وجدت صوتك بعد ذلك في خدمة مشروع سياسي آخر!

فإذا كان هؤلاء النواب مقتنعين فعلا بأن قرارهم يخدم الديمقراطية، فلماذا لا يقدمون تفسيرا سياسيا واضحا لناخبيهم؟ ولماذا لا يعلنون طبيعة تفاهماتهم ومواقفهم المستقبلية؟ وهل سيبقون مستقلين عندما تتعارض مصالح الحزب الديمقراطي مع مصالح ناخبيهم؟

إن الاستقلال النيابي ليس بطاقة خروج من حزب والدخول غير المعلن في تحالف آخر. والاستقلال الحقيقي لا يُقاس بالبيانات والتصريحات، بل بحرية القرار، والشفافية، والقدرة على قول لا عندما تستوجب المصلحة العامة ذلك.

أما الديمقراطية التي تُستخدم لتبرير تبديل الولاءات، والأصوات التي تنتقل من مشروع انتخابي إلى آخر دون مساءلة الناخبين، فليست هذه هي الديمقراطية التي ناضل شعب كوردستان من أجلها.

لقد آن الأوان لكي يفهم الجميع أن المقعد النيابي ليس ملكا شخصيا للنائب، وأن أصوات الناخبين ليست شيكا مفتوحا للتصرف بها وفق مقتضيات الصفقات السياسية.

فليكن كل نائب حرا في اختياراته، ولكن ليكن أيضا شجاعا في مصارحة ناخبيه بحقيقة اختياراته.

فالأخطر من بيع الصوت هو محاولة إقناع الناس بأن ما بيع كان دفاعا عن الديمقراطية.



لقاءات الفخامة..

تكثيف الحوارات لبحث أولويات المرحلة وتعزيز التفاهم الوطني

في إطار تحركاته لتعزيز الحوار والتنسيق بين القوى السياسية، أجرى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، في بغداد، سلسلة لقاءات مع رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، ورئيس ائتلاف الإعمار والتنمية محمد شياع السوداني، ورئيس تحالف النهج الوطني عبد الحسين الموسوي، ورئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، تناولت مستجدات المشهد السياسي، ومتطلبات المرحلة المقبلة، وأهمية توحيد الرؤى وتغليب المصلحة الوطنية، ودعم الاستقرار السياسي والمؤسسي، ومساندة جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها وتحقيق تطلعات المواطنين.

مباحثات مع رئيس مجلس الوزراء

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، ببغداد، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي.

وشهد اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، بحث عدد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء، بما يسهم في دعم جهود الحكومة لتنفيذ برنامجها، وتعزيز الاستقرار وترسيخ العمل المؤسسي.

مباحثات مع رئيس ائتلاف الإعمار والتنمية

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في بغداد، رئيس ائتلاف الإعمار والتنمية السيد محمد شياع السوداني.

وشهد اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، استعراضا للأوضاع العامة في البلاد، حيث تم التأكيد على أهمية توسيع الحوار والمشاورات بين القوى السياسية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، بما يسهم في دعم الاستقرار السياسي ويحفظ سيادة العراق.

كما جرى التأكيد على ضرورة مساندة الحكومة في تنفيذ برنامجها، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بما يعزز عمل مؤسسات الدولة، ويرسخ قدرتها على أداء مسؤولياتها وتلبية تطلعات المواطنين.

مباحثات مع رئيس تحالف النهج الوطني

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس تحالف النهج الوطني السيد عبد الحسين الموسوي، بحضور وزير العدل الدكتور خالد شواني.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض تطورات المشهد السياسي في البلاد والمرحلة المقبلة ومتطلباتها، حيث أكد السيد الرئيس أهمية اعتماد الحوار والتفاهم بين القوى السياسية وتبادل الرؤى بشأن القضايا المصيرية والعمل على بلورة مواقف مشتركة إزاء الملفات التي تتطلب تنسيقا وتعاونا بين مختلف الأطراف، مشيرا إلى ضرورة إعلاء المصلحة العامة ومراعاة تطلعات المواطنين في رسم الأولويات الوطنية.

من جانبه، أعرب السيد عبد الحسين الموسوي عن تقديره لمواقف فخامة الرئيس وجهوده في تقريب وجهات النظر، مؤكدا أهمية استمرار التواصل والتشاور بين القوى السياسية لمواجهة التحديات الراهنة.

مباحثات مع رئيس تيار الحكمة الوطني

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

واستعرض اللقاء، الذي حضره وزير العدل الدكتور خالد شواني، مستجدات المشهد السياسي، وتطورات الأوضاع العامة في البلد، إلى جانب الوضع الإقليمي وتداعياته، والجهود الرامية إلى احتواء التوترات والحيلولة دون اتساع رقعة الأزمات، حيث جرى التأكيد على أهمية بلورة رؤية وطنية واضحة إزاء أولويات المرحلة ومتطلباتها، وتحديد مسارات التعامل مع التحديات الراهنة.

كما أكد اللقاء أهمية تعزيز التواصل بين القوى الوطنية، بوصفه مدخلا لتقريب وجهات النظر، وتوفير أرضية مشتركة للتعامل مع المتغيرات التي تشهدها الساحتان المحلية والإقليمية.





الزيدي وترامب يتباحثان تعزيز العلاقات و الأوضاع في المنطقة

أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، الخميس، اتصالا هاتفيا مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد دونالد ترامب، جرى خلاله بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة، والتطورات الأمنية، وآفاق المرحلة المقبلة. وتناول الاتصال أهمية التنسيق والتشاور بين البلدين إزاء التحديات الراهنة، والعمل على دعم الاستقرار الإقليمي، وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية في معالجة الأزمات، بما يسهم في احتواء التوترات ومنع اتساع دائرة الصراع.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء موقف العراق الداعي إلى احترام سيادة الدول، وعدم استخدام أراضيه منطلقا للاعتداء على دول الجوار، وضرورة اعتماد الحلول السلمية والحوار البنّاء، بما يحفظ أمن المنطقة واستقرار شعوبها.

واكد الجانبان أهمية استمرار التواصل بين البلدين، وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز العلاقات الثنائية ويخدم المصالح المتبادلة.

باراك: العراق المستقل والمزدهر يمثل مصلحة استراتيجية مشتركة

هذا واستقبل رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، الخميس، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب إلى العراق، السيد توم باراك. وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وآفاق تطوير الشراكة بين البلدين، والارتقاء بمستويات التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، بما يحقق المصالح المتبادلة، ويدعم مسيرة التنمية.

كما تناول اللقاء تطورات الأوضاع في المنطقة، والتحديات التي تواجه الأمن والاستقرار الإقليميين، وأهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية لتخفيف حدة التوترات، واحتواء الأزمات، ومنع اتساع رقعة الصراعات.

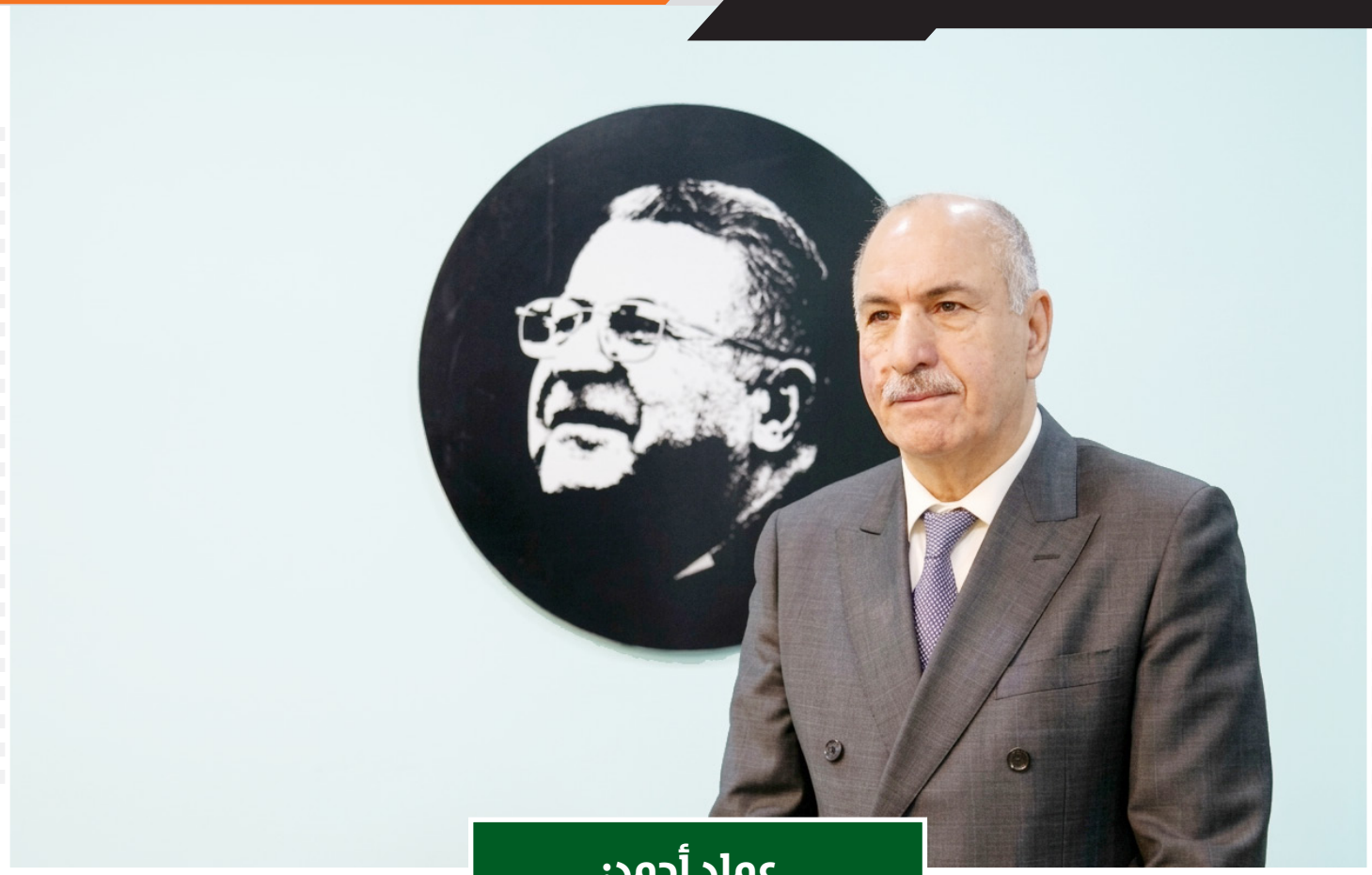
وأشاد توم باراك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي الى العراق، بالتحول الاستراتيجي افي العراق، مؤكدا أن بغداد تختار مسار «السيادة على التبعية والاستثمار على الجمود والشراكة على الوكالة».

وفي تدوينة له على منصة «إكس» عقب لقائه رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي في بغداد أمس الخميس، شدد توم باراك على «أن الولايات المتحدة تفخر بالوقوف إلى جانب العراق عبر تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية، وفتح الأبواب أمام الشركات الأمريكية والكفاءات العراقية لبناء مستقبل مزدهر للطرفين».

وأشار المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى أن «المباحثات تطرقت إلى العمل الشاق المتمثل في خفض التوتر في المنطقة، واحتواء الأزمات قبل تفاقمها، وتفضيل مسار الدبلوماسية على التصعيد»، مشيرا الى أن «الشرق الأوسط يشبه مكعب روبيك، إذ ترتبط جميع جوانبه ببعضها، ولا تستطيع أي دولة أو قوة خارجية حل تعقيداته بمفردها».

وأوضح أن مسؤولية الاستقرار تقع أولا على دول المنطقة وجيرانها القادرين على تولي زمام أمنهم ومستقبلهم»، لافتا الى أن «أمريكا شريك في هذا التحول وليست بديلا عنه».

واختتم باراك تدوينته بالتأكيد على أن العراق المستقل والمزدهر -الذي يرتكز على محيط إقليمي يتحمل مسؤولية استقراره - يمثل مصلحة استراتيجية مشتركة، تعود بالخير والفائدة على الشعب العراقي، ودول الجوار، والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء».



عماد أحمد:

من سرية التنظيم إلى علنية المسؤولية

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

حين أتأمل أيام العمل السري، تحضرني وجوه رفاقي قبل الشعارات والقرارات، أولئك الذين كنا سنداً لبعضنا في الأيام الصعبة، وتعلمت معهم أن الثقة لا تُبنى بسهولة، لكنها تُفقد بكل سهولة ،تلك السنين ليست مجرد جزء من تاريخنا السياسي، بل هي جزء من عمرنا وجوهر أرواحنا.

كان للعمل التنظيمي في السر معنىً عميقاً، فالكلمة كان يجب أن تُقال بمقدار، والرسالة أن تصل بأمانة، والموعد أن يُصان،وأقل قدر من الغفلة كان يمكن أن يعرض حياة رفيق للخطر، لم

رفاق الأمس
وجيل الغد.. ذاكرة النضال
ومسؤولية التجديد

تكن المسؤولية هناك مجرد عنوان، بل كانت شعوراً بأن مصير الآخرين مرتبطة بتصرفك.

في تلك الأيـام، كان الإنسان قبل أ ن يُعرف بما يقول،كان يعرف بما يفعل،وكان المهم أين تقف في أوقات الشدة، وكيف تصون الأمانة، وإلى أي مدى أنت مستعد لتخفيف أعباء رفيقك، كان التنظيم يعيش على تلك الثقة، وعلى يقين بأن هناك شخصاً لن يتخلّى عنك حين الحاجة.

حين أذكر أسماء الخال شهاب، والسيد آرام، والسيد علي العسكري، أفكر في مدى حاجة تاريخنا النضالي إلى الرواية والتدوين، فكل اسم يفتح باباً على جزء من الذكريات، جزء لا ينبغي أن يضيع مع مرور الزمن، وما بقي في ذاكرتنا يجب أن يُكتب بدقة وعدالة، حفاظاً على الحقيقة وحقوق من كانوا معنا.

عندما أفكر أيضاً في (الرئيس جلال طالباني) والسيد نه وشيروان مصطفى لا تقتصر الصورة على زعيمين فحسب، بل حُيى أمامي جزء مهم من تجربتنا السياسية الخاصة، بالنسبة لي، تدفعني ذكرى مام جلال للتفكير في الحوار واتساع الأفق في العلاقات، بينما يجلب اسم السيد نه وشيروان أسئلة التنظيم، والدقة، والمراجعة، أرى الوفاء لتلك التجارب في قراءتها، والاستفادة منها، والحفاظ على قدرتنا على نقد أنفسنا.

لقد بقي كل واحد منهم في ذاكرتي بشيء مميز، كانت رسالة الخال شهاب (عش قليلاً، وعش كبيراً)ولطافة السيدآرام للتنظيم والتي تمثلت في رسائله المكتوبة على هيئة الشوكولاتة والسيد علي بثقته العالية بنفسه، والسيد نه وشيروان بحزمه وإتقانه للعمل، ومام جلال بمعنوياته العالية، وكل هؤلاء لم يكونوا بالنسبة لي مجرد خصال لعدة قادة، بل كانوا دروساً في الحياة والنضال تعيش معي حتى اليوم.

أما اليوم، فقد تغيرت الظروف، ولم تعد أساليب الاتصال، وتطلعات الناس، ومهام العمل السياسي كما كانت، لقد ظهر جيل جديد على الساحة لديه أسئلته الخاصة ويريد مشاركة حقيقية..لا يمكننا إيجاد أجوبة لكل أسئلة اليوم عن الماضي، لكن يمكننا مواجهة الأسئلة الجديدة بالأمانة وشعور المسؤولية لتلك الأيام.

حين كانت الثقة تحمي الرفاق.. وحين أصبح الوفاء مسؤولية تجاه الأجيال

في السابق، كان الحفاظ على السرية شرطاً لحماية الحياة واستمرارية النضال، أما اليوم، وفي العمل العام، تُعد الشفافية والإجابة أساساً لثقة الناس، ولا ينبغي للطابع المغلق لعصر السرية أن يشكل عائقاً أمام النقد والمشاركة، فللناس الحق في معرفة كيف تُتخذ القرارات، وكيف تُوزع المناصب، وإلى أي مدى جُوبِهَت الوعود بالتنفيذ، وما هي أسباب تأخير تنفيذها؟!

العمل التنظيمي اليوم لا يُقاس بقائمة الأسماء وأرقام الاجتماعات، بل يُقاس بمدى اقترابنا من الناس، ومدى استماعنا لهم، وإلى أي مدى نوصل أصواتهم وآلامهم إلى مواقع صنع القرار، التنظيم الذي يطرق أبواب الناس فقط في موسم الانتخابات لا يمكنه توقع ثقة مستدامة، فالعلاقة الحقيقية تُبنى في الأيام العادية وتُختبر في أوقات الأزمات والحاجة.

أقول لرفاقنا الشباب: اقرأوا، اسألوا، ولا تخافوا من ارتكاب الأخطاء، ولكن لا تخفوا أخطاءكم، استفيدوا من تجربة أجيال ما قبلكم واحفظوا حقكم في التفكير بأنفسكم، ففي السياسة، السمعة الطيبة تُبنى بهدوء، بالصدق، بالعمل، وباحترام الناس.

وعلى جيلنا القديم أن يفسح المجال للشباب، ويوكل إليهم المسؤوليات، ويساعدهم عند الخطأ، التجربة تكون مفيدة عندما تضيء الطريق، لا عندما تصبح مبرراً لإغلاق الأبواب،ماضينا، مع ما يحمله من فخر، يضم أيضاً أخطاءً وفرصاً ضائعة، رواية كل ذلك بصدق تعتبر درساً أفضل للجيل القادم.

أنا أعلق أملي على ذلك الشاب الذي يسأل، وذاك الرفيق الذي ينتقد وفي نفس الوقت يمد يده للعمل، وذاك المسؤول الذي يرى خطأه ويسعى لتصحيحه، كل هذه دلائل على حيوية العمل السياسي داخل صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني.

في السابق، غالبا ما كنا نخفي أسماءنا لكي يستمر عملنا،اليوم أسماؤنا مكشوفة، فلنحرص على أن يكون عملنا جديراً بالثقة التي يمنحها لنا الناس، وأجمل وفاء لرفاق الأمس هو أن نُرشد الجيل الذي يلينا نحو آفاق أمل أكبر وطريق أكثر وضوحاً.



لطيف نيرويي:

متحف الثورة الجديدة

.. فكرة مشروع رقم (1)

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

في حياة كل أمة، لا يُعد متحف الثورة مجرد أرشيف مخزّن للماضي، بل هو صرح حي للشجاعة والتضحية لشعب كتب التاريخ بدمائه وإرادته، إن هذه الأنواع من المراكز والمتاحف تمثل جسراً عظيماً بين الأجيال السابقة والحالية، حيث تُحفظ فيها قصص الصعاب، والمقاومة، والبطولات بأسلوب مليء بالمشاعر والرموز، لكي لا تتبدد الذاكرة الوطنية أبداً.

إن وجود هذا المتحف بالنسبة للكورد والاتحاد الوطني الكوردستاني سيكون تذكيراً دائماً بأن الحرية والاستقلال لم يُكتسبا بسهولة، بل قدمت في مواجهة القيم السامية تضحيات منقطعة النظير.

بطبيعة الحال، فإن غالبية الأحزاب الثورية في العالم التي امتلكت تاريخاً طويلاً من النضال المسلح والسياسي في سبيل تحرير بلدانها وكان لها دور في بناء أوطانها، أنشأت عقب نجاح ثوراتها متاحف خاصة

بتاريخ نضالها الثوري، على غرار العديد من دول العالم: (أمريكا، الصين، فيتنام، إيران، كوبا، ألمانيا، بريطانيا، فلسطين، الجزائر)، والعديد من البلدان الأخرى.

وتعتبر «الثورة الجديدة» لشعبنا بقيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني (التي كانت ثورة مسلحة، وسياسية، وفكرية، واجتماعية) واحدة من أطول وأكثر ثورات شعب كوردستان تأثيراً وحصداً للمكاسب، والتي أفرزت كيان إقليم كوردستان وتثبيت النظام الفيدرالي في دستور العراق الجديد، ولهذا فإن هذه الثورة، شأنها شأن ثورات العالم الأخرى، بحاجة إلى متحف خاص بها.

أهداف المتحف:

- حفظ وإحياء الأرشيف، والوثائق، والمعدات، والأجهزة، وبعض أسلحة ذلك العصر.
- في المتحف، الصور تتحدث عن نفسها.
- عرض صور أعضاء اللجنة المؤسسة.
- عرض صور القادة الشهداء والقيادات العسكرية للثورة الجديدة.
- تعليق نصوص رسائل تلك الحقبة.
- عرض نص بيان تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني بعدة لغات، وتعليق الرسالة على شكل لوحة.
- عرض صور مكان تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وسنة التأسيس.
- عرض صور الأجهزة، والمستلزمات، والمعدات، وأسلحة وأجهزة الاتصال الخاصة بتلك الفترة.
- عرض الأجهزة، والمعدات، وأجهزة المزج ، ومستلزمات الإذاعة في مرحلة الثورة.
- عرض كافة المجلات، والصحف، والكتب التي نُشرت خلال الثورة الجديدة، فضلاً عن آلات الإستنتساخ ، والتدقيق ، وآلات الطباعة التي استُخدمت في مطابع الثورة آنذاك.
- عرض نصوص رسائل الثورة (البيانات، البلاغات، النداءات، التنبيهات، والبرقيات المهمة).
- إبراز أنشطة قوات(بيشمركة) كوردستان.
- عرض الوثائق المصورة (الفيديو) لتلك الحقبة.
- عرض صور مقر رفاق السكرتير العام والمكتب السياسي للحزب في الأماكن المختلفة خلال فترة الثورة.
- نشر رسائل الرفيق السكرتير العام للحزب بشكل مرئي (فيديو) أو صوتي.
- إبراز مسار وهياكل مجالس القرى التي انتُخبت في ظل الثورة.
- عرض خريطة المناطق المحررة في تلك الفترة.
- إبراز االهياكل العسكرية لقوات (بيشمركة) كوردستان وأشكال النضال في تلك المرحلة التاريخية.
- عرض صور مستشفيات الثورة، محاكم الثورة، الفرق الفنية للثورة، مدارس الثورة، منظمات النساء، المعلمين، الكتاب ....الخ.
- تدوين أسماء جميع شهداء الثورة الجديدة في المتحف عبر جداريات.

• بث أنشطة قوات ال (بيشمركة) صوتياً، والتي قرأها قديماً مذيعو إذاعة صوت شعب كوردستان.
• عرض الأرقام التي كانت تستخدم سراً وبالشفرة وتبث عبر الإذاعة لتنبيه قوات ال (بيشمركة) والإتصال مع التنظيمات السرية.
• عرض نصوص ملاحم قوات (بيشمركة)كوردستان.

أهمية المتحف:

• سيصبح مركزاً مهماً للحفاظ على تاريخ الثورة الجديدة والاتحاد الوطني الكوردستاني ، حيث تتعرف الأجيال تباعاً على تاريخ الثورة بصيغ (مرئية، مسموعة ومقروءة).
• سيشكل مرجعاً هاماً ومتاحاً للباحثين .
• ستتعرف الوفود الضيفة من خلال زيارة المتحف على تاريخ الثورة الجديدة ونضال شعب كوردستان.
• سيغدو مركزاً هاماً للرحلات العلمية لطلبة الكليات والمعاهد.
• لم يُكتب تاريخ الاتحاد الوطني الكوردستاني والثورة الجديدة بالشكل المطلوب حتى الآن، وسيمثل هذا المتحف مركزاً رئيسياً لجمع كافة الأدوات والوثائق الخاصة بأحداث الثورة الجديدة.
• سيشعر مناضلو الاتحاد الوطني الكوردستاني القدماء وأبناءهم وأحفادهم بالفخر بماضيهم من خلال افتتاح هذا المتحف،و يمثل هذا جزءاً هاماً من تاريخ الحركة التحررية لشعب كردستان، والذي سيتم تنظيمه وإبقاؤه حياً عبر المتحف.
• تصنيف أقسام المتحف إلى: (القسم السياسي ،القسم العسكري ، قسم الشهداء، قسم التنظيم السري، قسم محكمة الثورة، قسم الإعلام، القسم التربوي، القسم التنظيمي وغيرها).
• تكمن أهمية أخرى للمتحف (على غرار ما أُنجز في «ئه منه سووره‌كه » بمدينة السليمانية على يد السياسية والمناضلة هێرۆ إبراهيم أحمد) في جمع الوثائق الخاصة بجرائم النظام البعثي التي ارتكبها بحق شعب كوردستان.

فكرة المشروع:

• نبعت فكرة هذا المشروع من زيارتي مرتين لجمهورية الصين الشعبية ومتحف الحزب الشيوعي هناك، حيث يُعد أحد المتاحف المهمة والجاذبة، ويكمن تأثير المتحف في أن ما يُرى بالعين المجردة يحدث تأثيراً طويل الأمد.

ختاما..

نأمل أن تنال فكرة هذا المشروع القبول، وأن يتم العمل اللازم بشأنه، لأنه يمثل جزءاً مهماً من تاريخ شعبنا الذي سُجل في مرحلة صعبة وقاسية، وليكون أيضاً مادة للحوار الرفاقي وإثراء مشروع متحف الثورة الجديدة.



د.مسلم عبد طالاس:

ركائز المصلحة القومية الكردية

المشكلة تكمن في استخدام مفهوم غير محدد للحكم على وطنية المختلفين

*المركز الكردي للدراسات،مدارات كردية

تُستخدم عبارة "المصلحة القومية الكردية" كثيراً في النقاش السياسي، لكن معناها أقل وضوحاً بكثير من قوة الأحكام التي تصدر باسمها نبرر بها تحالفاً ونرفض تسوية، ندافع عن مؤسسة ونهاجم أخرى، ونصف موقفاً بأنه قومي وموقفاً آخر بأنه تفريط.

وفي لحظات الصراع الحاد قد يتجاوز الأمر السجال السياسي إلى التخوين والإقصاء والتصفية السياسية، بل والاقتتال والقتل. المشكلة ليست في اختلاف الكرد حول مصالحهم الاختلاف طبيعي، وربما ضروري لأي مجتمع حي. المشكلة في استخدام مفهوم غير محدد للحكم على وطنية المختلفين. فعندما لا نعرف المصلحة القومية إلا من خلال المشروع الذي نؤيده، يصبح المشروع معياراً لنفسه.

من يرى الاستقلال غاية يستطيع اعتبار الفدرالية تنازلاً عن المصلحة القومية، ومن يرى الفدرالية تعبيراً عنها يستطيع النظر إلى اللامركزية بالطريقة نفسها، ومن يربط المصلحة القومية بالحفاظ على إدارة أو قوة سياسية قائمة قد يعتبر نقدها مساساً بالقضية ذاتها.

هنا يتحول خلاف قابل للنقاش حول الوسائل

والظروف والنتائج إلى خلاف على الوطنية نفسها. والأسوأ أن المجتمع يستهلك جزءاً من طاقته في صراعات داخلية حول من يمثل القضية، بدلاً من مناقشة السؤال الأهم: أي الخيارات يحسن فعلاً شروط وجود الكرد ومستقبلهم؟

لذلك نحتاج إلى تعريف للمصلحة القومية يقع خارج المشاريع التي نريد تقييمها. لا ينبغي أن نبدأ بالفدرالية أو اللامركزية أو الإدارة الذاتية أو المشاركة في الدولة، لأن هذه كلها خيارات سياسية ينبغي أن تخضع للمعيار، لا أن تصبح هي المعيار. نقطة البداية الأكثر منطقية هي المجتمع الكردي نفسه.

المجتمع هو صاحب المصلحة

أستخدم هنا "المجتمع الكردي" عن قصد، لا بديلاً عن "الشعب الكردي" ولا تشكيكاً في دلالته القومية والسياسية.

لكن المجتمع يبدو لي، كباحث في الاقتصاد السياسي المؤسسي، وحدة تحليل أكثر ملاءمة للسؤال الذي أبحثه. فالأحزاب والحركات والإدارات والقيادات تتغير. تنشأ في ظروف تاريخية معينة، تكبر أو تضعف، تنجح أو تفشل، وقد تختفي تماماً. أما المجتمع فيستمر عبر هذه التحولات. فيه تعيش اللغة والهوية والذاكرة، ومن خلاله تُنتج المعرفة والموارد والخبرات، وتنشأ المؤسسات والعلاقات والتنظيمات، وتنتقل حصيلة مرحلة إلى أخرى.

ولهذا فإن السؤال عن المصلحة القومية يجب أن يبدأ بما يحتاج إليه هذا المجتمع لكي يستمر ويتطور، لا بما يحتاج إليه فاعل سياسي بعينه لكي يبقى قوياً.

> **التجدد المجتمعي.. المعيار الغائب في تعريف المصلحة القومية الكردية**

وهنا أصل إلى المفهوم المركزي في هذا المقال: التجدد المجتمعي.

التجدد المجتمعي هو الغاية النهائية

أقصد بالتجدد المجتمعي قدرة المجتمع الكردي على الاستمرار بوصفه مجتمعاً متميزاً، وفي الوقت نفسه تطوير معارفه وموارده ومؤسساته وأشكال تنظيمه، بما يسمح له بالتعامل مع التغير وإنتاج استجابات جديدة ونقل ما يحققه إلى الأجيال اللاحقة. التجدد بهذا المعنى أوسع من مجرد البقاء. يمكن للكرد أن يبقوا موجودين ديمغرافياً وأن يحتفظوا بهويتهم، بينما تتراجع لغتهم في التعليم والحياة العامة، وتهاجر كفاءاتهم، وتضعف مؤسساتهم ومواردهم، وتنخفض قدرتهم على التأثير في القرارات التي تحدد شروط حياتهم. المجتمع موجود، لكنه أصبح أقل قدرة على إدارة شروط استمراره.

وفي المقابل، لا يعني التجدد الحفاظ على كل ما هو قائم. فما كان مناسباً لمجتمع قبل خمسين عاماً قد لا يكفيه اليوم. تتغير الدولة والأسواق والتكنولوجيا والتعليم وأنماط العمل والعلاقات الاجتماعية وموازين القوة. لذلك يحتاج المجتمع إلى أن يتعلم من هذه التحولات، وأن يغير بعض مؤسساته وأدواته، وأن ينتج استجابات تناسب بيئته الجديدة من دون أن يفقد استمراره وهويته.

التجدد إذن يجمع الاستمرار والتطور في عملية واحدة. المجتمع يحافظ على قدرته على أن يكون هو نفسه، لكنه لا يبقى كما هو. ومن هنا أقترح تعريفاً مركزاً:

المصلحة القومية الكردية تكمن في تعزيز الشروط التي تمكّن المجتمع الكردي من التجدد عبر الزمن.

هذا التعريف لا يخبرنا مسبقاً أي مشروع سياسي ينبغي أن نختار. وهذه إحدى ميزاته، لأن وظيفته أن يسمح لنا بتقييم المشاريع المختلفة.

ماذا يحتاج التجدد؟

إذا كان التجدد هو الغاية النهائية، فإن الحقوق والمؤسسات والموارد والتعليم والتمثيل ليست غايات موازية له. أهميتها تأتي من الوظيفة التي تؤديها لأجل تحقيقه. وفي الحالة الكردية السورية يمكن تحديد هدفين وسيطين لهما أهمية خاصة في المرحلة المقبلة.

الأول هو مأسسة الحقوق القومية الكردية. فالحق يكون أكثر أمناً عندما ينتقل من مطلب سياسي أو اعتراف قابل للتراجع إلى قاعدة مستقرة وممارسة مؤسسية. وهذا يشمل اللغة والتعليم والثقافة والتمثيل والمشاركة وغيرها من الحقوق المرتبطة بوجود الكرد بوصفهم جماعة قومية.

واللغة مثال واضح. الاعتراف بالكردية قانونياً مكسب مهم، لكنه لا يكفي لكي تصبح اللغة قادرة على الاستمرار والتطور. فإذا لم يوجد مدرسون ومناهج ومؤسسات إعداد ومسارات تعليمية وفرص حقيقية لاستخدام اللغة، يبقى جزء كبير من الحق على الورق. أما عندما يستطيع طفل أن يتعلم بها، ويستطيع مدرس أن يتأهل للتدريس بها، وتوجد مؤسسات تنتج المناهج والمصطلحات وتدرب مدرسين جـدداً، يصبح الاعتراف جـزءاً من بنية تستطيع حمل اللغة إلى الجيل التالي.

الهدف الثاني هو تغيير موقع الكرد في السردية المؤسسة للدولة السورية. للدولة، إلى جانب قوانينها ومؤسساتها، تصور عن نفسها: من هم أبناؤها، وما تاريخها، وما الجماعات التي تعد مكونات أصلية فيها. وحين يكون الكرد هامشيين في هذه السردية، ينعكس ذلك على الطريقة التي تُفهم بها لغتهم وحقوقهم ومطالبهم. تبدو المطالبة باللغة أو التعليم أو التمثيل كأنها طلب استثنائي من جماعة تقع على هامش تعريف الدولة لنفسها.

> **قوة الأحزاب أم قوة المجتمع؟ إعادة تعريف المصلحة القومية الكردية**

أمـا عندما يصبح الكرد جزءاً أصيلاً من هـذا التعريف، فإن موقع المطالب نفسها يتغير. يصبح تعليم الكردية، مثلاً، مسألة تتعلق بكيفية تنظيم الدولة لتنوعها الداخلي، لا استثناءً يحتاج في كل مرة إلى تبرير. لذلك فإن تغيير السردية ليس مجرد معركة على الرموز والتاريخ؛ إنه جزء من تغيير البيئة السياسية والمؤسسية التي تتحول داخلها المطالب إلى حقوق.

الحق وحده لا يكفي

لكن حتى الحقوق والمؤسسات لا تخبرنا وحدها بما أصبح المجتمع قادراً على فعله. قد يُعترف بحق ما من دون أن يستطيع الناس استخدامه. وقد توجد مؤسسة بلا موارد أو صلاحيات حقيقية. وقد يمتلك المجتمع عـدداً كبيراً من المتعلمين والخبراء،

بينما تبقى معارفهم مشتتة ولا تتحول إلى قدرة يمكن توظيفها جماعياً. هنا يصبح مفهوم القدرة المجتمعية مفيداً، بشرط ألا نحوله إلى غاية جديدة. هو ببساطة وصف لما أصبح المجتمع قادراً على استخدامه فعلياً من حقوق ومعرفة ومهارات وموارد ومؤسسات وشبكات.

ويظهر الفرق بوضوح إذا نظرنا إلى قوة الأحزاب. قد يمتلك حزب كردي آلاف الأعضاء، وموارد مالية كبيرة، وعلاقات دولية، وخبرة تفاوضية وتنظيمية واسعة. هذه قوة حقيقية، لكنها تظل في جانب منها قدرة للحزب. السؤال القومي الأبعد هو: ما الذي يصبح متاحاً للمجتمع من هذه القوة؟

إذا انتهى الحزب واختفت معه موارده وعلاقاته وخبراته، فهذا يعني أنه كان لدينا فاعل قوي، لكن أثره المجتمعي كان محدوداً. أما إذا ترك وراءه حقوقاً مستقرة، وكفاءات، ومعرفة سياسية وإدارية، ومؤسسات وشبكات يستطيع فاعلون آخرون استخدامها، فإن جزءاً من قوته يتحول إلى قدرة للمجتمع. لهذا لا ينبغي الخلط بين قوة الفاعل الكردي وقوة المجتمع الكردي.

لماذا تهم المؤسسات؟

تكتسب المؤسسات أهميتها من قدرتها على جعل المكاسب أقل ارتباطاً بالأشخاص والظروف التي أنتجتها. يمكن لناشط أن يحقق تقدماً في قضية ما، ويمكن لوزير أو مسؤول متعاطف أن يصدر قراراً جيداً، لكن المكسب يظل هشاً إذا كان بقاؤه مرتبطاً بذلك الشخص. لكن عندما يتحول إلى قاعدة وإجراء ومؤسسة قادرة على تطبيقه، يصبح أكثر قابلية للاستمرار.

لكن المؤسسة لا تُقاس باسمها أو مبناها. مجلس للتعليم لا يملك سلطة على المناهج أو الموارد أو تعيين المدرسين قد يكون أقل أثراً من إدارة صغيرة تملك صلاحيات حقيقية. وجامعة لا تستطيع إنتاج المعرفة أو إعداد كوادر جديدة لا تحقق الوظيفة نفسها التي تحققها جامعة مرتبطة بالمدارس والبحث وسوق العمل.

المهم هنا هو الوظيفة. فالمؤسسات تساعد المجتمع على حفظ ما تعلمه وتنظيم موارده ونقل خبراته. وتزداد قيمتها عندما تتصل ببعضها. المدرسة تحتاج إلى مؤسسة تعد المدرسين، وهذه تحتاج إلى معرفة وبحث، والتعليم يحتاج إلى اقتصاد يستطيع استخدام المهارات التي ينتجها. كلما استطاع جزء من هذه البنية أن يغذي الأجزاء الأخرى، أصبح المجتمع أقل اعتماداً على حلول مؤقتة تأتي من الخارج.

> **من صراع المشاريع إلى بناء المستقبل.. ما المصلحة القومية للكرد؟**

وتظهر هنا مسألة أعمق من امتلاك القدرة نفسها: هل يستطيع المجتمع إعادة إنتاجها؟

وجود مئة مدرس للكردية مكسب. لكن إذا لم نستطع إعداد مدرسين جدد، فنحن نستهلك قدرة موجودة. أما إذا كان هؤلاء جزءاً من منظومة تدرب مدرسين آخرين وتطور المناهج وتنقل الخبرة، فقد يصبح المجتمع قادراً على إعادة إنتاج هذه القدرة. وهذه النقلة تقع في قلب التجدد المجتمعي.

التراكم: ألا نبدأ من الصفر كل مرة

التجدد يحتاج أيضاً إلى الزمن. فقيمة المكسب لا تتحدد فقط بما يقدمه اليوم، وإنما بما يتركه للغد. عندما ينال جيل حقاً ثم يضطر الجيل التالي إلى المطالبة بالحق نفسه من البداية، يكون المجتمع قد خسر جزءاً من جهده السابق. وعندما تُبنى مؤسسة ثم تختفي بكل خبرتها عند تغير السلطة، تضيع معها قدرة كان يمكن البناء عليها. أما عندما يصبح إنجاز المرحلة السابقة مورداً للمرحلة التالية، فنحن أمام تراكم مجتمعي.

يمكن أن يبدأ الأمر باعتراف قانوني باللغة. يسمح الاعتراف بإنشاء تعليم أكثر استقراراً. ينتج التعليم مدرسين ومتعلمين. بعض هؤلاء يصبح باحثاً أو كاتباً أو موظفاً أو أستاذاً جامعياً. ويخلق اتساع استخدام اللغة حاجة إلى كتب ومصطلحات ومؤسسات جديدة. عندها لا يبقى كل مكسب منفرداً؛ يصبح أساساً لمكسب آخر. والأمر نفسه في السياسة. قد يدخل عدد من الكرد مؤسسات الدولة في مرحلة معينة. إذا انتهى أثر التجربة بخروجهم منها، تبقى فائدتها محدودة زمنياً. أما إذا ساهموا في تعديل قواعد، أو إنشاء سوابق، أو فتح مسارات لآخرين، أو نقل خبرة الدولة إلى فاعلين جدد، فإن المرحلة التالية تبدأ من موقع مختلف.

التراكم إذن لا يعني الحفاظ على كل ما أنتجناه، ولا تقديس المؤسسات القديمة. بعض المؤسسات تفشل وبعض الخبرات تحتاج إلى مراجعة. المقصود ألا نخسر القدرة المفيدة كلما تغير الفاعل أو الظرف السياسي.

من يعمل من أجل هذه الغاية؟

إذا كانت الغاية هي تجدد المجتمع، فلا يمكن تحميلها لحزب أو قيادة وحدهما. المجتمع يتجدد من خلال فاعلين يعملون في مواقع مختلفة، ويستجيبون لتحديات مختلفة. هناك الأحزاب والحركات السياسية، والنخب الثقافية، والجمعيات، والمدرسون والباحثون ورواد الأعمال والإعلاميون. وتبقى أدوات السياسة التقليدية، من التفاوض والانتخابات والتمثيل والتحالفات، ضرورية. لكنني أرى أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى إعطاء وزن أكبر لأداتين:

الأولى :هي الحراك المدني السلمي. فهناك مصالح وقضايا لا ينبغي أن تبقى رهينة الأحزاب وحدها. الدفاع عن اللغة، أو تحسين التعليم، أو حماية مؤسسة ثقافية، أو الضغط من أجل قاعدة قانونية أكثر عدالة، يمكن أن يكون مجالاً لتنظيم مدني واسع يشارك فيه الناس بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي.

> **المجتمع قبل السلطة.. معيار جديد لقياس المصلحة القومية الكردية**

والثانية: هي الناشطون المؤسسيون؛ أي الكرد وحلفاؤهم العاملون داخل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات الدولة. فجزء من التغيير يحدث من داخل المؤسسات نفسها. موظف في وزارة التربية يستطيع أن يدفع باتجاه ممارسة أفضل تجاه اللغة، ونائب يستطيع العمل على قاعدة قانونية، وقاضٍ يستطيع المساهمة في ترسيخ تفسير أكثر حماية للحقوق.

الحراك المدني يخلق ضغطاً ومطالب من المجتمع، والعمل المؤسسي يساعد على تحويل جزء منها إلى

قواعد وممارسات. وبينهما يستمر العمل السياسي والحزبي والتفاوضي وغيره. ولا توجد أداة تستمد قيمتها القومية من اسمها أو موقعها؛ قيمتها تتحدد بما تضيفه إلى شروط تجدد المجتمع.

معيار يسمح لنا بالاختلاف

نصل هنا إلى السبب الذي بدأ منه المقال. إذا كانت المصلحة القومية هي الفدرالية، يصبح النقاش حول الفدرالية نقاشاً حول الوطنية. وإذا كانت هي الحفاظ على إدارة معينة، يصبح نقد الإدارة قريباً من الخيانة. وإذا كانت هي المشاركة في الدولة، يمكن أن يتحول رفض المشاركة إلى تهمة مماثلة. أما إذا كانت الغاية هي تجدد المجتمع الكردي، فإن هذه الخيارات جميعاً تصبح قابلة للفحص.

يمكن عندها أن نختلف حول الفدرالية لأننا نختلف في تقدير قدرتها على حماية الحقوق والموارد وتوسيع فرص المجتمع. ويمكن أن نختلف حول المشاركة في مؤسسات الدولة لأن أحدنا يرى فيها فرصة لتحويل موارد الدولة إلى حقوق ومؤسسات، بينما يرى الآخر أن شروطها قد تنتج تبعية أو خسارة لقدرات قائمة. هذا خلاف سياسي حقيقي ويمكن مناقشته بالأدلة والنتائج.

المعيار لا يلغي الاختلاف، وإنما يمنعه من التحول بسهولة إلى تخوين. وهو أيضاً يمنعنا من اعتبار كل منفعة للكرد مصلحة قومية. المصلحة القومية تتعلق بالشروط التي تسمح للمجتمع الكردي، بوصفه جماعة تاريخية متميزة، بالاستمرار والتطور والفعل عبر الزمن. لذلك تقع اللغة والهوية والحقوق وموقع الكرد في الدولة في صميمها، بينما تدخل المصالح الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فيها بقدر تأثيرها في هذه الشروط.

في النهاية، لا أعتقد أن السؤال الأكثر فائدة هو: من يمثل المصلحة القومية الكردية؟ السؤال الأجدى هو: ماذا يفعل هذا الخيار أو الفاعل أو المشروع بقدرة المجتمع الكردي على التجدد؟ ما الحقوق التي يثبتها؟ ما المعرفة والموارد التي يضيفها؟ ما الذي يفعله لتحويله إلى مؤسسات وقدرات قابلة للاستمرار؟ وما الذي سيبقى متاحاً للمجتمع عندما يتغير الفاعل والظرف السياسي؟

بهذا المعنى تصبح المصلحة القومية معياراً لتقييم السياسة، لا سلاحاً في الصراع السياسي. وتصبح قيمة أي تجربة كردية مرتبطة بما تضيفه إلى قدرة المجتمع على أن يستمر ويتعلم وينظم نفسه ويستجيب للتغير، وأن يترك لمن يأتي بعده نقطة بداية أفضل.

> **نحو معيار للتجدد المجتمعي والاستمرار عبر الأجيال**

فالمجتمع الذي يضطر كل جيل فيه إلى استعادة ما خسره الجيل السابق يدفع ثمناً هائلاً للحفاظ على بقائه واستمراره. أما المجتمع المتجدد فهو الذي يستطيع أن يحتفظ بما يصلح من خبرته، ويغير ما لم يعد صالحاً، ثم يبدأ دورته التالية من حيث انتهت السابقة، لا من الصفر.

ملاحظة:

يحمل هذا المقال طابعاً نظرياً إلى حد ما، لأن غايته الأساسية هي محاولة ضبط مفهوم "المصلحة القومية الكردية" وبناء معيار يمكن استخدامه في التفكير في السياسات والمواقف المختلفة.



د. مظهر محمد صالح

الهبة الديمغرافية العراقية: تكامل الوعي والتنمية في بناء الدولة

(قراءة في تحولات المجتمع العراقي وآفاق الدولة المستقبلية)

لا تُقاس حيوية الأمم بما تمتلكه من ثروات طبيعية، بل بقدرتها على تحويل طاقة الإنسان إلى قوة فاعلة. ويقف العراق أمام فرصة تاريخية تُعرف بـ «الهبة الديمغرافية» المتمثلة بتعاظم نسبة السكان في سن العمل. غير أن هذه الهبة ليست منحة تلقائية، بل إمكانية مشروط تحويلها إلى إنجاز عبر التعليم النوعي، والوعي المعرفي، ونضج التجربة الاحتجاجية السلمية التي تتحول من مطالبات آنية إلى برامج مدنية ومؤسسية واضحة...

لا تُقاس حيوية الأمم بما تمتلكه من ثروات طبيعية فحسب، ولا بما تشيده من أبنية ومؤسسات، بل بقدرتها على تحويل طاقة الإنسان إلى قوة فاعلة في صناعة التاريخ. ومن هذا المنطلق، تقف الدولة العراقية أمام استحقاق تاريخي يتجاوز حدود الإدارة التقليدية للشأن العام، ليلامس جوهر العلاقة بين المجتمع والدولة، وبين التحولات الديمغرافية المتسارعة وتنامي الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأجيال الشابة.

إن العراق، وهو يتجه نحو مرحلة تتعاظم فيها نسبة السكان في سن العمل، يقف أمام ما يُعرف في علم السكان بـ الهبة الديمغرافية؛ وهي فرصة تاريخية تنشأ عندما ترتفع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالفئات المعالة. غير أن هذه الهبة ليست منحة تلقائية من الزمن، ولا ضمانة آلية للتقدم، بل إمكانية حضارية مشروطة بقدرة الدولة على تحويل الكتلة البشرية الشابة إلى طاقة منتجة، وعقول مبدعة، وقوة اجتماعية مشاركة في بناء المستقبل، فالشباب لا يمثلون مجرد أرقام في جداول الإحصاء السكاني، ولا قوة عمل تنتظر فرص التوظيف فحسب، بل يمثلون مخزونا متجددا من الأفكار والتطلعات والأسئلة التي تعيد تشكيل علاقة المجتمع بذاته وبمؤسساته. وكلما ارتفع مستوى التعليم والاتصال بالعالم واتسعت آفاق المعرفة، ازدادت قدرة الأجيال الجديدة على مساءلة الواقع، ومقارنة الممكن بالمتحقق، والمطالبة بمؤسسات أكثر كفاءة وعدالة وشفافية.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي أمام العراق ليس ديمغرافيا فحسب، بل هو تحدّ فكري واجتماعي وسياسي، يتمثل في كيفية الانتقال من مجتمع تتنامى فيه طاقة الشباب إلى دولة تستثمر هذه الطاقة في الإنتاج والتنمية والمشاركة وصناعة القرار.

من الهبة الديمغرافية إلى الهبة المعرفية

إن القيمة الأعمق للهبة الديمغرافية لا تكمن في كثرة الشباب وحدها، بل في نوعية ما يحمله هؤلاء الشباب من وعي ومهارات وقدرة على المبادرة. فالديمغرافيا تمنح المجتمع الإمكان، فيما يمنحه التعليم والثقافة والمؤسسات الرشيدة القدرة على تحويل الإمكان إلى إنجاز.

وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى الوعي الشبابي بوصفه الحلقة التي تصل بين التحول السكاني والتحول الحضاري. فالشاب الذي يمتلك المعرفة والمهارة والقدرة على التفكير النقدي لا يرى مستقبله محصورا في انتظار فرصة وظيفية، بل يتطلع إلى بيئة تتيح له المشاركة في الاقتصاد، والمبادرة في المجتمع، والتأثير في السياسات العامة، والإسهام في إنتاج الثقافة والقيم المدنية.

إن الدولة التي تدرك هذه الحقيقة لا تتعامل مع الشباب باعتبارهم عبئا على موازناتها، بل باعتبارهم استثمارها الاستراتيجي الأهم. وهي لا تكتفي بتوسيع فرص العمل، على أهميتها، بل تعمل على بناء منظومة متكاملة تشمل التعليم النوعي، والتدريب المهني، والاقتصاد المنتج، والابتكار، والعدالة في توزيع الفرص، وتكافؤ المواطنين أمام القانون.

وعندئذ تتحول الهبة الديمغرافية من احتمال اقتصادي إلى مشروع اجتماعي، ومن طاقة بشرية كامنة إلى قوة حضارية قادرة على تجديد الدولة ومؤسساتها.

سوسيولوجيا الاحتجاج: حين يتحول الوعي إلى فعل اجتماعي

في المجتمعات التي تشهد تحولات ديمغرافية وثقافية عميقة، لا تكون الاحتجاجات الشبابية مجرد ردود أفعال عابرة تجاه مشكلات يومية، بل قد تعبر عن تحولات أوسع في منظومة التوقعات الاجتماعية، وفي تصور الأجيال الجديدة لمعنى المواطنة والحقوق والمسؤولية العامة.

فالاحتجاج السلمي، من منظور سوسيولوجي، يمثل إحدى صور التعبير عن العلاقة المتغيرة بين الفرد والمؤسسة، وبين تطلعات المجتمع وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لها. وهو يكشف، في الوقت ذاته، عن المسافة التي قد تنشأ بين ما ينتظره المواطن من الدولة وما يستطيع أن يلمسه في حياته اليومية من خدمات وفرص وعدالة وكرامة.

ولا يعني ذلك أن كل احتجاج يمثل بالضرورة وعيا مكتملا، أو أن كل مطلب شعبي يتحول تلقائيا إلى برنامج قابل للتنفيذ؛ فالوعي نفسه عملية تاريخية تتطور بالتجربة، وتتعلم من الإخفاق، وتعيد تنظيم أولوياتها كلما اتسعت خبرتها في المجال العام.

ومن هنا تبرز أهمية الاحتجاجات الشبابية السلمية في العراق، لا من حيث أعداد المشاركين فيها وحدها، بل من حيث ما تكشفه عن تطور لغة المطالبة، واتساع الشعور بالحقوق، ومحاولة الانتقال من التعبير عن الاستياء إلى البحث عن صيغ أكثر تنظيما وتأثيرا في السياسات العامة.

إن المجتمع الذي يحتج سلميا لا يعلن بالضرورة قطيعته مع الدولة، بل قد يكون بصدد المطالبة بإعادة بناء العلاقة معها على أسس أكثر توازنا؛ علاقة لا تقوم على التلقي والانتظار، وإنما على المواطنة والمشاركة والمساءلة المتبادلة.

من ذاكرة تشرين إلى نضج التجربة الاحتجاجية

وفي هذا السياق، تكتسب قراءة الاحتجاجات العراقية أهمية خاصة، لأنها تتيح لنا فهم العلاقة بين الذاكرة الجمعية والخبرة السياسية، وبين المطالب الاجتماعية وإمكانات التنظيم المدني.

ومن أجمل ما كُتب في هذا المجال ما طرحه المفكر إبراهيم العبادي في مقاله المعنون «لماذا يحتج العراقيون؟ سوسيولوجيا الاحتجاج العراقي العراقي»، إذ يقول:«إن أهمية تظاهرات الخامس والعشرين من تشرين الأول لا تتحدد بإعداد من شارك فيها ، ولافي استعادتها لشعارات تشرين الاولى ، بل بما تكشفه عن تطور الوعي الاحتجاجي وقدرته على التعلم من التجربة السابقة. فالذاكرة الجمعية يمكن أن تتحول إلى مصدر للخبرة السياسية، غير انها تبقى أيضا ذاكرة للخيبة إذا لم تقترن بمراجعة أسباب التعثر وبناء أدوات جديدة للفعل. فما هو مطلوب ليس استنساخ تشرين، انما التعلم من اخفاقاتها و تجاوز حدودها التنظيمية والسياسية، وتحويل المطالب العامة إلى برنامج مدني حقوقي واضح، يحدد الأولويات والمسؤوليات، ويجعل الاستجابة قابلة للقياس والمحاسبة، ويحافظ على استقلال الحركة وسلميتها».

تكمن أهمية هذا الطرح في أنه ينقل النقاش من مستوى الاحتجاج بوصفه حدثا سياسيا إلى مستوى الاحتجاج بوصفه تجربة اجتماعية قابلة للتعلم والتطوير. فالذاكرة الجمعية لا تصبح قوة بنّاءة لمجرد استعادتها، وإنما عندما تتحول إلى معرفة نقدية تساعد المجتمع على فهم ما حدث، وتشخيص أسباب التعثر، وتطوير أدوات أكثر فاعلية للتعبير والتنظيم والتأثير.

إن النضج الحقيقي للحركات الاجتماعية لا يُقاس بقدرتها على تكرار لحظات التعبئة، بل بقدرتها على تحويل التجربة إلى مؤسسات مدنية، والمطالب إلى برامج، والشعارات إلى أهداف محددة، والتطلعات إلى آليات للمتابعة

والتقويم والمساءلة.

وهنا تتجلى أهمية الاستقلالية والسلمية والوضوح البرنامجي ، فالحركة المدنية الفاعلة هي التي تحافظ على استقلال قرارها، وتستمد شرعيتها من وضوح مطالبها واتساع قاعدتها الاجتماعية، وتستطيع أن تقدم بدائل واقعية من دون أن تتخلى عن حقها في النقد والمطالبة والتعبير السلمي.

الدولة والمجتمع: من علاقة الاستجابة إلى شراكة البناء

إن بناء دولة عراقية حديثة لا يتحقق بمجرد استجابة الحكومة للمطالب الآنية، على أهمية تلك الاستجابة، ولا بمجرد إعلان البرامج والسياسات، بل بإنشاء علاقة مستدامة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، تقوم على الثقة المتبادلة، والشفافية، وسيادة القانون، ووضوح المسؤوليات فالحكومة الرشيدة ليست تلك التي تتجنب سماع النقد، بل التي تمتلك القدرة على تحويل النقد إلى فرصة لتصحيح المسار. كما أن المجتمع الواعي ليس الذي يكتفي برفع المطالب، بل الذي يسعى إلى تنظيمها في برامج مدنية قابلة للنقاش والتنفيذ والتقييم.

ومن هذا المنظور، ينبغي النظر إلى التفاعل السلمي بين الدولة والشباب بكونه فرصة لتطوير مفهوم المشاركة العامة، بحيث لا تبقى العلاقة محصورة في دورات متعاقبة من المطالبة والاستجابة، وإنما تتطور نحو شراكة مؤسسية تتيح للشباب المشاركة في صياغة السياسات التي تمس حياتهم ومستقبلهم.

ويتطلب ذلك فتح مساحات حقيقية للحوار العام، وتطوير آليات التشاور مع الشباب، وتعزيز دور الجامعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالموازنات والمشروعات العامة، وربط الوعود الحكومية بمؤشرات واضحة للإنجاز والمساءلة.

إن المشاركة لا تعني إلغاء الاختلاف بين الحكومة والمجتمع، بل تعني إدارة هذا الاختلاف ضمن قواعد ديمقراطية ومدنية تحمي الحقوق وتمنع تحول التباين في المواقف إلى قطيعة بين الدولة ومواطنيها. كما أن التفاهم بين الأطراف لا ينبغي أن يكون بديلا عن المؤسسات، بل مدخلا لتعزيزها، فالحوار الذي لا يفضي إلى إجراءات واضحة يظل محدود الأثر، أما الحوار الذي تنتج عنه التزامات معلنة ومواعيد تنفيذ ومؤشرات قياس، فإنه يستطيع أن يتحول إلى رصيد من الثقة العامة.

فلسفة الدولة الشابة: من إدارة الحاضر إلى صناعة المستقبل

إن وصف العراق بأنه دولة شابة ديمغرافيا لا يعني أن الدولة قد أنجزت شروط الشباب الحضاري، فالشباب السكاني وحده لا يكفي لصناعة التقدم. وقد تتحول الكتلة البشرية الشابة، إذا غابت فرص التعليم والعمل والمشاركة، إلى مصدر لضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة. أما إذا أحسنت الدولة الاستثمار فيها، فإنها تصبح إحدى أهم ركائز النهضة الوطنية.

ولهذا فإن فلسفة بناء الدولة الشابة ينبغي أن تقوم على ثلاثة تحولات مترابطة:

أولها، الانتقال من النظر إلى الشباب بوصفهم مستفيدين من السياسات العامة إلى النظر إليهم باعتبارهم شركاء في صياغتها وتقييم نتائجها.

وثانيها، الانتقال من اقتصاد يعتمد على توزيع الفرص المحدودة إلى اقتصاد يوسع قاعدة الإنتاج، ويحفز القطاع الخاص، ويدعم المشروعات الصغيرة والابتكار، ويخلق مسارات مهنية تتناسب مع مهارات الأجيال الجديدة.

وثالثها، الانتقال من مفهوم الاستقرار بوصفه غيابا للاحتجاج إلى مفهوم الاستقرار بوصفه قدرة المؤسسات على معالجة أسباب التوتر الاجتماعي، والاستجابة العادلة للمطالب، وحماية الحقوق، وتجديد الثقة بين المواطن والدولة.

هذه التحولات ليست ترفا فكريا، بل شروط أساسية لتحويل الهبة الديمغرافية إلى فرصة تنموية مستدامة. فالدولة التي تستثمر في عقل الشباب، وتمنحه الثقة والفرصة، وتفتح أمامه مسارات المشاركة، تهيئ لنفسها قاعدة اجتماعية أكثر قدرة على الإنتاج والاستقرار والتجدد.

العراق القادم: من وعي الاحتجاج إلى وعي البناء

إن الرهان الحقيقي أمام العراق لا يتمثل في إنهاء الاحتجاج بوصفه ظاهرة اجتماعية، وإنما في بناء دولة تقل فيها أسباب الاحتجاج الناجمة عن الإخفاق المؤسسي والحرمان من الحقوق، وتزداد فيها قدرة المواطنين على التأثير في القرار العام عبر قنوات مدنية ودستورية فاعلة.

فالاحتجاج السلمي حق مدني، والمشاركة في القرار مسؤولية مؤسسية، والاستجابة للمطالب المشروعة واجب على الدولة. وعندما تتكامل هذه العناصر، يصبح الاختلاف جزءا من حيوية المجتمع، لا تهديدا لوحدته، وتتحول المطالب الشبابية من ضغط آني إلى قوة دافعة للإصلاح والتنمية.

إن العراق في طور بناء مشروع وطني يستثمر في الإنسان قبل الموارد، وفي المعرفة قبل الشعارات، وفي المؤسسات قبل الحلول المؤقتة. مشروع يجعل التعليم جسرا إلى العمل، والعمل مدخلا إلى الكرامة، والمواطنة أساسا للمساواة، والمشاركة وسيلة لتجديد شرعية المؤسسات وفاعليتها.

وفي هذا المشروع، لا تكون الحكومة وحدها صاحبة المستقبل، ولا يكون الشباب مجرد جمهور ينتظر نتائج السياسات، بل يصبح بناء المستقبل مسؤولية مشتركة تتوزع فيها الأدوار بوضوح: دولة تخطط وتنفذ وتحاسب مؤسساتها، ومجتمع ينظم مطالبه ويراقب الأداء، وشباب يشارك في الإنتاج والابتكار والعمل المدني، ومؤسسات تعليمية وثقافية تعزز التفكير النقدي والوعي بالحقوق والواجبات.

إن الهبة الديمغرافية العراقية ليست مجرد نافذة زمنية في منحنى السكان، بل فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والدولة، وبين الحرية والمسؤولية، وبين الوعي والممارسة. وتكمن القيمة التاريخية لهذه الفرصة في قدرة العراق على تحويل نموه الشبابي إلى نمو في المعرفة والإنتاج والثقة والمشاركة. فالأمم الشابة لا تُبنى بأعمار سكانها وحدها، بل بقدرتها على تجديد مؤسساتها، وتحرير طاقات أبنائها، وتحويل اختلافاتهم إلى حوار، ومطالبهم إلى برامج، وأحلامهم إلى إنجازات قابلة للقياس.

وهكذا، فإن المستقبل الإيجابي للعراق لا تصنعه الهبة الديمغرافية وحدها، ولا الوعي الاحتجاجي وحده، ولا السياسات الحكومية بمعزل عن المجتمع ، بل تصنعه العلاقة الخلاقة بين هذه العناصر جميعا، حين تتحول طاقة الشباب إلى قوة إنتاج، والوعي إلى مشاركة، والاحتجاج السلمي إلى خبرة مدنية، والاستجابة الحكومية إلى إصلاح مؤسسي مستدام. ذلك هو الأفق الذي يستحقه العراق: دولة شابة بروح مجتمعها، راسخة بمؤسساتها، عادلة في فرصها، مدنية في علاقاتها، وقادرة على تحويل طاقة أجيالها الجديدة إلى مشروع وطني لبناء المستقبل.



صلاح الدين دميرتاش كأول زعيم مدني للحركة الكردية

موقع (ميدياسكوب) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قام باحث الرأي العام روج جيراسون بتقييم مستقبل عملية السلام، ودور عبد الله أوجلان في العملية، والتأثير المحتمل لحرب متجددة في إيران على الحركات الكردية في المنطقة، مع دخول صلاح الدين دميرتاش عامه العاشر من السجن.

وصرح جيراسون، الضيف في برنامج رئيس تحرير موقع ميدياسكوب، روشن جاكير، بأن اعتقال دميرتاش أصبح بلا جدوى ليس فقط من الناحية

> ديميرتاش يحتل مكانة فريدة في التاريخ السياسي الكردي

القانونية، بل ومن الناحية السياسية أيضا وأشار إلى أنه منذ بداية الإجـراءات، كان هناك ترقب لنقاش أكثر انفتاحا حول القضية الكردية، ولظهور السياسيين المدنيين في طليعة النقاش.

وبينما تحقق تقدم في هذا المجال، أضاف جيراسون أن المستوى المأمول من الديمقراطية وتعزيز مشاركة السياسيين في الحياة المدنية لم يتحقق بعد.

وصرح جيراسون بأن سجن ديميرتاش أصبح رمزا لهذا الوضع، مضيفا أنه كلما بدأت مناقشة عملية السلام، فإن أحد الأسئلة الأولى التي تُطرح هو: «إذا كانت هناك عملية، فلماذا ديميرتاش في السجن؟»

وجادل جيراسون بأن القانون الذي أقره البرلمان والأجـواء السياسية اللاحقة ستكون حاسمة لإطلاق سراح ديميرتاش وأوضح أن إبقاء ديميرتاش في السجن أمر غير مستدام سياسيا نظرا لعودة سياسيين من الخارج وتورط أعضاء المنظمة في هذه العملية، قائلا:بمعنى آخر، لا يمكن للأسس السياسية والنفسية لهذه العملية أن تدعم هذا الوضع، كما لا يمكن للأسس الاجتماعية والنفسية أن تصمد أمامه. لذا، من شأن ذلك أن يزيد من الشكوك المحيطة بالعملية، وقد يقوض شرعية الجهات الفاعلة المعنية ويضر بها. ولهذا السبب، يمكننا القول إن إطلاق سراح ديميرتاش، إلى جانب تطبيق القانون، أصبح الآن أحد المتطلبات الأساسية.

وأشـار جيراسون، متذكرا أن إطـلاق سراح ديميرتاش كان يُنظر إليه في البداية من منظور زيادة الشرعية الاجتماعية للعملية، إلى أن الجهات الفاعلة في العملية لم تبذل جهدا كافيا من حيث التنشئة الاجتماعية، لكن هذا لم يحل مشكلة الشرعية السياسية.

«ديميرتاش وأوجـلان يكملان بعضهما البعض.»

وصرح جيراسون بأنه لا يوافق على التعليقات التي تشير إلى أن عبد الله أوجلان كان له تأثير في إبقاء ديميرتاش في السجن، مضيفا أن الشخصيتين لم تكونا متنافستين بل فاعلتين متكاملتين يمكن أن تكونا مؤثرتين في مجالات مختلفة.

وجادل جيراسون، الذي وصف ديميرتاش بأنه فاعل في السياسة الكردية المدنية وأوجلان بأنه فاعل في الحركة الكردية ذات الأبعاد المؤسسية

> سجن دميرتاش أصبح أحد أهم مشاكل الشرعية في عملية السلام،

والجيوسياسية، بأن إطلاق سراح ديميرتاش يمكن أن يوسع نطاق نفوذ أوجلان بدلا من تضييقه.

بحسب جيراسون، فإن ديميرتاش شخصٌ قادرٌ على إقامة تواصل اجتماعي أسهل فيما يتعلق بالعملية. كما ذكر أن الأزمات التي قد تحدث خلال العملية، مثل قضية العلويين، يمكن تجاوزها بسهولة أكبر إذا كان ديميرتاش حرا.

وصرح جيراسون بأن ديميرتاش لم يتخذ مبادرة مباشرة في العملية، ولكنه دعم العملية والجهات الفاعلة فيها، مضيفا أن أوجـلان كـان الفاعل المؤثر الرئيسي في قضايا نزع السلاح والقضايا الجيوسياسية الإقليمية.

«إنه يمتلك صفات قيادية.»

صرح جيراسون بأن ديميرتاش يحتل مكانة فريدة في التاريخ السياسي الكردي، مشيرا إلى أن القادة السياسيين الكرد السابقين اعتمدوا إلى حد كبير على تقاليد التمرد أو الروابط القبلية أو العائلية أو الدين أو الكفاح المسلح.

وصـرح جيراسون بأن ديميرتاش، الـذي برز مباشرة من السياسة المدنية، مقبول كقائد من قبل قطاعات واسعة من المجتمع، وأنه يمتلك سمات يمكن أن تمثل الانتقال من العنف إلى الحكم المدني.

صرح جيراسون بأنه إذا حولت السياسة الكردية مركز ثقلها نحو السياسة المدنية والديمقراطية، فإن ديميرتاش يمكن أن يصبح الوجه والمتحدث الرسمي لهذا التحول، بحجة أن قيادة ديميرتاش قد تعززت حتى خلال فترة سجنه التي دامت ١٠ سنوات.

وأوضح غيراسون أن النفوذ السياسي لديميرتاش قد ازداد بشكل ملحوظ مع الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠١٤ وانتخابات ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٥. وأكد غيراسون على المكانة الخاصة التي تحظى بها انتخابات ٧ يونيو/حزيران لدى المجتمع الكردي، قائلا إن هذه الفترة لا تزال راسخة في الذاكرة لما أثارته من حماسة وما أعقبها من صدمة.

وصرح جيراسون بأن ديميرتاش يمكن أن يصبح فاعلا سياسيا يمثل مشاعر المجتمع الكردي، وفي الوقت نفسه يجمع بين مختلف الشرائح الاجتماعية في الفترة المقبلة، مضيفا أنه يمكن أن يظل سياسيا «يوحد الكرد ولا ينفر الأتراك».



باكرهان: عملية السلام مدخل لحل الأزمات وتحقيق الديمقراطية

***المرصد-خاص**

عقد مجلس حزب المساواة وديمقراطية الشعوب اجتماعه في المقر العام للحزب، برئاسة الرئيس المشترك العام للحزب تونجر باكرهان، حيث تصدّرت التطورات المتعلقة بعملية السلام والمجتمع الديمقراطي جدول أعمال الاجتماع.

واستهلّ تونجر باكرهان كلمته بتقديم التعازي إلى عائلة المعتقل المريض تونجر ساغلام، الذي فارق الحياة في أنقرة نتيجة عدم حصوله على العلاج المنتظم رغم معاناته من أمراض خطيرة، مطالبا سلطات الدولة بإنهاء الممارسات التي تهدد حياة المعتقلين المرضى، ومؤكدا مواصلة النضال من أجل حقوقهم. كما استذكر عضوة مجلس الحزب نسرين أصلان، التي فارقت الحياة قبل أيام.

عملية السلام مدخل لحل الأزمات

وتطرق باكرهان إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مشددا على ضرورة محاسبة المتورطين في قضايا الفساد،

ورفع الحد الأدنى للأجور فوق خط الفقر، وزيادة رواتب المتقاعدين مرتين سنويا، إلى جانب معالجة أزمة السكن من خلال توفير مساكن اجتماعية للمواطنين.

وأكد أن عملية السلام والمجتمع الديمقراطي تمثل فرصة مهمة لمعالجة مختلف الأزمات، بدءا من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وصولا إلى الحريات السياسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، مشيرا إلى أن هذه العملية لا تخص الكرد والدولة وحدهما، بل تمس جميع مكونات المجتمع، وتتطلب مسؤولية مشتركة ومشاركة فاعلة من مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أن مسار العملية لم يتوقف، إلا أن عدم اتخاذ الخطوات اللازمة يثير المخاوف، داعيا السلطة إلى اتخاذ خطوات جدية وملموسة تعزز الثقة، وعدم إهدار الفرصة المتاحة، والاستفادة منها لتحقيق تقدم حقيقي نحو السلام.

النضال من أجل الجمهورية الديمقراطية مستمر

وشدد باكرهان على استمرار نضال حزبهم من أجل بناء الجمهورية الديمقراطية، داعيا أعضاء مجلس الحزب إلى تحمل مسؤولياتهم في إيصال هذا الهدف إلى مختلف شرائح المجتمع، والعمل على توسيع قاعدة الحزب وتعزيز حضوره، مؤكدا أن الحزب يتمسك بقيمه ويواصل النضال من أجل تحقيق تطلعاته وأهدافه.

دعوة إلى تجاوز الخلافات في جنوب كردستان

وفيما يتعلق بالأوضاع في إقليم كردستان، أعرب باكرهان عن قلقه إزاء الخلافات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ولا سيما في ظل غياب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد عن جلسة البرلمان التي عُقدت مؤخرا بعد انقطاع دام عامين، محذرا من مخاطر تشكيل إدارتين منفصلتين في الإقليم.

وقال : ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى توقيع اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة

نعم، ربما تختلف الظروف الراهنة في الشرق الأوسط عما كانت عليه عام ٢٠٠٦، ونحن نحترم ذلك. ولكن، ما الذي ينبغي فعله في هذه الحالة؟

ربما تكون شروط الاتفاق قد تغيرت اليوم، ولذلك ينبغي إبرام اتفاق جديد. ومن هنا، نوجه، من خلال اجتماع مجلس حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (DEM)، نداءنا إلى إدارات وأطراف إقليم كردستان الفيدرالي، ونقول: إذا لم يعد الاتفاق القائم مواكبا للظروف الراهنة، ولم يعد يلبي احتياجاتكم، فعليكم إبرام اتفاق جديد، وتوقيع اتفاقية شراكة ديمقراطية جديدة.

وأود أن أؤكد أننا، بوصفنا حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (DEM)، سنؤدي ما يقع على عاتقنا من مهام ومسؤوليات في هذا الشأن.

إن الشعب الكردي ينتظر منكم الجلوس إلى طاولة الحوار، وينتظر منكم التحدث والتوصل إلى تفاهم وتسوية. وهذا أيضا ما يراه رفاقنا في مجلس الحزب.

ونحن نؤمن بأن إقليم كردستان الفيدرالي سيتمكن من إيجاد مخرج، بما يضمن حماية المصالح والقيم المشتركة للشعب الكردي ولسكان المنطقة.

وبهذه المشاعر، أجدد تحياتي لكم جميعا، وأتمنى لنا جميعا التوفيق والنجاح.

عملية السلام لم تتعثر، لكنها تحتاج إلى خطوات ملموسة

رفض باكيرهان وصف العملية بأنها متوقفة أو مسدودة، وقال إنها تتقدم بأشكال مختلفة، لكنه شدد على أن وتيرة التقدم لا تتناسب مع أهمية المرحلة. وحذر من أن استمرار الانتظار من دون خطوات عملية من شأنه أن يحول آمال المجتمع إلى مخاوف وقلق، داعيا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تعزز الثقة المجتمعية وتوسع الدعم للعملية.

وشدد على أن العملية لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مسارا يجري حصرا بين الكرد وحزب DEM والدولة والحكومة، بل هي قضية تخص جميع مكونات المجتمع التركي والأحزاب والقوى السياسية. ودعا المعارضة والقوى الاجتماعية إلى تحمل مسؤولياتها، مؤكدا أن نجاح العملية سيمنح الجميع مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم وممارسة العمل السياسي بحرية وديمقراطية.

القضية الكردية ليست ملفا أمنيا

أكد باكيرهان أن على الدولة والحكومة التخلي عن التعامل مع القضية الكردية من منظور أمني حصرا، مشيرا إلى أن القضية ترتبط بالديمقراطية وحقوق المجتمع، وأن معالجة جذورها تتطلب مقاربة سياسية وديمقراطية شاملة. كما دعا إلى خطوات تتناسب مع ثقل المرحلة وأهميتها.

وربط باكيرهان نجاح العملية بإمكانية معالجة الأزمات المعيشية، من الفقر والبطالة والسكن إلى الأجور وحقوق المتقاعدين والطلاب والعمال. وأشار إلى أن الدولة أنفقت، بحسب الأرقام الرسمية التي ذكرها، نحو ٢/٥ تريليون دولار على الحرب والصراع والسلاح، فيما تتجاوز التقديرات غير الرسمية ٣ تريليونات دولار.

ورأى أن إنهاء الصراع سيفتح المجال لتوجيه الموارد نحو تحسين ظروف المواطنين، وتوفير الخدمات والسكن وفرص العمل، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة.

كما دعا إلى إيصال مشروع «الجمهورية الديمقراطية» إلى مختلف أنحاء تركيا، وعدم حصره في المناطق الكردية، والعمل على تعريف مختلف شرائح المجتمع بمضمونه وأهدافه.

الخلاصة السياسية

يمكن تلخيص موقف باكيرهان في أن عملية السلام لم تتوقف، لكنها تحتاج إلى إرادة سياسية وخطوات عملية عاجلة، وأن نجاحها يتطلب تجاوز المقاربة الأمنية للقضية الكردية، وتحويلها إلى مسار ديمقراطي شامل تشارك فيه جميع القوى السياسية والاجتماعية. وهو يرى أن السلام ليس مجرد تسوية بين طرفين، بل فرصة لإعادة بناء الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا على أسس الديمقراطية والعدالة والتعددية.



البرلمان التركي يقر اتفاقية مكة للدفاع المشترك

أقرّت الجمعية العامة للبرلمان التركي مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية مكة للدفاع المشترك، الموقعة بين تركيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية في ٧ أغسطس/آب ٢٠٢٦، والتي تنص على اعتبار أي هجوم مسلح مصدره خارجي يستهدف إحدى الـدول الثلاث بمثابة هجوم يستهدف جميع الأطراف.

وحصل مشروع القانون على موافقة ٢٧٩ نائبا، مقابل رفض ١١٩ نائبا، خلال التصويت الذي جرى في البرلمان، الخميس. وبلغ إجمالي عدد المشاركين في التصويت ٣٩٨ نائبا من أصل ٥٩٢ عضوا، دون تسجيل أي أصوات ممتنعة أو باطلة أو أوراق تصويت فارغة.

وكانت المناقشات البرلمانية بشأن مشروع القانون، المكوّن من ثلاث مواد، قد استُكملت بعد أن وافق النواب، خلال جلسة أمس، على المادة الأولى المتعلقة بالموافقة على التصديق على الاتفاقية. وعقب إقرار المادة، أعلن نائب رئيس البرلمان التركي جلال عدان تعليق الجلسة، قبل أن تُرفع نهائيا بعد انتهاء فترة الاستراحة، بسبب عدم حضور اللجنة المختصة إلى مقاعدها.

واستؤنفت المناقشات اليوم بشأن المادتين الأخريين المتعلقتين بدخول القانون حيز التنفيذ، قبل إجراء التصويت الإلكتروني الذي انتهى بإقرار مشروع القانون.

تعزيز التعاون الأمني والردع الجماعي

وتستهدف اتفاقية مكة، التي أُقرت بموجب القانون، تعزيز الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة وترسيخ ثقافة العمل المشترك القائمة على الثقة المتبادلة، انطلاقا من مفهوم تولّي دول المنطقة مسؤولية شؤونها بنفسها.

كما تسعى الاتفاقية إلى إرساء نهج أمني يقوم على التعاون والردع الجماعي في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها، إلى جانب العمل على إيجاد حلول لمشكلات المنطقة من داخلها، بدلا من الاعتماد على أطراف خارجية.

وتتعهد الدول الثلاث، بموجب الاتفاقية، بالتعاون من أجل حماية استقلال كل منها وسلامة أراضيها وسيادتها، وتقديم الدعم المتبادل في استخدام حقوق الدفاع التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة.

ويشمل هذا التعاون اتخاذ التدابير التي تراها كل دولة مناسبة، بما في ذلك نشر الإمكانات والقدرات العسكرية، مع الالتزام بالواجبات الدستورية والتشريعات الوطنية والقرارات الصادرة عن السلطات المختصة في كل دولة.

وفيما يتعلق ببند الدفاع الجماعي، توضح الاتفاقية أن تفعيله لن يتم بصورة تلقائية، وإنما سيستند إلى القرارات التي يتم التوصل إليها بالتوافق بين الأطراف عقب إجراء المشاورات اللازمة.

وتهدف الاتفاقية أيضا إلى تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للدول الثلاث على أساس الردع الجماعي، في مواجهة التهديدات والهجمات التي تتفق الأطراف على أنها تؤثر في أمنها ودفاعها، بما في ذلك التهديدات المرتبطة بالإرهاب.

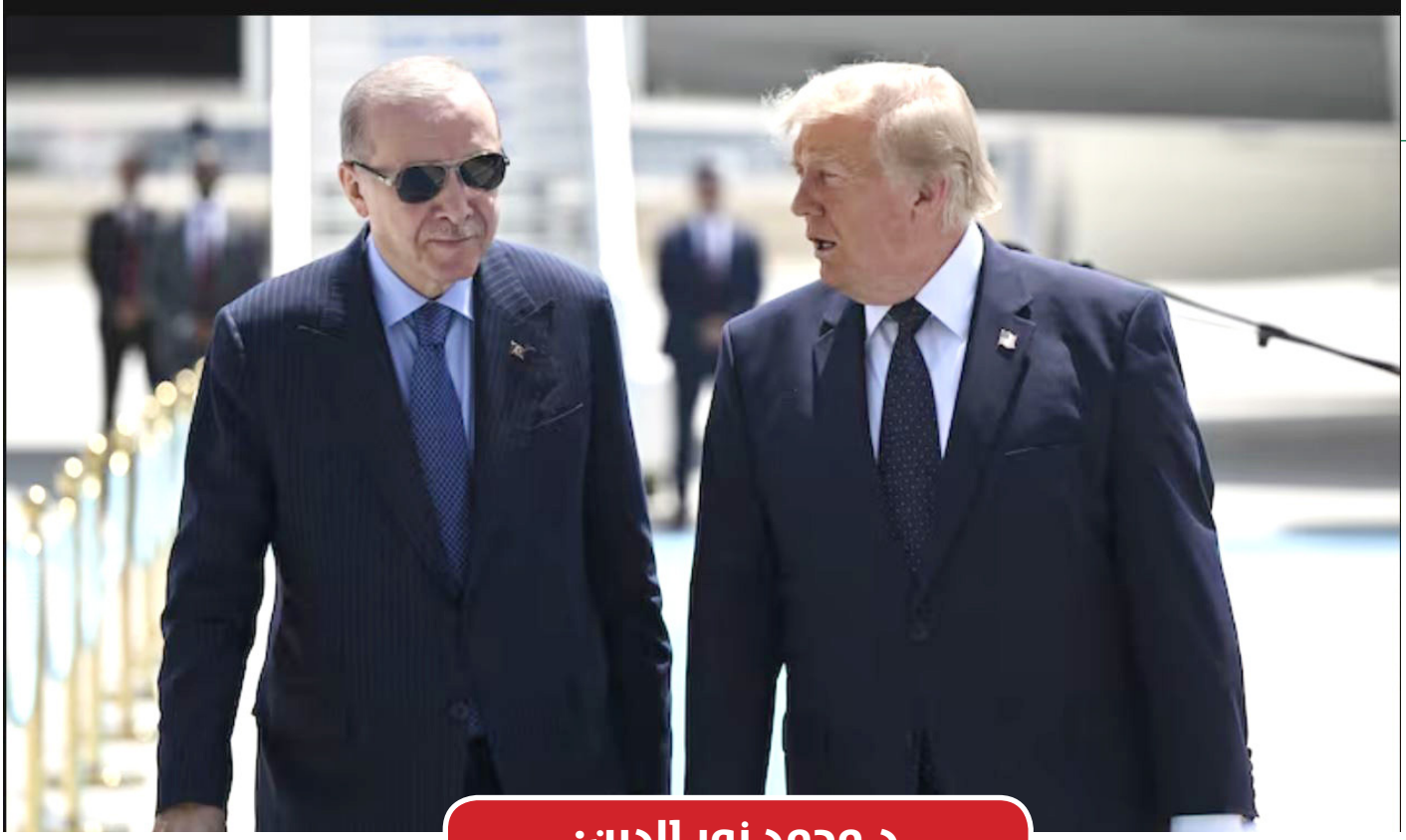
كما تتضمن أهدافها زيادة مستوى قابلية التشغيل المشترك والتعاون والتنسيق بين القوات المسلحة للدول الثلاث، فضلا عن تعميق التعاون في مجال الصناعات الدفاعية.

وأشار المبرر العام للاتفاقية إلى أنها ذات طبيعة دفاعية بحتة، ولا تستهدف أي دولة بعينها.

»

أي هجوم يستهدف إحدى الدول الثلاث بمثابة هجوم على جميع الأطراف

«



د.محمد نور الدين:

تركيا بعد خسارة ترامب: عودة الفتور؟

مع الخسارة التاريخية للرئيس الامريكي، دونالد ترامب، والحزب «الجمهوري»، في الانتخابات النصفية، يترقّب المتابعون في تركيا مدى تأثير ذلك على العلاقات التركية - الامريكية، ولا سيما على العلاقة الخاصة التي ربطت ترامب بنظيره التركي، رجب طيب إردوغان، حتى قبل انتخاب الأول رئيسا عام ٢٠٢٤.

وتنحصر الملفّات العالقة بين أنقرة وواشنطن في ثلاثة رئيسَة: بيع طائرات «إف-٣٥» المتطوّرة إلى تركيا بعد إخراجها من برنامج إنتاجها عام ٢٠١٧ في عهد ترامب الأوّل بالذات، تزويد طائرات «قاآن» التركية المقاتلة بالمحرّكات الضرورية لكي تعمل، والعقوبات الامريكية، المعروفة باسم «كاتسا»، على الصناعات العسكرية التركية. كذلك، تطاول التساؤلات التنسيق الامريكي الحالي مع تركيا في القضايا الإقليمية، بما يشمل «حلف مكة» والوضع في شرق المتوسط.

في هذا الإطـار، تشير قنصل تركيا السابقة في لوس أنجلوس، غول رو غيزير، في حديث إلى صحيفة «ميلييت»، إلى أن الولايات المتحدة كانت تطلب من تركيا التخلّص من منظومة صواريخ «إس-٤٠٠» الروسية التي اشترتها، كي تُتاح لها العودة إلى برنامج «إف-٣٥»، غير أن ذلك لم يحدث في فترة كان فيها ترامب في ذروة قوته، لأسباب غير مفهومة. وتضيف غيزير أن امتلاك «الديمقراطيين» الغالبية في مجلسَي النواب والشيوخ سوف يزيد الأمور تعقيدا، مستدركة بأن حلّ المشكلة ليس مستحيلا.

وترى أن الروابط الشخصية تلعب دورا في العلاقات الثنائية، لكنها تبيّن أن ثمّة ثلاث ركائز ثابتة لهذه العلاقات، هي: البيت الأبيض، «البنتاغون»، و«الكونغرس»، متابعة أن الأخير يلعب دورا حاسما، ولذا، وفي ظلّ عدم سيطرة ترامب عليه، سيكون على تركيا تكثيف الضغوط على المشرّعين عبر لوبيات واتصالات متكرّرة.

مع هذا، تعتقد غيزير أنه ما دام ترامب رئيسا، خلال السنتَين المقبلتين، فلن تكون هناك تحوّلات جوهرية في السياسة الخارجية، مستبعدة أن يتّخذ الرئيس

قرارات تتعارض مع مصالح تركيا أو تضرّ بها، نظرا إلى أن الأخيرة فاعل رئيس في المنطقة، وفي أوكرانيا، والبحر الأسود، والعالم التركي.

وتلفت إلى أنّ ثمّة في الإدارة الامريكية الحالية مجموعة تدرك الأهمية الإقليمية لتركيا وتفهم طبيعة البلد، مشدّدة على أنه يتعيّن بناء علاقات قوية مع البيت الأبيض و«الكونغرس» والخارجية و«البنتاغون»، قبل أن تنقلب الأمور بعد سنتَين.

من جهته، يستبعد مدير جامعة «بايكوز»، بوراك كونتاي، في حديث إلى الصحيفة نفسها، أن تؤدّي نتائج الانتخابات إلى تغيير العلاقات التركية – الامريكية بشكل جذري، مبيّنا أن مسار هذه الأخيرة يعتمد على الديناميكيات وتوازنات القوى القائمة في أيّ وقت.

ويعتقد أن العلاقات الشخصية مهمّة كقناة اتصال إضافية، مستدركا بأن الأساس هو العلاقة بين المؤسّسات، مؤكدا أن «القوة الإقليمية لتركيا أصبحت واقعا يتجاوز الانتخابات، أو النتائج السياسية، أو أيّ تطورات من هذا القبيل».

أمّـا رئيس «لجنة العمل السياسي التركي – الامريكي»، إرول غولستان، فيعتقد أن ثمّة مشهدَين مختلفَين: واحد «وردي» يتّصل بعلاقة ترامب نفسه مع تركيا، وإشاراته الإيجابية بشأن مختلف القضايا الثنائية بينهما، والثاني في «الكونغرس» حيث المقاربة أكثر حذرا.

وعليه، يدعو غولستان إلى أن تبذل تركيا جهودا مُكثّفة لدى الحزبَين «الديمقراطي» و«الجمهوري»، مشدّدا على ضرورة وجود فريق أصغر سنّا، وأكثر ديناميكية، قادر على التواصل مع «الكونغرس» على امتداد العام، وليس فقط في أوقات الأزمات.

ويشير إلى أن الدور التركي ذو أهمّية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في قضايا عديدة، من بينها النزاع الأوكراني – الروسي، وهو أكثر أهمّية في ما يتعلّق بإيران

> **مخاوف أنقرة من تنامي نفوذ الكونغرس في رسم السياسة الامريكية تجاهها**

نظرا إلى الحدود المشتركة بين البلدَين؛ كما أن أنقرة قادرة على ممارسة الدبلوماسية الإقليمية.

ومن هنا، يرجّح غولستان استمرار النهج الإيجابي من جانب البيت الأبيض تجاه تركيا، على أن تحقّق الأخيرة النجاح المُستدام عبر العمل داخل «الكونغرس».

بـدوره، يلاحظ الكاتب مراد يتكين أن العلاقات التركية – الامريكية شهدت تراجعا خلال ولاية الرئيس الأسبق، جو بايدن، ثمّ انتعشت مع ترامب، معتبرا أن هزيمة الأخير «الساحقة» قد تؤدّي إلى عودة الفتور.

ويعتقد يتكين أن ضغوط «الكونغرس» ورضوخه للوبيات اليونانية والإسرائيلية، قد يخفّفان من التنسيق بين أنقرة وواشنطن، خصوصا أن «الديمقراطيين» مُعادون عموما لتركيا، مضيفا أن ذلك قد يدفع الأخيرة إلى التركيز على انتهاج سياسات أكثر إقليمية مع السعودية وباكستان، وتمتين «حلف مكة»، وتعزيز هامش المناورة بعيدا عن الولايات المتحدة.

أمّا الكاتبة في صحيفة «حرييت»، هاندي فرات، فتعتبر أنه لا يمكن مواصلة قراءة العلاقات من خلال عدسة ترامب – إردوغان فقط؛ فالمعادلة السياسية في واشنطن تشهد تحوّلات، كما أن القضايا الأكثر حساسية بالنسبة إلى تركيا تقع ضمن اختصاص «الكونغرس».

وتدعو فرات إلى اعتماد استراتيجية متعدّدة الأبعاد، تحافظ على العلاقات الجيّدة مع البيت الأبيض، وتعمل بحيوية لدى «الكونغرس»، وتُبرِز أهمية تركيا، خصوصا الأمنية، ومكانتها في حلف «الناتو».

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



إيران وامريكا... تفاوض بنبرة عسكرية وصراع الشروط وحسابات القوة

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

تكثفت التحركات الدبلوماسية الإقليمية والدولية لاحتواء التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، ومنع تجدد المواجهة العسكرية التي تهدد بتوسيع دائرة الحرب في الشرق الأوسط، بينما تتبادل كل من واشنطن وطهران التصريحات وسط صرع لفرض الشروط وحسابات القوة.

في وقت تتزامن فيه المساعي السياسية مع تطورات ميدانية في مضيق هرمز، حيث تحدثت تقارير عن اندلاع حرائق في

ناقلتي نفط، ووقوع انفجار قرب سفينة تجارية، وإعلان «الحرس الثوري» الإيراني إسقاط طائرة مسيرة امريكية.

وتتحدث واشنطن عن تقدم محتمل في المفاوضات، بينما تتحدث طهران استعداداً للنظر في الحل الدبلوماسي؛ إذ قال محسن رضائي، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، إن رسالة نائب الرئيس الامريكي جي دي فانس تعبر عن «تغيير في اللهجة»، ووصفها بأنها «مؤشر جيد»، لكن طهران تتمسك في الوقت نفسه بضرورة استجابة الولايات المتحدة لمطالبها قبل العودة إلى طاولة الحوار؛ ما يعكس استمرار الهوة بين الطرفين رغم تكثيف جهود الوساطة.

وفي هذا السياق، شدد علي باقري كني، نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، على أن بلاده لن تكتفي بما وصفه بـ«الالتزامات النظرية»، مؤكداً ضرورة أن تقدم الولايات المتحدة خطوات عملية قبل الشروع في أي جهود دبلوماسية جديدة.

ويعكس هذا الموقف تمسك إيران بالحصول على ضمانات وإجراءات ملموسة، بدلاً من الاكتفاء بتعهدات سياسية قد لا تترجم إلى خطوات تنفيذية على الأرض.

اتصال بين تميم وترمب

وفي أحدث التحركات الدبلوماسية، بحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، خلال اتصال هاتفي تلقاه، يوم الجمعة، من الرئيس الامريكي دونالد ترمب، مستجدات الجهود الرامية إلى خفض التصعيد في المنطقة.

وأفاد الديوان الأميري القطري بأن الاتصال تناول الجهود الدولية، لا سيما المساعي التي تبذلها الدوحة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية، ودعم المسار التفاوضي، بما يمهد للتوصل إلى اتفاق شامل ينهي الأزمة، ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد أمير قطر أهمية مواصلة الحوار، واعتماد الوسائل الدبلوماسية لتسوية الخلافات، وتجنيب المنطقة مزيداً من التصعيد، مشدداً كذلك على ضرورة ضمان حرية الملاحة البحرية وأمن إمدادات الطاقة، في إشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وما يشهده من اضطرابات متزايدة.

الوسيط الرئيسي

وتبرز قطر في هذه المرحلة بوصفها الوسيط الرئيسي في الاتصالات بين واشنطن وطهران؛ إذ زار وفد من الوسطاء القطريين العاصمة الإيرانية طهران، مساء الاثنين الماضي، لاستئناف المحادثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق ينهي الصراع المستمر منذ أشهر.

وتكتسب هذه الوساطة أهمية خاصة في ظل صعوبة استئناف الاتصالات المباشرة بين الطرفين، واشتراط كل منهما تقديم تنازلات ملموسة قبل الدخول في مفاوضات جديدة.

طهران تطلب ضمانات عملية

وفي موازاة التحرك القطري، كثفت إيران اتصالاتها مع دول المنطقة في محاولة لتفادي عودة العمليات العسكرية. وأجرى وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، يوم الجمعة، اتصالاً هاتفياً بنظيره الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، تناول آخر التطورات الإقليمية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار.

وجاء الاتصال بعد سلسلة مباحثات أجراها عراقجي، يوم الخميس، مع وزراء خارجية السعودية وقطر وعُمان والكويت وتركيا والأردن، في مؤشر على اتساع نطاق التحرك الإيراني باتجاه العواصم الإقليمية المعنية بالأزمة.

وتعكس هذه الاتصالات إدراك طهران حساسية المرحلة الحالية، خصوصاً مع تصاعد التهديدات الامريكية باستئناف الضربات العسكرية، واحتمال أن يؤدي أي تصعيد جديد إلى مواجهة أوسع يصعب احتواؤها.

مقترح نووي إيراني عبر الدوحة

وفي تطور قد يفتح نافذة جديدة أمام المسار التفاوضي، أفاد مسؤول إيراني كبير لوكالة «رويترز» بأن طهران أرسلت إلى الولايات المتحدة مقترحاً يتعلق ببرنامجها النووي عبر قطر، مشيراً إلى أن واشنطن تدرس المقترح حالياً.

لكن المسؤول أوضح أن مناقشة المقترح لن تبدأ قبل استجابة الولايات المتحدة لسبعة مطالب إيرانية؛ ما يعكس تمسك طهران بربط استئناف المفاوضات النووية بتسوية مجموعة من الملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكان محسن رضائي قد أعلن خلال زيارته إلى روسيا أن بلاده أبلغت الولايات المتحدة بسبعة شروط تتعلق بالمسار الدبلوماسي، محذراً من أن عدم تنفيذها سيحول دون الدخول في مفاوضات، ومؤكداً أن إيران لن تسمح بفتح مضيق هرمز في ظل عدم الاستجابة لمطالبها.

وتشمل المطالب الإيرانية، وفق المعلومات المتاحة، رفع العقوبات الامريكية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، ورفع القيود المفروضة على الموانئ، ووقف الحرب على مختلف الجبهات، إلى جانب الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بإيران، وسحب التعزيزات العسكرية الامريكية من محيطها.

وفي المقابل، تتمسك إدارة ترمب بإدراج الملف النووي ضمن أي تسوية أولية، مع مطالبة طهران بتقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي، وضمان فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.

وكشف مسؤولون مطلعون أن إيران تدرس مقترحات قدمها الوسطاء بشأن برنامجها النووي، ورأوا أن استعداد طهران للنظر في هذه المقترحات يشير إلى إحراز تقدم في الوساطة التي تقودها قطر، وإن لم يصدر حتى الآن قرار إيراني نهائي بشأنها، حسبما أفادت صحيفة «نيويورك تايمز».

كما أفادت معلومات متداولة بأن المقترح الامريكي يتضمن طلباً بالتخلص من كميات اليورانيوم عالي التخصيب الموجودة داخل إيران، وهو مطلب سبق أن رفض مسؤولون إيرانيون الاستجابة له، خصوصاً فيما يتعلق بنقل هذه الكميات إلى دولة ثالثة.

ترمب يلوح بالقوة وسط تقدم المفاوضات

من جهته، قال ترمب، الخميس، إن إيران لا تستطيع اتخاذ أي خطوات تتعلق ببرنامجها النووي من دون موافقة الولايات المتحدة، مضيفاً، رداً على سؤال بشأن المقترحات المطروحة: «إنهم لا يفعلون شيئاً دون موافقتنا». ويعكس هذا التصريح تشدداً امريكياً في التعامل مع الملف النووي، وعدم استعداد واشنطن لمنح طهران حرية التصرف في برنامجها بمعزل عن أي اتفاق سياسي.

وعلى الرغم من الإشارات الامريكية إلى إحراز تقدم في الاتصالات، فلا تزال واشنطن تلوح بالخيار العسكري في حال تعثر المفاوضات. وأكد ترمب أن خسائر حزبه في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس لن تؤثر في خططه المتعلقة بإيران، مشدداً على أن القوات الامريكية في حالة استعداد كامل.

وقال للصحافيين في المكتب البيضاوي إن الولايات المتحدة تنتج حالياً أسلحة للقوات المسلحة بمعدلات غير مسبوقة، مضيفاً: «إذا اضطُررنا إلى متابعة التعامل مع إيران، فنحن مستعدون تماماً».

وكان الرئيس الامريكي قد هدد خلال الأسابيع الماضية بالعودة إلى تنفيذ ضربات واسعة النطاق ضد إيران بعد انتهاء

الانتخابات، إذا لم تتوصل طهران إلى تسوية بالشروط التي تقبلها واشنطن.

وتشير هذه التصريحات إلى أن الإدارة الامريكية تحاول الجمع بين الضغط العسكري والتحرك الدبلوماسي، بما يتيح لها دفع إيران نحو تقديم تنازلات من دون استبعاد خيار القوة، كما أن استمرار التهديدات العسكرية يضع جهود الوساطة أمام اختبار صعب، خصوصاً في ظل غياب اتفاق واضح بشأن ترتيب الأولويات وشروط بدء المفاوضات.

بين فرص التسوية ومخاطر الانفجار

وتكشف التطورات المتزامنة عن مشهد إقليمي يتسم بتناقض واضح بين مسارين؛ أولهما دبلوماسي تقوده قطر بدعم من اتصالات إقليمية ودولية، في محاولة للتوصل إلى تفاهم بشأن البرنامج النووي وإنهاء الحرب، وثانيهما ميداني يتسم باستمرار التهديدات العسكرية والحوادث البحرية والتصعيد حول مضيق هرمز.

ورغم أن تبادل المقترحات عبر الوساطة القطرية قد يشكل مدخلاً لاستئناف المفاوضات، فإن اشتراط طهران تنفيذ مطالبها السبعة، مقابل إصرار واشنطن على تقديم تنازلات نووية وضمان حرية الملاحة، يضع الطرفين أمام مفاوضات معقدة.

وفي ظل استمرار التهديد الامريكي بالعودة إلى الضربات العسكرية، وتمسُّك إيران بأوراق الضغط التي تمتلكها، وفي مقدمتها مضيق هرمز، تبقى فرص التوصل إلى اتفاق مرتبطة بمدى استعداد الطرفين للانتقال من تبادل الشروط والتهديدات إلى تقديم تنازلات متبادلة.

وبينما تتحرك الدوحة وموسكو والعواصم الإقليمية لاحتواء الأزمة، تظل التطورات في المضيق الاختبار الأكثر حساسية لجهود التهدئة؛ إذ إن أي حادث بحري كبير أو مواجهة عسكرية جديدة قد يبدد فرص التفاوض، ويدفع المنطقة إلى مرحلة أكثر خطورة.

مهلة أخيرة لضربة كبرى وأهداف استراتيجية في مرمى التصعيد

الى ذلك ، لم تعد خيارات التصعيد العسكري ضد إيران مفتوحة زمنياً أمام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب؛ فمع انتقال الأغلبية في مجلسي الكونغرس إلى الديمقراطيين، بدأ سباق مع الزمن لحسم قرار الحرب، وسط تحذيرات من أن الأسابيع المقبلة قد تمثل الفرصة الأخيرة لأي ضربة محتملة.

هذا ما أكده مسؤولان أمريكيان، لشبكة «إن بي سي نيوز»، مشيرين إلى أن بعض مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغوه بأن النافذة الزمنية المتاحة لاستئناف العمليات القتالية الكبرى ضد إيران توشك على الانغلاق، وأن عليه التحرك قبل تولي الكونغرس الجديد مهامه في يناير/كانون الثاني، ما يفرض عليه اتخاذ قرار خلال أسابيع.

وأوضح مسؤولون في الإدارة الأمريكية ووزارة الدفاع لترامب هذا الإطار الزمني قبل خمسة أيام من انتخابات الثلاثاء، التي أسفرت نتائجها عن سيطرة الديمقراطيين على مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما عزز الشعور بضرورة التحرك العاجل، بحسب المسؤولين الأمريكيين الذين تحدثوا إلى شبكة «إن بي سي نيوز».

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للوجود العسكري الأمريكي الضخم في المنطقة في الاستعداد لاحتمال اتخاذ الرئيس قراراً باستئناف حملة قصف واسعة النطاق ضد إيران.

لكنّ مسؤولي الدفاع أبلغوا ترامب بأن استمرار تمديد انتشار هذا العدد الكبير من السفن والطائرات والقوات يضر بالجاهزية العسكرية، وأن بإمكان البنتاغون مواصلة الحصار البحري المفروض على إيران بقوات أقل بكثير، وفقاً للمسؤولين الأمريكيين.

خيارات على الطاولة

وقدّم فريق الأمن القومي للرئيس ترامب، الخميس، إحاطة بشأن التهديد الإيراني وآخر الخيارات العسكرية المتاحة لاستئناف العمليات القتالية الكبرى، وفقاً لأحد المسؤولين الأمريكيين ومسؤول ثالث.

وأوضحوا أن الاجتماع، الذي عُقد في البيت الأبيض، تضمن الإحاطة الاستخباراتية الدورية للرئيس، بحضور وزير الدفاع بيت هيغسيث، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال دان كين.

وقال المسؤولون إن الرئيس لم يتخذ قراراً بعد بشأن استئناف العمليات القتالية، لكنهم أشاروا إلى أنه وافق على استئناف حملة عسكرية كبرى جديدة ضد إيران عدة مرات خلال الأشهر الماضية، قبل أن يلغي العمليات قبل ساعات من موعد انطلاقها.

وأظهرت استطلاعات آراء الناخبين عقب انتخابات الثلاثاء، التي أجرتها شبكة «إن بي سي نيوز»، أن غالبية الأمريكيين، بنسبة ٦٢٪، اعتبروا أن قرار اللجوء إلى العمل العسكري ضد إيران كان خاطئاً. كما أسهم استمرار الحرب في ارتفاع أسعار الوقود بصورة مطردة، ما زاد من تراجع شعبيتها.

من جانبه، قال مسؤول في البيت الأبيض إن الرئيس «يملك جميع الخيارات المتاحة في أي وقت»، وإن الولايات المتحدة «تتمتع بموقع قوي للغاية، مع سيطرتها على مضيق هرمز وانهيار الاقتصاد الإيراني».

وأضاف المسؤول: «لقد دُمّرت إيران، والأمور ستسير في أحد اتجاهين؛ إما الطريق السهل أو الطريق الصعب. الرئيس ترامب يملك جميع أوراق القوة، وسيتخذ ما يراه الأفضل للولايات المتحدة. وحده الرئيس ترامب يعرف ما الذي سيفعله ومتى». ورفض متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية التعليق.

فماذا سيكون شكل الهجوم المحتمل؟

قال المسؤولان الأمريكيان إن أي حملة عسكرية كبرى جديدة قد يأمر ترامب بشنها يمكن أن تكون أقصر زمناً، لكنها أكثر كثافة، مع استخدام قنابل ضخمة. وأضافا أن الأهداف التي نوقشت مع الرئيس تشمل منشآت النفط والغاز الإيرانية، والمواقع النووية، ومن بينها موقع «جبل الفأس».

من جانبه، قال مارك كانسيان، العقيد المتقاعد في مشاة البحرية الأمريكية والمستشار البارز في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو مركز أبحاث في واشنطن، إن القيادة المركزية الأمريكية قد توسع قائمة الأهداف داخل إيران لتشمل شبكات الكهرباء أو المنشآت النفطية.

وأوضح كانسيان أن استهداف هذه المنشآت قد يدفع النظام في طهران إلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

وأضاف: «سيكون ذلك تصعيداً قد يؤدي إلى تغيير في الموقف. أما استهداف المجموعة نفسها من الأهداف فلن يغير الموقف التفاوضي الإيراني».

واقترح كانسيان أن يستخدم ترامب ما يُعرف باسم «أم القنابل» وهي قنبلة تقليدية تزن ٢٢ ألف رطل، لاستهداف موقع مثل «جبل الفأس»، حيث تُدفن مواد نووية على أعماق كبيرة.

وأشار إلى أن استخدام هذه القنبلة، التي سبق لترامب أن أمر بإلقائها مرة واحدة في أفغانستان، قد يمنحه أيضاً فرصة لتنفيذ خطوة عسكرية ضخمة ذات تأثير بصري وإعلامي، تساعده على إظهار الحرب في إيران وكأنها وصلت إلى خاتمتها.

لكنه حذر من أن القيمة الاستراتيجية لهذا السلاح قد تكون محدودة، قائلاً: «قد يكون لقنبلة أم القنابل تأثير، وقد لا يكون».



مايك بومبيو:

الأمن المستدام يعتمد على هزيمة إيران

***وكالة بلومبيرغ الامريكية**

في عالم تتغير فيه المخاطر الجيوسياسية باستمرار، ماذا يعني الأمن المستدام بالنسبة إلى الشرق الأوسط؟ هذا هو السؤال الذي شغل تفكيرنا في وقت سابق من هذا الشهر خلال الدورة السنوية السادسة من مؤتمر «تريندز»، الذي جمع قادة الأعمال والسياسة من دولة الإمارات وخارجها لصياغة حلول لبعض أكثر المشكلات تعقيداً في العالم.

وبالنظر إلى أن دولة الإمـارات دولة تتطلع إلى المستقبل وقد برزت نموذجاً للمنطقة، فلا أجد مكاناً أنسب من أبوظبي لإجراء هذه المناقشات. وخلال تولّي منصب وزير الخارجية، حظيت بشرف العمل جنباً إلى جنب مع نظرائي الإماراتيين للتوصل إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وقد تركت تلك التجربة لديّ انطباعاً عميقاً.

وما زلت أعتقد أن الخطوة التي أقدم عليها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، والقادة الآخرون بتوقيع الاتفاقيات ستُنظر إليها باعتبارها الخطوة الأولى نحو إحلال سلام حقيقي في المنطقة بعد سنوات طويلة من الاضطرابات. وجاءت الاتفاقيات نتيجة مزيج من المنطق السليم، والإحباط من النماذج الدبلوماسية السابقة التي لم تحقق نتائج، والرغبة في بناء مستقبل أفضل.

فقد أردنا إيجاد وسيلة لعزل الجهات السيئة، وتحديداً إيران، التي لم تكن لديها أي رغبة في تحقيق السلام

> مستقبل الشرق الأوسط
> يكمن في التعايش
> والتجارة، لا في إراقة الدماء

، وتقديم نموذج بديل قائم على الشراكة والتعايش. ولفترة طويلة، تقبّل العالم وضعاً قائماً استخدم فيه النظام الإيراني وكلاء إرهابيين والتهديد بانتشار الأسلحة النووية لنشر الفوضى وترسيخ مكانته قوةً إقليمية.

وضمنت إيران استحالة التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال تطويق إسرائيل بما يُسمّى «حلقة النار»، والقضاء على أي فرص للتعايش. ومن الواضح أن هذا الوضع القائم لم يكن متوافقاً مع المصالح الامريكية أو الإسرائيلية، لكنه لم يخدم أيضاً مصالح أي من الدول العربية التي سعت إلى تعزيز السلام والازدهار. ومن منظور النظام الإيراني، كان ذلك كارثة، وكذلك التعاون الأمني والاستخباراتي المتزايد والتقارب بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات.

ويُعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت طهران إلى مهاجمة الإمارات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وصواريخ كروز خلال الأشهر الأخيرة، رغم أن الإمارات ليست طرفاً مقاتلاً في الحرب.

وقد دافعت الإمارات عن نفسها ببسالة في مواجهة الهجمات الإيرانية على مدى الأشهر الثمانية الماضية، وظلت ثابتة في مواجهة أعمال العدوان هذه. والحقيقة أن إيران تخوض حرباً ضد العالم المتحضر منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، وقد أظهرت مـراراً وتكراراً أنه لا يمكن حصرها ضمن حدود أو احتواؤها. إن منح هذا النظام المجال لمواصلة إعادة بناء قدراته وإعادة التسلح يعني فتح الباب أمام عدم استقرار دائم وضبابية اقتصادية مستمرة. ولن يكون السلام المستدام ممكناً إلا إذا اتخذ الشركاء المتقاربون في التوجه في الخليج وخارجه الخطوات اللازمة لضمان عدم استمرار إيران في إحداث الفوضى وإبقاء المنطقة رهينة لها.

وهذا يعني تعزيز التعاون الأمني بصورة أكبر لضمان قابلية الأنظمة للعمل معاً ضمن بنية مشتركة. كما يعني تبادل الأفكار على المستويات التكتيكية والعملياتية والسياسية.

ويعني أيضاً مواصلة توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية لتأكيد أن مستقبل الشرق الأوسط يكمن في التعايش والتجارة، لا في إراقة الدماء التي لا تنتهي. ومع اقتراب إيران من كارثة اقتصادية شاملة، وتمزّق «حلقة النار» التابعة لها، فإن الوقت مناسب للتغيير. ومن مصلحة جميع الـدول، ولا سيّما دول الشرق الأوسـط، وضع حدٍّ لحقبة الإرهاب وعدم الاستقرار، والسير في طريق السلام والازدهـار الحقيقيين. والشراكة القوية بين الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج تجعل تحقيق هذه النتيجة أمراً ممكناً للغاية.

*وزير الخارجية الامريكية السابق ومدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية.



التغيير جاء في واشنطن وليس في طهران

افتتاحية صحيفة«كيهان العربي»الايرانية

كتب المحرر السياسي:اجمع المراقبون ان الزلزال الـذي ضـرب واشنطن جـراء هزيمة ترامب وحزبه الجمهوري في الانتخابات النصفية ليس أمام الحزب الديمقراطي بل كانت أمام إيران التي افشلت جميع المخططات الترامبية ووضعته في طريق مسدود وهو يتلوع من هزائمه ويغرق في المستنقع الذي اوجده لنفسه.

ترامب الذي حشد كل طاقات امريكا، واساطيلها وحاملات طائراتها مستعيناً بالناتو وعرب الانبطاح لاسقاط النظام الايراني والقضاء على البرنامج النووي والصاروخي ونفوذه في المنطقة، خرج فاضي اليدين بل اكثر من ذلك، فقد دمرت كل قواعده العسكرية في المنطقة وخاصة الاسطول الخامس وطردت كل سفنه الحربية من الخليج الفارسي ولن تعود بعد اليوم اليه.

أما الصدمة الكبرى التي تلقتها امريكا في هذه الحرب هي عودة مضيق هرمز بالكامل الى السيادة الايرانية حيث لا يمكن لاية سفينة تجارية او نفطية أوعسكرية، عبور المضيق دون اذن مسبق من ايران.

بعد تصورات ترامب الواهية بتغيير النظام الايراني خلال يومين أو ثلاث وعلى الاكثر خلال اسابيع انقلبت المعادلة تماماً واذا بهذه الحرب اصبحت من اكبر الازمات السياسية والاقتصادية التي باتت تنخر الجسد الامريكي من الداخل خاصة مستقبل الحزب الجمهوري.

واليوم يشهد العالم كيف استطاعت ايران الاسلام وعبر صمودها البطولي الرائع وحضور شعبها ليلاً في ميادين البلاد والذي تجاوز ٢٤٧ ليلة اثار دهشة العالم واستحسانه، قد غيرتا معادلة الحرب وبرهن لشعوب العالم واحراره ان التغيير الذي كان يسعى اليه ترامب قد حصل في واشنطن وليس في طهران.



مستقبل الشرق الأوسط بعد حرب إيران

*ترينذز للبحوث والاستشارات/ إدارة الدراسات الاستراتيجية

لم تكن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران (فيما بعد: حرب إيران ٢٠٢٦)، التي اندلعت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، مجرد مواجهة عسكرية بحتة، وإنما كشفت عن صراعٍ مركبٍ، تداخلت فيها القوة الصلدة التقليدية وأدوات الحرب اللامتماثلة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وحسابات الردع والتحالف. كما تشابك فيها الأمن العسكري والاقتصادي وأمن الطاقة والتجارة والممرات البحرية، والتطور التكنولوجي الدفاعي والأمن السيبراني والسرديات

المتنافسة، وأدوار الفاعلين غير الدولتين Nonstate Actors.

وكان اندلاع الحرب وتطور المواجهات العسكرية اختبارا شاملا للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ولطبيعة التحالفات والاصطفافات الأمنية التي تأسست في المنطقة على مدى العقود الماضية. وبرغم أن المياه ماتزال تجري تحت الجسور، أفرزت الحرب تداعياتٍ واسعة اقتصادية وسياسية وأمنية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وهكذا، تطرح حرب إيران ٢٠٢٦ أسئلة تتجاوز نتائج المواجهة العسكرية المباشرة بين أطرافها إلى طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وحدود قدرته على استيعاب الصدمات، وإعادة تنظيم العلاقات بين وحداته، وأدوار الفاعلين غير الدولتين في الصراعات والمنافسات الاستراتيجية في المنطقة.

تنطلق الورقة من أن الأثر الأعمق للحروب يتحدد بمدى قدرتها على تغيير توازن القوى في النظام، وأنماط الاعتماد المتبادل فيه، وطبيعة العلاقات بين وحداته، ونمط القطبية الإقليمية، والعلاقة بين الدولة والفاعلين غير الدولتين، ودرجة انخراط القوى الكبرى في السياسات الإقليمية أو مدى اختراق القوى الخارجية للإقليم.

ولا يفترض تعبير " بعد حرب إيران ٢٠٢٦ اكتمال التسوية السياسية أو التوصل إلى اتفاق نهائي بين طرفي الحرب الرئيسيين (الولايات المتحدة وإيران)، وإنما يشير إلى البحث في التأثيرات المحتملة للحرب على عناصر النظام الإقليمي في المنطقة. وتظل الاستنتاجات المتعلقة بالمستقبل مشروطة بمسار الصراع ومآلاته، وليست أحكاما نهائية. وعليه، تتلخص المشكلة البحثية في السؤال التالي: إلى أي مدى أعادت حرب إيران ٢٠٢٦ تشكيل هيكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وما حدود التغير والاستمرارية في المكونات الأخرى للنظام؟

أولا- توازن القوى في الشرق الأوسط

أسهمت حرب إيران ٢٠٢٦ في تغيير القواعد التقليدية لتوازن القوى في الشرق الأوسط؛ حيث أثبتت أن القوة العسكرية الصرفة، مهما بلغ تقدمها وتعقدها، لم تعد كافية لفرض الهيمنة. فقد كشفت العمليات القتالية عن تحول خطير وجذري في طبيعة توازن القوى، ولاسيما مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي في ساحة المعركة؛ ما طمس الحدود بين الاستخدامات العسكرية والمدنية للتكنولوجيا.

وفي هذا السياق، اعتمدت الولايات المتحدة وإسرائيل بكثافة على تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في إدارة المعارك، في حين لجأت إيران إلى استراتيجية الحرب اللامتماثلة، التي تعتمد على الطائرات المسيرة والقدرات السيبرانية، بدعمٍ خفي من شبكات توريد آسيوية، و"الدفاع الفسيفسائي"، القائم على توزيع مراكز القرار والقدرات على وحدات تتمتع باستقلال نسبي.

ومن الصحيح أنه منذ الضربة الأمريكية-الإسرائيلية الافتتاحية على إيران برز بوضوح التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي المدعوم أمريكيا، إلا أن هذا التفوق العسكري لا يعني بالضرورة قدرة إسرائيل المنفردة على تحديد جميع مسارات الحرب أو نتائجها السياسية؛ إذ ظلت مآلات الصراع مرتبطة أيضا بالموقف الأمريكي، وبردود الفعل الإيرانية، وبمواقف الدول الإقليمية والقوى الدولية.

ومن هذه الزاوية، برزت أمام إسرائيل معادلة مزدوجة؛ فمن جهة، حققت العمليات العسكرية مكاسب مهمة على مستوى استهداف القدرات النووية والعسكرية والقيادة الإيرانية، ومن جهة أخرى واجهت ضغوطا سياسية

ودبلوماسية متزايدة بشأن نطاق الحرب ومآلاتها السياسية وتداعياتها الإنسانية والأمنية. وقد برز ذلك بصورة خاصة عندما دخلت واشنطن في مسار تفاوضي مع طهران خلال يونيو ٢٠٢٦ دون مشاركة إسرائيل المباشرة في ترتيبات التفاوض.

وعليه، فإن دراسة موقع إسرائيل في النظام الإقليمي بعد الحرب لا ينبغي أن تقتصر على قياس حجم المكاسب العسكرية، وإنما ينبغي أن تشمل أيضا مدى قدرتها على تحويل هذه المكاسب إلى نفوذ سياسي مستدام، وطبيعة علاقتها المستقبلية بالولايات المتحدة، ومستوى قبولها الإقليمي والدولي، وقدرتها على العمل ضمن ترتيبات أمنية جديدة في الشرق الأوسط. صحيح أن إضعاف إيران، عسكريا وأمنيا، يعطي لإسرائيل فرصة أكبر لإعادة تمركزها الإقليمي، إلى جانب تخفيض مستوى التهديدات المرتبطة بمحور طهران الإقليمي في لبنان وسوريا والعراق، فضلا عن بعض مناطق الخليج. غير أن ذلك لا يعني نهاية التهديدات الإقليمية التي تواجهها تل أبيب، حيث قد يؤدي استمرار الحرب لفترة طويلة، ومداها الواسع من الضربات المتبادلة إلى زيادة الضغط الاقتصادي والأمني على إسرائيل نفسها، خاصة في ظل ضيق الإقليمي، واحتمال تحول الصراع إلى حالة استنزاف مستمرة. ومن ثم، فإن الإنجاز التكتيكي يتآكل ما لم يرافقه مسار سياسي، وأصبحت إسرائيل أكثر اندماجا أمنيا وأقل سياسيا.

وبرغم أن الضربات الأمريكية والإسرائيلية ألحقت على الأرجح أضرارا كبيرة بقدرات تصنيع الصواريخ الإيرانية مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، يكشف استئناف تجميع وإنتاج الصواريخ الباليستية مرونة في استراتيجية التكيف العسكري الإيراني. وطبقا لتقارير بلومبيرغ، لا تزال إيران تمتلك القدرة على تصنيع أسلحة جديدة وإعادة بناء مخزونها من الصواريخ والمسيرات، كما أنها لاتزال تحتفظ بمخزون كبير من الصواريخ البالستية وبعض الأسلحة المضادة للسفن، مع قدرتها على إنتاج المزيد خلال فترة قصيرة.

وبات واضحا أن النظام الإيراني يواجه معضلة في محاولاته للحفاظ على التوازن بين هذين المسارين؛ فالمسار الأول يتعلق بالحفاظ على مظهر الدولة المقاومة، القادرة على الرد والصمود أمام التحديات الخارجية؛ إذ إنه برغم الدمار والخسائر التي تكبدتها جراء الهجمات الأمريكية الإسرائيلية، فإن طهران تستميت في إظهار تماسكها. أما المسار الآخر، فيتمثل في تجنب الانهيار الداخلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى زوال النظام، بالتزامن مع سعيها لإبقاء قنوات التفاوض والوساطة مفتوحة مع عدد من القوى الدولية والإقليمية.

وكشفت الحرب أن مستقبل نفوذ طهران الإقليمي لا يرتبط بقدرتها على الحفاظ على أدوات القوة داخل إيران فقط، بل بقدرات شبكة وكلائها الإقليميين أيضا. وقد أظهرت التطورات العسكرية أن هذه الشبكة، ولاسيما الحوثيين في اليمن والميليشيات العراقية الموالية لإيران، لم تتلاش جراء الحرب، لكنها أصبحت أكثر عرضة للضغوط، وأن استمرار فاعليتها يعتمد -بدرجة متزايدة- على قدرة طهران وحلفائها المحليين على التكيف مع الضغوط العسكرية والسياسية.

ثانيا- هيكل النظام الإقليمي

تميز هيكل النظام الإقليمي في مرحلة ما قبل الحرب بالتعددية القطبية خاصة غير العربية ممثلة في الدور الإيراني والتركي والإسرائيلي، مع تنامي نفوذ دول الخليج في المنطقة. ولكنها كانت تعددية تنافسية وصراعية،

أنتجت أو أججت عددا من الصراعات الإقليمية والمحلية.

ومن المفارقة أن تفضي حرب إيران ٢٠٢٦ إلى تحولٍ جوهري في طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ليس بسبب أنها أوجدت نظاما جديدا، ولكن لأنها أسقطت بشكل واضح العديد من القواعد التي كانت تحكم النظام الذي كان سائدا قبلها، ولاسيما توازن القوى الذي يحدد هيكل النظام الإقليمي ونمط القطبية الإقليمية. فالحرب لم توفر تحالفات مستقرة، وإنما كشفت هشاشة التحالفات القائمة، ولم تسهم في تكوين توازن جديد للردع، فضلا عن أنها كشفت عن الحدود المتاحة لكل الأطراف للهيمنة الكاملة أو السيطرة التامة على مسار الإقليم.

وقد كشفت جامعة الدول العربية عن أزمة النظام الإقليمي العربي ذاته، حيث إن الحرب التي عرضت الأمن العربي للخطر بصورة مباشرة، بالاستهداف الإيراني المباشر للأراضي الخليجية والعربية، والمنشآت والمناطق المدنية، وأيضا عن طريق تهديد حرية الملاحة والطاقة العربية، لم تشكل تحركا عربيا نحو بلورة استراتيجية مشتركة، وإنما أسهمت في تعميق الانقسامات التي كانت قائمة منذ البداية.

والواقع أن السؤال عن هيكل النظام الإقليمي بعد الحرب سيبقى عصيا على الحسم؛ استنادا إلى فرضية عدم وجود منتصر واضح في الحرب قادرٍ على فرض ترتيبات نهائية في المنطقة، وإنما سيرتبط بدلا من ذلك باقتناص الفرص وتعظيم المكاسب التي باتت القاعدة الحاكمة في الشرق الأوسط. فالمنطقة لن تتجه نحو نظام متعدد الأقطاب يتسم بالتوازن، بل ستمضي إلى بيئة إقليمية أكثر دينامية؛ إذ تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والأمنية، والأدوار الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي يجعل التحالفات قابلة للتغير وفقا لطبيعة كل أزمة.

لقد بات جليا أن هذه الحرب، التي بدأت في ٢٨ فبراير، تمثل نقطة تحول كبيرة بين مرحلتين؛ إذ تأتي المرحلة الأولى على أساس التوازنات التقليدية والتحالفات المباشرة، فيما تتسم المرحلة الأخرى بمستويات أكبر من الغموض، وأقل قدرة على حيازة سيطرة كل قوة بمفردها على الإقليم، والبراغماتية في إدارة النزاعات والعلاقات. وهكذا، فإن الشرق الأوسط لا يملك بدا غير أن يواجه عملية إعادة تشكيل توازن القوى.

ويرجح أن تتجه المنطقة إلى تعددية مشتتة وتوازنات متحركة، تتشكل فيها الشراكات بحسب القضايا والمصالح، مع استمرار عناصر من التحالفات السابقة. ويظل المسار مفتوحا بين بناء ترتيبات أكثر قدرة على إدارة المصالح المشتركة واستمرار حالة ممتدة من التنافس وعدم الاستقرار.

ثالثا- حالة وحدات النظام ونمط العلاقات بينها

تواجه إيران معضلة الحفاظ على تماسك نظامها وإعادة بناء قدراتها، بالتوازي مع محاولة الاحتفاظ بنفوذها في العراق ولبنان واليمن. وقد سرعت الحرب انتقال مركز الثقل نحو المؤسسة العسكرية والأمنية (عسكرة الحكم)، بما يرجح تبلور نموذج حكم يتعاظم فيه نفوذ الحرس الثوري تحت الغطاء الديني لولاية الفقيه (جمهورية الجنرالات بغطاء ديني). ومن أهم مؤشرات ذلك اتساع نفوذ الحرس الثوري في المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، عن طريق تولي قادته مناصب سيادية، وسيطرته على شبكات من الشركات والمشروعات والتمويل؛ ما يمنحه قدرة على التأثير في ملفات التفاوض والأمن القومي وإعادة الإعمار، مقابل تراجع قدرة المؤسسات المدنية على موازنته.

ومع ذلك، برز أو تجدد الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، أو بصورة محددة بين النخب العسكرية المتشددة

والقيادات الأكثر ميلا إلى البراغماتية بشأن المفاوضات وإدارة مضيق هرمز وقيود الإنترنت. ويؤكد أن هذه التباينات تتعلق بأساليب حماية النظام وإدارة أزماته، أكثر من تعلقها بالخلاف حول أساسه السياسي والديني.

أما إسرائيل، فتجد نفسها في عزلة دبلوماسية متزايدة على الرغم من تحقيقها مكاسب عسكرية واستخباراتية مهمة، غير أن تحويل هذه المكاسب إلى نفوذ سياسي مستدام يظل مرتبطا بعلاقتها بواشنطن، ومستوى القبول الإقليمي، والضغوط الدبلوماسية. ولا تعني الاتفاقيات الإبراهيمية تلقائيا قيام محور عسكري موحد، بالنظر إلى اختلاف أولويات أطرافها وحساباتهم الأمنية.

أما دول الخليج، فقد اتجهت نحو إعادة تقييم الضمانات الأمنية التقليدية، وتطوير قدراتها الذاتية وتنويع شراكاتها، وتطوير تحالفات مرنة بديلة عن الاصطفافات الحادة، والمراهنة على إحداث توازن دقيق بين الردع والانفتاح الدبلوماسي، مع استمرار أهمية المظلة الأمنية الأمريكية.

وقد تباينت التداعيات الاقتصادية للحرب بين دول المنطقة. فقد استفادت دولة الإمارات وقطر من ارتفاع أسعار النفط، لكنهما تأثرتا سلبا في مجالات الخدمات اللوجستية والطيران والسياحة والتأمين والاستثمارات الأجنبية. ففي الإمارات، تقابل المكاسب المحتملة من ارتفاع أسعار الطاقة ضغوط على التجارة والخدمات اللوجستية والطيران والسياحة والاستثمار. وفي قطر، ترتبط المخاطر باستمرارية إنتاج الغاز وتصديره والوفاء بعقوده. أما الكويت والبحرين، فشهدتا تدهورا أكبر في المؤشرات المالية والرأسمالية نتيجة لزيادة الاعتماد على صادرات المحروقات، وارتفاع مستوى الديون، واضطرابات التجارة، بينما تمنح منافذ التصدير البديلة السعودية قدرة أكبر على التكيف.

وكانت التكاليف الاقتصادية الإقليمية للحرب هي الأعلى بالنسبة لإيران وإسرائيل، حيث عانى البلدان من التأثير المباشر على أصولهما الرأسمالية وقدراتهما الإنتاجية، ونفقاتهما الحكومية، واستهلاكهما، واستثماراتهما.

ويتصل بذلك أن استنزاف دول المنطقة عسكريا واقتصاديا وانشغالها بالمواجهة قد يتيحان للتنظيمات الإرهابية والميليشيات الموالية لإيران فرصا لإعادة التنظيم والتجنيد. كما أن تطورات المواجهة العسكرية الأمريكية-الإيرانية يدفع طهران إلى التمسك بشبكات وكلائها الإقليميين بوصفها مصدرا للعمق الاستراتيجي وأداة لتخفيف الضغط عن الداخل.

وقد كان تأثير حرب إيران ٢٠٢٦ بالغا على نمط العلاقات (التعاون والعداوة) بين وحدات النظام الأوسطي. وبصفة عامة، زاد مستوى علاقات العداوة في المنطقة، وتعددت جبهات الصراع في المنطقة من اليمن جنوبا إلى سوريا شمالا، ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة غربا حتى إيران شرقا. ويتخذ الصراع الإقليمي أبعادا متعددة تتجاوز الجانب العسكري -وإن كان له الأولوية في المرحلة الحالية- تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية والسيبرانية والفضاء المعلوماتي.

كما أفرزت الحرب تحالفات مرنة أو اصطفافات نوعية، مثل ذلك التحالف الدفاعي المرن الذي أنتجه اتفاق مكة للدفاع المشترك بين السعودية وباكستان وتركيا، وإعادة تعريف الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتبلور شراكة أمنية بين إسرائيل وبعض دول الخليج.

ويلاحظ أن انتشار الصراع الإقليمي، وتبلور تحالفات أو اصطفافات متضادة قد عزز من المعضلة الأمنية في المنطقة.

رابعا- درجة الاختراق الخارجي

بسبب أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق في العالم التي تشهد انخراطا للقوى الكبرى في السياسات الإقليمية. وقد تفضي حرب إيران ٢٠٢٦ إلى مزيد من الاختراق الخارجي للمنطقة؛ حيث أثبتت الحرب أن قضية أمن الطاقة والممرات المائية لم تعد مسألة تتصل بالأمن الاقتصادي لدول المنطقة، وإنما هي من صميم الأمن القومي العالمي؛ ما جعل الدول الكبرى تسعى إلى بناء آليات لحماية الممرات البحرية وتأمين إمدادات الطاقة من المنطقة لتقليل التعرض للصدمات المستقبلية.

وما تزال الولايات المتحدة القوة الخارجية الأكثر تأثيرا في المنطقة، مع قدرتها على توجيه مسارات المنطقة استنادا إلى نموذج الهيمنة التقليدي في ظل التوترات الداخلية؛ خشية الاستنزاف العسكري والاقتصادي، فضلا عن التحولات الدولية المرتبطة بالمنافسة مع الصين وروسيا، اللتين اختلفت حساباتهما في الحرب. فموسكو تنظر إلى الحرب ضمن تنافسها الأوسع مع الغرب، بينما تمنح بكين أولوية لأمن الطاقة والتجارة والاستقرار.

أما أوروبا، فقد كشفت عن حدود قدرتها على العمل المستقل والتأثير في الأزمات الكبرى دوليا؛ إذ بدت القارة عاجزة عن الموازنة بين متطلبات الحفاظ على التحالف الأطلسي، ومصالحها الاقتصادية والأمنية المرتبطة باستقرار الخليج وتأمين إمداداتها من الطاقة.

خاتمة

كشفت حرب إيران ٢٠٢٦ حدود الردع والأمن الإقليميين، وأحدثت تغيرات مهمة في موازين القوة وأنماط التفاعل في الشرق الأوسط، ولكنها لم تنتج نظاما إقليميا جديدا. ومن الواضح أن الشرق الأوسط يتجه إلى مرحلة تتسم بالسيولة وانعدام اليقين وزيادة أزمات النظام الإقليمي المأزوم أصلا، ويمضي نحو بيئة إقليمية تستمر فيها المعضلة الأمنية، وتعتمد فيها التحالفات على المصالح الآنية والمتقاطعة؛ الأمر الذي يجعل استقرار المنطقة رهنا بقدرة دولها على معالجة الهشاشة المؤسسية والاقتصادية التي تشكل جذور الصراع. ولعل ذلك يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى حاجة المنطقة إلى بنية أمنية جديدة تقوم على ردع أقوى، ومرونة أكبر، وأشكال جديدة من التعاون الاستراتيجي، وترتيبات مبتكرة للأمن الإقليمي في المرحلة المقبلة.

وتتجه دول الخليج نحو إعادة تقييم أمنها الإقليمي عبر تنويع الشراكات، والاعتماد على الذات، وتطوير تحالفات مرنة بديلة عن الاصطفافات الحادة، في ظل انكشاف بعض دلالات العجز الأوروبي ومحاولات روسيا والصين تعزيز نفوذهما.

وقد كان للحرب تداعيات سلبية على تدفقات النفط والغاز والتجارة وسلاسل الإمداد الدولية، وأفضت إلى أكبر أزمة للطاقة منذ فترة الكساد العظيم في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن المنصرم. وقد أكدت وكالة الطاقة الدولية أن الحرب تسببت في أكبر انقطاع لإمدادات النفط العالمية في تاريخ سوق النفط؛ بالإضافة إلى ذلك، أدت اضطرابات الملاحة إلى خسارة مؤقتة بنحو ٢٪ من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية، ما أسفر عن تقلبات حادة في الأسعار وزيادة الضغط على أسواق الطاقة في آسيا وأوروبا.

وفي هذا الإطار، ينبغي لدول الخليج النظر في تنويع طرق تصديرها، والحفاظ على احتياطاتها، وضمان سلامة منشآت الطاقة والموانئ، وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وخطوط الأنابيب البديلة.



د.محمد المختار الخليل:

خروج المينورسو من الصحراء.. الدلالات والانعكاسات

***مركز الجزيرة للدراسات**

مثّل سحب البعثة الأممية للاستفتاء في الصحراء، المعروفة اختصارا باسم «مينورسو»، تطورا جديدا في قضية الصحراء. وإذا كان إنهاء مهمّة هذه البعثة، بعد فشل مجلس الأمن في تجديد ولايتها، يبدو في صالح المغرب، من خلال إلغاء آلية تدويل الملف، إلا أن ملامح المستقبل تبقى غامضة، مع صعوبة بناء شرعية لأي تسوية تقبلها الأطراف الأخرى.

أنهت الأمـم المتحدة مهمة بعثتها المعروفة بـ»بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية» (مينورسو) في منتصف ليل ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦. وبعد ساعات من صدور القرار، بدأ في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني، سحب أفراد البعثة ومعداتها، تمهيدا لتصفية وجودها في الإقليم. حدث هذا بعد فشل مجلس الأمن في تجديد ولاية البعثة بسبب خلاف امريكي – روسي.

الحدث والخلفيات

أُنشئت «مينورسو» عام ١٩٩١، بموجب مخطط التسوية لمراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير، إما استقلال أو اندماج مع المغرب. لم يجر الاستفتاء قط بسبب خلافات بشأن من يحق لهم التصويت، وجُدّدت ولاية البعثة الأممية، منذ إنشائها، نحو ٤٧ مرة، أملا في الوصول إلى اتفاق ينهي الأزمة المزمنة.

وفي الثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦، قدّمت

الولايات المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي حصل على ١١ صوتا، لكن الفيتو الروسي أسقطه. كان المشروع يهدف إلى تمديد عام واحد، لكنه حمل تغيير الاسم إلى «مينوسو» بحذف كلمة «الاستفتاء» من اسم البعثة، مع تبني مقترح الحكم الذاتي المغربي أساسا للحل، وإعادة هيكلة وتقليص البعثة، وتلك التعديلات هي ما أثار الفيتو الروسي. في المقابل، تقدمت روسيا بمشروع تمديد تقني بسيط حصل على ثلاثة أصوات فقط، وبذلك كُتب عليه الفشل.

مباشرة بعد ذلك، أوضح الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، أن مغادرة البعثة لا تلغي الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأن الأمم المتحدة تبقى مستعدة لدعم الحوار عبر المبعوث الشخصي ستافان دي ميستورا، كما حذر من خطر التصعيد، ودعا إلى التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس.

الدلالات الإستراتيجية

يحمل قرار إنهاء مهمة مينورسو الأممية عدة دلالات إستراتيجية أبرزها:

- إنهاء الوجود العسكري الأممي الميداني لمراقبة وقف إطلاق النار بعد ٣٥ عاما، مع استمرار بعض الأعمال، مثل إزالة الألغام، وهي مهمة لم تكتمل. وهذا يعني تآكل صيغة إدارة النزاع التي ارتبطت بتسوية ١٩٩١. فقد كانت البعثة تجسد وجود مسار دولي مؤجل، وتوفّر في الوقت نفسه وظيفة ميدانية لمراقبة الوضع. وبزوالها تتراجع القدرة على إبقاء الانتظار السياسي محاطا بضوابط أمنية.

- ازدياد وزن القوة القائمة على الأرض والتحالفات الخارجية، فعندما تضعف المؤسسة المشتركة، تصبح السيطرة الفعلية والـقـدرة العسكرية والاعترافات والمساندات الدبلوماسية أكثر تأثيرا. وهذا يرجح كفة المغرب نسبيا، لكنه قد يدفع خصومه إلى رفع كلفة تكريس الأمر الواقع.

- تراجع الإطار الرسمي المرتبط بالاستفتاء، فالمقترح الامريكي كان يهدف أساسا إلى «تحديث وتجديد» البعثة بعيدا عن الاستفتاء، باتجاه حل سياسي يعتمد على مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية. وهذا المسار دعّمه قرار مجلس الأمن ٢٧٩٧ عام ٢٠٢٥، حيث عدّ الحكم الذاتي «الحل الأكثر قابلية للتطبيق».

- يكرّس هذا القرار انفصالا متزايدا بين بقاء القضية قانونيا وتراجع أدوات معالجتها عمليا. ويمكن أن يبقى الحق موضع تأكيد دولي، بينما تتضاءل الآليات القادرة على تحويله إلى إجراء مقبول. وهذه الفجوة قد تنتج إحباطا وتصعيدا، بدل أن تنتج تسوية.

> هل انتهى الاستفتاء وبقي حق تقرير المصير؟

- لكن هذا كله لا يعني نهاية الدور الأممي، وإنما ضعفه وتضاؤل مصداقيته وتراجع منسوب الأمل فيه. فالمبعوث الشخصي سيبقى، والجهود السياسية ستستمر، كما أوضح غوتيريش، وإن كان المغرب يرى في الأمر «فرصة لإخراج الملف من أجندة مجلس الأمن».

هل انتهى الاستفتاء؟

هذا السؤال مركزي في فهم تداعيات القرار وما يمكن أن يترتب عنه، فهو محور العملية كلها. في هذا السياق هناك ثلاثة اتجاهات:

- الاستفتاء بصيغته الأصلية، أي المسار الذي أُنشئت

البعثة للتحضير له، وكان يتضمن الاختيار بين الاستقلال والاندماج مع المغرب، أصبح تنفيذه أصعب بعد انتهاء المؤسسة المرتبطة به.

– لا يصح الاستنتاج بسقوط حق تقرير المصير بمجرد انتهاء الأداة. وقد أكد الأمين العام أن مغادرة البعثة لا تلغي هذا الحق.

– إمكان التصويت على تسوية تفاوضية مستقبلية، قد تتضمن عرض اتفاق سياسي على السكان، بما في ذلك اتفاق حكم ذاتي، لكن هذا احتمال مختلف عن الاستفتاء الأصلي. وتبقى أسئلة الخيارات المطروحة، والناخبين، والضمانات، وحرية القبول والرفض حاسمة.

جـديـر بـالـذكـر أن التحوّل نحو الحكم الذاتي سبق قـرار الانسحاب. فالقرار ٢٧٩٧ لسنة ٢٠٢٥ جعل المقترح المغربي أساسًا للمفاوضات، وعدّ الحكم الذاتي الحقيقي مآلا أكثر قابلية للتحقق، مـع إبـقـاء شـرط الحل المقبول من الأطراف المعنية وتقرير المصير. هذا ترجيح سياسي واضح، لكنه ليس اتفاقا نهائيا على السيادة أو على كيفية التعبير عن إرادة السكان. وعليه، يمكننا القول إن الاستفتاء الأصلي أشد تعثرا وأضعف مؤسّسيا، أما إلغاؤه نهائيا، أو مساواة تقرير المصير حصرا بالحكم الذاتي، فليسا نتيجة تلقائية للانسحاب.

آثار وترتيبات

لدى الأطـراف الثلاثة المعنية مباشرة بالملف قراءات متباينة لأثر هذا الحدث على موقفها وموقعها من الإجـراءات الأممية المترتّبة عن قرار الانسحاب وتصفية البعثة. فالمغرب، رحّب بالأمر بقوة، وعدّه الديوان الملكي في بيان صدر مباشرة بعد التصويت «تطورا هاما وخطوة ذات دلالة نحو الطي النهائي لملف الصحراء المغربية داخل الأمم المتحدة». وطلب سحب الأفراد والمركبات والمعدات والرموز في الأيام المقبلة، وطي صفحة ٣٥ عاما من الحضور الأممي هناك. لكنه في الوقت ذاته، أكد على الالتزام بوقف إطلاق النار، فيما رأى أن العملية السياسية الأممية «معلّقة» بسبب مماطلة الأطراف الأخرى. فأكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك دول دائمة العضوية، يدعمون الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وبالتالي، يمكن فهم الترحيب المغربي الرسمي على أنه سعي لتحويل نهاية البعثة إلى نهاية للمرحلة التي كانت فيها السيادة نفسها معلّقة على مسار أممي. لكن النجاح في إزالة مـؤسـسـة لا يـسـاوي النجاح في بناء شرعية لتسوية يقبلها الطرف المقابل، وهو ما كان يسعى إليه المشروع الامريكي. وقد يستفيد المغرب دبلوماسيا، ثم يخسر جزءا من هذا المكسب إذا ترتب عنه اضطراب أمني طويل الأمد.

> **نهاية «مينورسو».. مكسب للمغرب أم بداية لمرحلة أكثر غموضا ؟**

أما جبهة البوليساريو، فقد أعربت، في بيانات متتالية، عن قلقها من الجمود، ورأت أن هذه النهاية «غير مقبولة»، وحمّلت المغرب المسؤولية عن أي عواقب على السلم والأمن. وكانت الجبهة قد هددت سابقا بالانسحاب من العملية السياسية إذا مر المشروع الامريكي دون تعديلات جوهرية، وأكدت تمسكها بحق تقرير المصير والاستقلال بجميع الوسائل المشروعة.

الخسارة هنا، تتجاوز الجانب الرمزي. فإقناع الجبهة جمهورها بأن الانتظار داخل الإطار السابق سيقود إلى

الاستفتاء أمر يزداد صعوبة. لذلك، قد تلجأ إلى الضغط من خلال التصعيد، غير أن انتهاء البعثة لا يمنحها تلقائيا قدرة عسكرية جديدة، ولا يجعل التصعيد طريقا مضمونا لتحسين موقعها.

من جهتها، عبرت الجزائر عن «بالغ الأسف»، وألقت باللوم على «الانحياز المفرط» للمشروع الامريكي لصالح المغرب على حساب البوليساريو. وجددت التزامها بحل سياسي عادل يضمن حق تقرير المصير. فقد وضع هذا التطور استراتيجية الجزائر أمام الاختبار: كيف تحافظ على القضية وعلى موقعها الإقليمي بعد ضعف إحدى أدوات إدارتها؟ وقد عبّرت بالفعل عن أسفها العميق لعدم التجديد، لكن الانتقال من الاعتراض الدبلوماسي إلى تغيير السياسة يبقى أمـرا يحتاج إلى المتابعة.

> من الاستفتاء إلى الحكم الذاتي.. تحولات الصراع على مستقبل الصحراء الغربية

كـيـف نـقـرأ مـواقـف الأطـراف الثلاثة؟

الحقيقة أن الاستفتاء ميّت عمليا، وقد مات منذ أعوام بسبب استحالة الاتفاق على الناخبين. ولم ينجح هذا المسار في حسم الإجراءات أو الاتفاق على الشروط. وبالتالي فانتهاء «مينورسو»، التي تحمل اسمه، يكرّس هذه الحقيقة ولا يضيف جديدا. والمسار الدولي السائد في الأعوام الأخيرة يتحرك نحو حل سياسي قائم على الحكم الذاتي المغربي، بحكم أنه «الأكثر واقعية»، وليس استفتاء استقلال أو اندماج، كما كان يرغب الطرف الآخر في البوليساريو مدعوما بالجزائر وغيرها.

يبدو هذا القرار وما ترتب عنه، في صالح المغرب أكثر. إذ يزيل أداة تدويل الملف، التي كانت تجسّدها البعثة الأممية والمناقشات الدورية في مجلس الأمن. كما يعزز، بشكل واضح، الوضع القائم، المتمثل في سيطرة مغربية على معظم الإقليم، ويقلل الضغط الأممي الميداني، بل ينهيه عمليا. وتبقى النقطة التي يصعب تجاوزها مغربيا في هذه النتائج أن هذا القرار لا يغلق الملف قانونيا بصورة كاملة. فالأمم المتحدة، كما أوضح غوتيريش، تبقي على تصنيف الإقليم «إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي»، وتؤكد استمرار حق تقرير المصير نتيجة لذلك.

لقد كسب المغرب فرصة سياسية أكبر من خصومه، لكن سحب البعثة لا يجعله يحصل تلقائيا على تسوية نهائية. أما البوليساريو والجزائر، فقد خسرتا إطارا مؤسّسيا، لكنهما لم تفقدا القدرة على الاعـتـراض. وأخطر ما في هذه المرحلة، أن يتراجع الوعد القديم بالاستفتاء قبل أن ينشأ اتفاق مشروع وقابل للتنفيذ يحل محلّه. عندئذ، نكون قد انتقلنا من جمود تضبطه مؤسسة إلى نزاع تقل ضوابطه، لا إلى سلام.

من جهة أخرى، يبدو هذا التطور مناقضا لمصالح البوليساريو والجزائر، إذ يفقدان بمقتضاه آلية المراقبة الدولية والمرجعية الرسمية للاستفتاء، ويضعف موقفهما التفاوضي. فالبوليساريو والجزائر يخشيان «شرعنة» الوضع القائم، وانتقاله من شرعية الأمر الواقع إلى وضع مقبول دوليا.

أي مستقبل للتسوية؟

بعد هذا التطور الذي شهدته قضية الصحراء، يمكن تمييز ثلاثة مسارات للمرحلة القادمة:

- تفاوض جديد حول الحكم الذاتي: يتحول معه مركز البحث إلى الصلاحيات والضمانات والتمثيل والموارد وعودة اللاجئين وكيفية إقرار الاتفاق. وقد يتيح ذلك تسوية إذا توفر قبول فعلي وضمانات قابلة للتنفيذ.

- استمرار الأمر الواقع مع رقابة دولية أضعف: فلا اتفاق ولا حربا شاملة، وإنما سيطرة قائمة واحتكاكات وتنافس دبلوماسي. وهذا قد يخدم المغرب تدريجيا، لكنه يترك النزاع مفتوحا وقابلا للاشتعال.

- تصعيد يفرض العودة إلى ترتيب دولـي: إذا ارتفعت كلفة الفراغ، ستعود الحاجة إلى مراقبين أو آلية اتصال أو بعثة مختلفة.

فتعثّر المؤسسة الحالية لا يلغي الحاجة إلى وظائفها.

وأيـا كـان المسار الـذي ستمضي فيه هـذه القضية، سيظل مستقبل، مستقبل تـسـويـتـهـا غـائـمـا، وسينتقل النزاع بفعل هذا الوضع من «إدارة الأمر الواقع» عبر بعثة مراقبة إلى مرحلة أكثر غموضا وأقل فاعلية؛ مرحلة «استمرار الجهود» عبر المبعوث الشخصي، مع ديناميكية ثنائية وإقليمية أقوى، ودعم دولي متزايد للحكم الذاتي.

نظريا، يمكن أن يدفع انتهاء الترتيب القديم مختلف الأطـراف إلى تفاوض جاد. فكلفة الجمود ستصبح أعلى، وسيتطلب ذلك بديلا واضحا يضمن مرجعية تفاوضية، وضمانات أمنية، وآلية للتعبير عن إرادة السكان، وترتيبات لتنفيذ الاتفاق. لكن انتهاء البعثة قبل الاتفاق على هذه العناصر، يضعف شروط التسوية؛ إذ تتراجع المراقبة والاتصالات الميدانية، ويزداد احتمال اختلاف الروايات بشأن الحوادث، وقد يغري ذلك كل طرف باختبار حدود الطرف الآخر. وقد حذر الأمين العام بالفعل من خطر تصاعد الأعمال العدائية، ودعا إلى ضبط النفس.

المفارقة أن البعثة كانت متهمة بتكريس الجمود، لكن زوالها قد يزيل أيضا بعض ما كان يحد من تحوّل الجمود إلى مواجهة أوسع. فإنهاء إدارة النزاع لا يضمن إنهاء النزاع، كما يوجد خطر ماثل في التصعيد، خاصة مع توقف المراقبة الميدانية. ورغم أن المغرب أكّد التزامه بوقف إطلاق النار، إلا أن ملامح الوضع الجديد تظل غير واضحة تماما. وقد يؤدي ذلك إلى تجميد أطول أو تسريع مسار سياسي خارج مجلس الأمـــن، مـع استمرار التوترات المنخفضة منذ ٢٠٢٠.

> **سقوط آلية الاستفتاء لا يسقط حق تقرير المصير..**

الخلاصة

يمكن الـقـول إن سحب البعثة الأممية كان نتيجة لجمود مجلس الأمن أكثر منه قرارا متعمدا بإنهاء عمل البعثة. وهذا التطور يجسد الصراع الروسي الامريكي، ويحرم المغرب من قرار كان يكرس خياره، لكنه يخدمه سياسيا، ويضع حدا عمليا لإطار الاستفتاء الأصلي، دون أن ينهي النزاع أو الدور الأممي السياسي بالكامل. وستتحدد تبعات هذه الخطوة انطلاقا من كيفية إدارة الانسحاب المنظم، وسلوك الأطـراف المعنية، واستمرار جهود المبعوث الشخصي دي ميستورا.

*مدير مركز الجزيرة للدراسات. حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية

المرصد
AL-MARSAD

www.marsaddaily.com

اختر لغتك

واقرأ العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1	الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English	Headlines Politics Business
2	التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe	Haberler Politika Ekonomi Spor
3	الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français	À la une Politique Économie Sports
4	الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文	头条 政治 经济 体育 科技
5	الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский	Главная Политика Экономика Спорт
6	الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español	Noticias Política Economía Deportes
7	الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch	Nachrichten Politik Wirtschaft Sport
8	الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdmancî	سەرەك سیاست ئابووری سەرجەم

- متوافق مع الجميع — على جميع الأجهزة
- موثوق وأمن — محتوى دقيق وموثوق
- تبديل سريع — تجربة سلسة وسريعة
- لغات متعددة — 8 لغات عالمية

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك



لعنة التاريخ

ليست أخطر الأزمات السياسية تلك التي تنشأ من اختلاف الرؤى والمواقف، بل تلك التي تتحول فيها المؤسسات الدستورية إلى أدوات لتكريس التفرد، وتصبح المقاعد البرلمانية أرقاما قابلة للاستثمار في صفقات سياسية، بعيدا عن إرادة الناخبين والمصلحة الوطنية.

ما جرى في برلمان إقليم كردستان يوم الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢٦، حين انعقدت الجلسة بحضور ٥٢ نائبا من أصل مئة، رغم مقاطعة الاتحاد الوطني الكردستاني وحلفائه، لم يكن مجرد إجراء برلماني لاستئناف عمل المؤسسة التشريعية، بل محطة كشفت حجم الانقسام السياسي، وطرحت تساؤلات جدية بشأن دور النواب الذين اختاروا المشاركة في مسار لم يحظ بتوافق القوى الرئيسية.

إن المسؤولية لا تتوقف عند الأطراف التي قررت المضي بخطوات أحادية، بل تمتد إلى كل من أسهم في توفير الغطاء العددي والسياسي لها، وهو يدرك أن تجاوز الشريك الرئيسي من دون تفاهم مسبق بشأن أسس الحكومة العاشرة وتوزيع مسؤولياتها، قد يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الانقسام وإضعاف وحدة القرار الكردستاني.

فالمقعد البرلماني ليس ملكا شخصيا للنائب، ولا تفويضا مفتوحا للمساومة على المواقف، بل أمانة منحها الناخبون لمن يمثل إرادتهم ويدافع عن مصالحهم، وإذا كانت هناك إغراءات أو امتيازات أو ضغوط استُخدمت للتأثير في مواقف بعض النواب، فإنها تستوجب التحقيق والإثبات والمساءلة، لأن تحويل الإرادة النيابية إلى أداة في صفقة سياسية، إن ثبت، يمثل مساسا بجوهر التمثيل الديمقراطي.

إن النائب الذي يضع صوته في خدمة مسار أحادي، عليه أن يدرك أن المكسب الذي قد يحصل عليه اليوم، سواء كان منصبا أو امتيازا أو موقعا سياسيا، لا يعفيه من مسؤولية ما قد تتركه خطوته من آثار على وحدة المؤسسات والثقة بين القوى الكردستانية، فالحق الدستوري في التصويت لا يلغي المسؤولية السياسية والأخلاقية عن نتائج الاختيار.

لقد تأسست تجربة الحكم المشترك بعد توحيد الإدارتين عام ٢٠٠٦ على الشراكة والتوافق والتوازن، ولم تكن تلك الشراكة منحة من حزب لآخر، بل ضرورة لحماية كيان الإقليم وتعدد قواه السياسية. ومن هنا، فإن استخدام الأغلبية العددية لتجاوز الشركاء لا يعالج أزمة الحكم، بل قد ينقلها من خلاف على تشكيل الحكومة إلى انقسام يمس المؤسسات والقرار السياسي، وصولا إلى التلويح بتشكيل إدارات موازية.

أن المناصب تزول، والصفقات تنتهي، والتحالفات تتبدل، لكن المواقف التي تسهم في إضعاف وحدة الشعب ومؤسساته لا تسقط بالتقادم في ذاكرة الأجيال وتصبح مثار لعنة التاريخ الذي لن يسأل أصحاب تلك الأصوات عن عدد المقاعد التي أضافوها إلى نصاب الجلسة، أو عن المواقع التي حصلوا عليها، بل سيسألهم: ماذا قدمتم لوحدة كردستان؟ وهل حميتم الشراكة أم ساهمتم في تقويضها؟ وهل كان صوتكم تعبيرا عن إرادة الناخبين أم ثمنا لمكسب عابر وبائس؟

إن كردستان أكبر من الأحزاب والمناصب والصفقات الانتخابية، ووحدتها ليست ورقة تفاوض في صراع النفوذ، ومن يختار المكسب الآني على حساب المصلحة العامة، عليه أن يدرك أن ما يكسبه في حسابات السياسة قد يتحول إلى مسؤولية ثقيلة في ميزان التاريخ.

رئيس التحرير